وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران.

كلية علوم الأرض،الجغرافيا والتهيئة العمرانية.
قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية.

مـذكـرة

لنيـل شهـادة المـاجستـير.

تـخصـص: **" التهيئة العمرانية و الإقليمية "**

المـوضـوع:

التنمية السياحية المستدامة بالجزائر

مع التركيز على السواحل المستغانمية

من إنجاز الطالبة : قنصاب عثمان.
تحت إشراف أ.د تيجان بشير.

لجنة المناقشة:

- **رئيسة اللجنة :** د. طهراوي فاطمة الزهراء..... **جامعة وهران .**
- **المقرر و المؤطر:** أ. د. تيجان بشير ..... **جامعة وهران.**
- **الممتحن:** د. بن شهيدة ادريس..... **جامعة وهران.**
- **الممتحن:** د. لصقع موسى..... **جامعة وهران**
- **الممتحن:** د. غضباني طارق..... **جامعة وهران**

-2014/2013 -

الشكر:

من خلال هذا العمل وهو ثمرة مجهودي العلمي والعملي أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور تيجان محمد بشير الأستاذ المشرف من خلال مساعداته وتوجيهاته لي، فله جزيل الشكر على كل نصائحه ،وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل .

الطالب: قنصاب عثمان.

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى روح الوالدين الطاهرة أسكنهما الله في جنات الفردوس و اسأله أن يغمدهما برحمته إنشاء الله، عليهما رحمت الله.

وإلى إخوتي وأخواتي والى جميع أبنائهم و إلى كل الأحباب و الأصدقاء.

وفقنا الله جميعا.

الطالب:قنصاب عثمان.

مقدمة عامة:

1- تمهيد

يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات المهمة عالميا التي تعرف تنمية سريعة وإنعكاسات إجتماعية و إقتصادية وبيئية، تارة إيجابية وتارة أخرى سلبية على المستوى العالمي و الإقليمي والمحلي.

ويرى الكثير من الباحثين أن يكون قطاع السياحة مساعد على حياة سليمة ومثمرة و متناسقة مع الطبيعة، و مساهم في المحافظة والحماية وإعادة الإعتبار للنظام البيئي.

بالإضافة إلى أن قطاع السياحة ينبغي أن يتحلى بمخطط على المستوى المحلي و إشراك المواطنين بإعلامهم و إعطائهم الثقافة السياحية في إطار التهيئة العمرانية التي "هي نوع من أساليب و تقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات و وسائل التنفيذ و الانجاز"[1]، خاصة على المناطق السياحية الساحلية، "في حين أن المخططات الاقتصادية تتناول المشاريع و البرامج التنموية على المستوى الوطني على المدى القريب و المتوسط لتحقيق أهداف محددة في اطار التوجهات و الاختيارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الكبرى الواردة في المخطط"[2]

وتعتبر السياحة عامل من عوامل تنظيم الإقليم بما فيها التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، إذ عرفت السياحة في العشرين سنة الأخيرة إندفاعا نحو تطور ملحوظ في بعض الدول وإدماجها في النطاق الإقتصادي كما لها دور في دفع آلة التنمية المستدامة وإنعاش الإقتصاد في القطاع الثالث الذي تحتويه السياحة في تنمية الإقليم في مختلف المجالات بما فيها المجالات الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية و تهيئة المجال.

تعرف السياحة بصفة عامة في بلدان العالم الثالث ظروفا معقدة نوعا ما لكون هذا القطاع لم يحسن إستعماله وتطويره والمحافظة عليه و اعتباره من الأولويات الإقتصادية، إلا أن بعض الدول مثل تونس و المغرب ومصر تفطنت وكانت سباقة لتدعيم إقتصادها عن طريق مجال السياحة.

يجد الباحثين في هذا المجال صعوبات في المعطيات الكافية لدراسته، والخريطة رقم (1) توضح اهمية البلدان السياحية بحوض البحر الابيض المتوسط.

---

[1] التجاني بشير،(2000)، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، ص 84

[2] التجاني بشير،(2004) تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص 16

الخريطة رقم (1): التوزيع الجغرافي للبلدان السياحية بحوض البحر الابيض المتوسط لسنة 1990

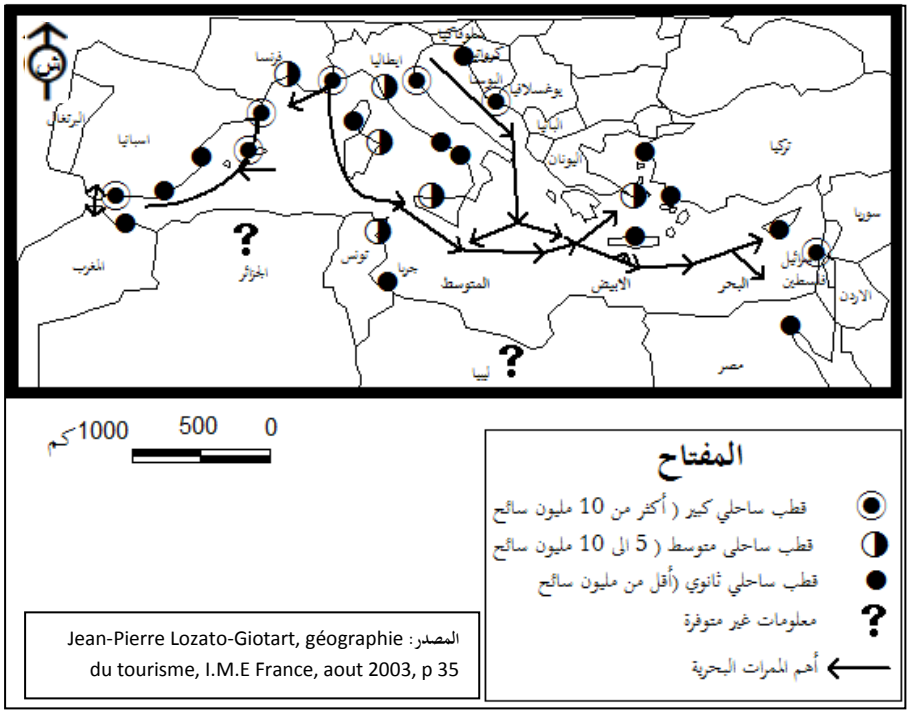

و قد نفهم أن مجال السياحة الساحلية "في الجزائر لم يرتقي بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الإهداف المرجوة منه وبقيت إنجازاته جد محدودة إذ ما قورنت مع البلدان المجاورة، (تونس و المغرب)، بالرغم من إمتلاك الجزائر مناطق سياحية وشريط ساحلي على امتداد 1200 كم، بالإضافة الى تنوع المناخ الذي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة"[1]، إذا ما استغلت أحسن إستغلال. فالجزائر مازالت منطقة عذراء بخصوص المناطق الطبيعية بما فيها ما يلزم القائمون في هذا المجال أن يحسنوا تنمية السياحة الساحلية بالجزائر بإدراجها ضمن التنمية السياحية الساحلية المستدامة إذ يجب أن تراعي البيئة بعين الإعتبار.

وبما أن السياحة مركزة أكثر على الساحل أي السياحة الساحلية وهي المفضلة عند السياح، حسب الدراسات المقارنة، عبر مختلف أنواع السياحة، إذ أنه على المستوى العالمي 2 على 3 من السياح يفضلون المناطق السياحية الساحلية"[2]

والجزائر من البلدان التي تعتمد أكثر على السياحة الساحلية إذ تم تخصيص 140 منطقة توسع سياحي ساحلية من 174 موزعة على 14 ولاية من 48 ولاية في التراب الوطني، وإذا قمنا بمقارنة هذه المعطيات نجد أن السياحة

(1) هيدر عبد القادر، (2005)، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، ما جستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، ص12
(2) LOZATO-GIOTART Jean-Pierre,(aout 2003)، géographie du tourisme, I.M.E France, p 68

بالجزائر تتموقع على الساحل، اذا الساحل هو المهدد الأول بالإضافة إلى تركز السكان فيه والتوسع العمراني بالساحل وبناء بعض الوحدات الصناعية على المناطق الساحلية و كل ذالك يعود بالسلب على الشريط الساحلي بالدرجة الاولى.

في الواقع أن الجزائر في الوقت الراهن تعاني من مشاكل خطيرة فيما يخص الحماية و المحافظة على أوساطها الطبيعية المميزة و التي في الحقيقة تمثل ثروة سياحية ساحلية في غاية الأهمية ، حيث الاستغلال المفرط للموارد الغابية و الممارسات البشرية المختلفة خاصة منها الفلاحية التي لا تراعي خصوصية هذه المجالات ، تواجد بعض التجهيزات و الهياكل و التزايد الكبير للضغط السكاني على بعض المجالات الساحلية منها، فضلا عن بعض الخصائص و الظروف الطبيعية الغير الملائمة و تزايد حدة التعرية في بعض المناطق و هشاشة بعض المجالات خاصة منها الساحلية .

كل هذا أثر بشكل سلبي على التوازنات البيئية و جعل العديد من الأنظمة الإيكولوجية تعرف تغيرات سريعة و خطيرة، انعكست بتعرض العديد من الأنواع الحية لخطر الانقراض و أخرى في تناقص ما يدفع إلى القلق على التوازن الطبيعي لهذه الأوساط.

"لهذا ينبغي الإسراع في ترقية سياسة أخرى على المستوى الوطني وتطبيق برنامج آخر على المستوى المحلي وتغيير سلوكاتها على المستوى الفردي ولكن قبل هذا يبقى علينا أن نفسر ونوضح حالة بيئتنا لبعث الوعي بخطورة الأزمة البيئية في الجزائر"[1].

الإشكالية :

في إطار التهيئة العمرانية، تعتبر السياحة عاملا من عوامل تنظيم الاقليم بما فيها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية اذ عرفت السياحة في العشرين سنة الأخيرة اندفاعا نحو تطور ملحوظ في بعض الدول وإدماجها في النطاق الاقتصادي .

لهذا الغرض وضع برنامج مخطط لتهيئة وتوسيع المناطق ذات الهبة السياحية عبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد :

- ✓ 140 منطقة توسع سياحي ساحلية.

[1] رحماني شريف ، (2000)وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، ص6

- ✓ 20 منطقة توسع سياحي صحراوية
- ✓ 14 منطقة توسع سياحي داخلية.

و يلاحظ هنا أن أغلب مناطق التوسع السياحي متمركزة بالساحل اذ أن 80% منها تتواجد ب 14 ولاية من 48 ولاية في كامل التراب الوطني، و هذه النسبة مهمة جدا للوقوف عندها فلا يمكن دراسة السياحة بالاقليم الساحلي دون العمل على دراسة معمقة للساحل، و مدى تأثير السياحة على الساحل و الساحل على السياحة، و هنا وجب علينا التطرق الى السياحة الساحلية المستدامة، و "قد جاءت كبديل وطرح مفهومها لأول مرة في قمة الأرض بريو دي جانيرو 1992 بالبرازيل حيث اعتمدت هذه القمة برنامج جدول أعمال القرن الحادي والعشرون، فحدد المسائل البيئية والإنمائية التي تهدد بإفراز آثارا إجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية. كما يعرض إستراتيجية للإنتقال نحو ممارسات أكثر إستدامة، والسياحة بوصفها إحدى أضخم الصناعات العالمية، تتولى مسؤولية خاصة في تطبيق مبادئ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لكي تكفل أدنى حد من الآثار البيئية السلبية التي يمكن أن تسببها، ومبادئ الإستدامة كانت قد طورت أكثر في قمة 2002 العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ، حيث شددت منظمة السياحة العالمية على أهمية أخذ السياحة بالإعتبار في إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة"[1].

وتعني السياحة المستدامة الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية الساحلية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية الساحلية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة سابقة بأهمية المناطق السياحية وحسن التعامل معها، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين، وبذلك تصبح السياحة الساحلية المستدامة نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة المصادر بطريقة توفر الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية، وفي الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي وجميع مستلزمات الحياة. إذا هناك ثلاث مظاهر متداخلة هي :

- الإستدامة البيئية.
- الإستدامة الإجتماعية والثقافية.

---

[1] بلالطة مبارك، طواش خالد:(2005) سوق الخدمات السياحية، مجلة، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، ص. 154-155.

- الإستدامة الإقتصادية.

هذه النقاط التي ينبغي التعامل معها بشكل متوازن ومدروس، ومن فوائد السياحة الساحلية المستدامة يمكن أن نورد النقاط التالية :

- إشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات بما فيهم السكان المحليين .
- توزيع عادل للفوائد والكلف.
- زيادة الوظائف بشكل مباشر في قطاع السياحة الساحلية و بشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد.
- تحسين وسائل النقل والمواصلات المحلية وغيرها من البنى التحتية الأساسية .

وبما أن هذه التطورات التي أحدثت على السياحة الساحلية العالمية فإن الجزائر جزء من هذا الكل حيث تتطلع إلى أن تصبح قطبا سياحيا هاما لما تتوفر عليه من طاقات سياحية ساحلية لا نظير لها على مستوى حوض البحر المتوسط، فهي تزخر بنطاقات سياحية في الساحل الذي يبهر الزوار بجمالها وتنوعها .

و أعطت الدولة في السنوات الأخيرة إهتماما كبيرا لقطاع السياحة الساحلية نظرا لأهميته الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لقطاع السياحة الساحلية والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحي الساحلي، و سنحاول في هذا الموضوع الاحاطة بجوانب عديدة تدعم الهدف الاساسي من هذا البحث، أهمها الساحل و السياحة ، كمحاور أساسية لهذه الدراسة، كون ولاية مستغانم ولاية ساحلية و كل مناطق توسعها السياحي تتموقع بالساحل، لذا ستتركز الإشكالية على العناصر الأساسية التي تبرز علاقة السياحة بالساحل بولاية مستغانم و مدى استجابتها للمبادئ التي تفرضها السياحة الساحلية المستدامة.

2- أهمية الدراسة :

تبرز هنا فكرة جوهرية يجب الإشارة إليها تتمثل في الأهمية الخاصة للتنمية المحلية لأي منطقة ،بمعنى الانطلاق من تثمين الموارد المحلية في تسطير برنامج تنموي يأخذها كقاعدة له ، يتماشى فيها مع مبادئ حماية البيئة و يوفر

شروط الاستدامة، فاستدامة السياحة تتوقف على استدامة الساحل، و تكمن أهمية هذه الدراسة في دراسة موضوعين في نفس الوقت، السياحة و الساحل .

3- أسباب اختيار الموضوع :

إن إختيار الدراسة لبحث التوازن البيئي والتنمية السياحية الساحلية بولاية مستغانم يهدف في تحديد حدة الإشكالية المطروحة وأهميتها . و يكمن اختيار نموذج ولاية مستغانم و ساحلها و تعميمها على باقي الولايات الشبيهة بها في كونها تحتوي على سواحل .

4- أهداف الدراسة:

نحاول في بحثنا هذا تحقيق الأهداف التالية :

- معرفة الأسباب الحقيقية التي تعيق وجود سياحة ساحلية مستدامة في الجزائر، من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.
- إبراز العلاقة بين أدوات التهيئة والتعمير وأدوات التهيئة السياحية الساحلية و المشاريع السياحية الساحلية.
- فهم علاقة الساحل بالسياحة
- امكانية تدارك المناطق الطبيعية الموجودة من خطر التدهور من بناءات فوضوية و نشاط سياحي عشوائي.

6. منهجية البحث :

للإجابة عن التساؤلات التي تشكل موضوع دراستنا و التي طرحناها في الإشكالية اتبعنا خطوات أساسية وفق المنهجية التالية:

1.6 مرحلة البحث النظري:

للالمام بهذا الموضوع تطلب منا القراءة بعمق و تروي للمواضيع التي تطرقت إليها ، لهذا عمقنا بحثنا في الدراسات المختلفة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع موضوعنا و كانت ترتكز على الكتب و المقالات المنشورة في المجلات العلمية و حتى الجرائد و بصفة أساسية زيارة المواقع الإلكترونية على شبكة الأنترنيت ، و قد أدرجنا هذه المراجع ضمن قائمة في نهاية البحث.

2.6 مرحلة البحث الميداني:

قمنا خلال هذه المرحلة بالإتصال بمختلف المصالح و المديريات على مستوى الولاية حتى يتسنى لنا جمع المعطيات و المعلومات و الإحصائيات الخاصة بالمنطقة و التي تخدم موضوعنا ،و استمرت هذه المرحلة إلى آخر خطوات البحث ، و قد تنوعت وجهاتنا لكن أهمها التي اعتمدنا عليها بصفة أساسية:

- مديرية السياحة بولاية مستعانم و وهران.
- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بولاية مستغانم.
- مديرية البيئة بولاية مستغانم.
- محافظة الغابات بولاية مستغانم.
- الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بولاية مستغانم.
- مديرية التعمير و البناء بولاية مستغانم
- مديرية التعليم بولاية مستغانم
- مديرية المناجم بولاية مستغانم
- البلديات التابعة للولاية
- الدوائر التابعة للولاية
- الحماية المدنية لولاية مستغانم
- جامعة مستغانم
- مرامل تابعة للولاية

وقد حاولنا كذلك الخروج إلى الميدان لتفحص بعض النقاط الأساسية مثل دراستنا الميدانية لبعض مناطق التوسع السياحي الساحلي .

3.6 مرحلة معالجة المعطيات:

بعد عمليات جمع المعلومات و البيانات الإحصائية ، قمنا بمعالجتها و تحليلها و إنجاز الجداول و الخرائط للتي تتطلب ذلك و التعليق عليها.

7. هيكلة المذكرة :

بعد محاولات عديدة لتقسيم البحث بحيث يتماشى مع الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، توصلنا إلى تقسيم الموضوع إلى ثمانية فصول ومقدمة عامة و خاتمة عامة :

المقدمة العامة : تم فيها ابراز بعض مفاهيم الموضوع و طرح اشكالية و تحليلها عبر الفصول التالية:

الفصل الاول: خصصناه للسياحة بالجزائر مع ابراز مراحل تطورها منذ عهد الاستعمار و أثرها على ولاية مستغانم.

الفصل الثاني: عبارة عن تقديم عام لحالة الساحل الجزائري و الساحل بولاية مستغانم خاصة و التطرق الى أهم عوامل تدهوره.

الفصل الثالث: يوضح العلاقة بين السياحة و الساحل بحيث تطرق الفصل الاول الى السياحة و الفصل الثاني الى الساحل فجاء الفصل الثالث لربط العلاقة بينهما.

الفصل الرابع: يبرز هذا الفصل أهم الخصوصيات الطبيعية التي تتميز بها ولاية مستغانم من تضاريس و ساحل و مناخ و مصادر طبيعية .

الفصل الخامس: هي محاولة سرد كل الهياكل القاعدية الملائمة للسياحة الساحلية بمستغانم، اي كل ما أنجزه الانسان من فنادق و من طرق و من بنى تحتية ، يمكن أن تخدم السياحة الساحلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الفصل السادس: الكتابة عن المناطق السياحية الساحلية بمستغانم بالتفصيل وذلك بسرد مواقعها و مساحاتها و قربها من مدينة مستتغانم و أهميتها.

الفصل السابع: مدى تأثير مناطق التوسع السياحي الساحلي على البيئة و الساحل وذلك من خلال الانجازات السياحية الساحلية العشوائية من طرف الافراد و كذالك المخططات المخصصة لهذه المناطق و مدى ملائمتها و احترامها للبيئة.

ثم ابراز أثر التوسعات العمرانية داخل مناطق التوسع السياحي الساحلي و قرب الوحدات الصناعية من الساحل و محاولة معرفة الانعكاسات الغير المباشرة سلبيا وايجابيا.

الفصل الثامن: بطبيعة الحال هناك جهود و قوانين و مشاريع قامت بها الدولة لخدمة السياحة و الساحل و لتكون هذه الدراسة شاملة و أكثر مصداقية حاولنا ابراز أهم الايجابيات للتنمية السياحية الساحلية بمستغانم و مشاريعها المستقبلية التي تحترم حماية البيئة بالساحل المستغانمي.

الخاتمة العامة: و هي جمع خلاصات موضوع الدراسة مع تقديم بعض التوصيات تخص السياحة الساحلية.

8. أرضية الدراسة:

1.8 تقديم الولاية:

"تتربع ولاية مستغانم على مساحة قدرها 2269 كلم^2، تضم 32 بلدية موزعة على 10 دوائر. قدر عدد سكانها حسب تقديرات 2010 ب 768942 نسمة بكثافة سكانية 339 نسمة/كلم^2 "[1].

2.8 الموقع الجغرافي:

تقع ولاية مستغانم في شمال غرب الجزائر تنتمي إلى الإقليم الشمالي الغربي لإقليم وهران، تعتبر كبداية للإقليم الشمالي الغربي من خلال شبكة طرق وطنية رئيسية أهمها الطريق الوطني رقم 11، الطريق الوطني رقم 90، الطريق الوطني رقم 17، بالإضافة إلى ميناء المدينة وموقعه الاستراتيجي ما بين ميناء العاصمة وميناء وهران، فالمدينة تبعد عن وهران بمسافة لا تتعدى 80 كلم وعن العاصمة بمسافة 335 كلم و سهلة الاتصال بالولايات المجاورة و الولايات الأخرى من التراب الوطني.

3.8 الموقع الإداري:

تقع ولاية مستغانم في الإقليم الشمالي الغربي يحدها من:

- الشرق: ولاية الشلف و ولاية غليزان.
- الجنوب: ولاية معسكر و ولاية غليزان.
- الغرب: ولاية معسكر و ولاية وهران.
- الشمال: البحر الأبيض المتوسط.

المـراجع الأساسية المستعملة:

اللغة العربية

(1) التجاني بشير،(2000)، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

(2) التجاني بشير،(2004)، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران

(3) رحماني شريف (2000)، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،

(4) بلالطة مبارك، طواش خالد:(2005) سوق الخدمات السياحية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، كلية العلوم

[1] Monographie Mostaganem 2010

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر.

(5) هيدر عبد القادر(2005)، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، ما جستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر

اللغة الفرنسية

(6) Lozato-Giotart Jean-Pierre, géographie du tourisme, I.M.E France, aout 2003

(7) Monographie Mostaganem 2010

الفصل الاول

السياحة بالجزائر
(من الفترة الاستعمارية الى الوقت الحاضر)

تمهيد

عرفت الجزائر ركود في المجال السياحي الساحلي رغم الجهود التي تسعى من أجلها إلى تنمية هذا النشاط و الدفع به بعد فترة سبات دامت سنين طويلة لأسباب تاريخية و سياسية، وعدم تناسق المصالح بينها و أزمات فرضت عليها تقديم مصالح على أخرى، فخلال بحثنا الميداني عبر مختلف المصالح السياحية إلتمست تضارب فيما بينها وعدم التنسيق رغم ما يوجد من قوانين وتشريعات تحددها كما تسجل نقص في ممثلين لبعض القطاعات الحساسة و المراقبة، خاصة على مستوى الجماعات المحلية، لذا مرت الجزائر عبر مختلف مراحل محاولة على إثرها النهوض وتنمية قطاع السياحة يتماشى مع الحقبة التي فيها، إلا أن هذه الجهود كانت متواضعة جدا وذلك على حسب النتائج التي وصلت إليها، وسنحاول ان نبين في هذا الفصل، أهم المراحل و السياسات التي مرت بها الجزائر في مجال السياحة الساحلية لنستخلص واقع السياحة الساحلية في الجزائر.

1. تطور السياحة بالجزائر:

بما أننا في صدد دراسة موضوع السياحة الساحلية بمستغانم في إيطار التهيئة العمرانية و التي تهتم بكل المعايير المتعلقة بهذا المجال وتقوم بربط العلاقات التي تؤثر بطرق مختلفة لتأثير السياحة الساحلية على المجال المدروس التي هي ولاية مستغانم باعتبارها ولاية ذات أهمية من حيث مقوماتها السياحية الساحلية وجب أن نتطرق إلى بعض مراحل تطور السياحة في الجزائر نعرف من خلالها سبب تأثر هذه الولاية من خلال مختلف السياسات المنتهجة التي تؤثر بطريقة مباشرة على الولاية.

1.1. السياحة في الجزائر في عهد الاستعمار:

"الثراء السياحي بالجزائر اكتشف قديما، قبل الحرب العالمية"[1] الأولى، اذ عرفت السياحة اهتمام من طرف المستعمر في بداية القرن التاسع عشر " في سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية و بواسطة الدعاية و الإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوربا نحو الجزائر"[2]. وبما أن الجزائر تتمتع بمناظر طبيعية خلابة ومناخها بفصوله الأربعة المتباينة، دفع المستعمر إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات الزبائن (السياح) الأوربيين فعمدت السلطات الإستعمارية إلى إنشاء هيئات أخرى تسعى من أجل نفس الغرض منها.

"- تشكيل نقابة سياحية سنة 1914 في مدينة وهران

(1) HEDDAR Belkacem, role socio-economique du tourisme, OPU, 1988, p47

(2) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (2005)-العدد الاول (د. كواش خالد)

- تشكيل نقابة سياحية سنة 1916 في مدينة قسنطينة

- لجنة سياحية لحل مشاكل السياح و تنسيق الاعمال السياحية"[1]

وتمكنت هذه النقابات في التنسيق بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر و تشكيل لجنة سياحية لحل مشاكل السياح وتنسيق الأعمال السياحية.

في سنة 1919 تكونت إتحادية النقابات السياحية والتي تجمع 20 نقابة سياحية ، تستفيد من دعم مالي من طرف الدولة الفرنسة ثم تم إنشاء في نفس السنة الإتحادية الفندقية بالجزائر مع تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية.

"في سنة 1928 تم إنشاء القرض الفندقي مكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي"[2] لتشجيع و توسيع الفنادق.

في "سنة 1931 إنشاء الديوان الوضعي الجزائري للنشاط الإقتصادي و السياحي (OFALAC)"[3] و الذي تلقى التشجيع و الدعم من قبل السلطات آنذاك بواسطة الهيئات و النقابات و البنوك و الدعاية و الإستثمار للقدرات السياحية التي تتوفر عليها البلاد مع التركيز على التهيئة و التوسيع ما يتلائم مع السائح الأوربي من شواطئ خلابة و صحراء شاسعة مما أدى إلى إستمراره إلى غاية الإستقلال "فقد بلغ عدد السواح سنة 1950 ب 150 ألف سائح"[4]

ثم تقلص هذا العدد في سنة 1954 بسبب إندلا ع ثورة التحرير وهو شيئ طبيعي، إلا أن السلطات الإستعمارية لجأت إلى سياسات لاستدراك هذا النقص في مداخيل السياحة بوضع برامج موسعة تهدف إلى توسيع قدرات الإستقبال و تجهيزها، منها مخطط قسنطينة " لسنة 1958 سطرت الحكومة الفرنسية بناء 17200 غرفة سياحية

---

[1] لشهب احمد:السياسة السياحية بالجزائر (1962-1982)،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،تحت اشراف :جبايلي محل العين، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1985، ص96

[2] بزة صالح:تنمية السوق السياحية بالجزائر"دراسة حالة ولاية المسيلة"،(2009) رسالة لنيل شهادة ماجستير تحت اشراف د.فرحي محمد،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة ص64

[3] مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (2005)-العدد الاول (د.خالد كواش)

[4] Heddar belkacem: rôle socio économique du tourisme (1988), opu,Alger, , P48

منها 2924 موجودة بالجزائر العاصمة و 1130 غرفة في المحطات المعدنية و المناخية و الباقي موزع بين مناطق حضرية وصحراوية لكن هذا البرنامج بم يتم إنجازه كليا بسبب تكثيف العمليات الحربية من قبل جيش التحرير"[1]

إن دراستنا لتاريخ ظاهرة السياحة خلال الحقبة الإستعمارية تؤكد أهمية الموارد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر.

2.1 السياحة في الجزائر ما بعد الاستقلال:

عند الإستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر ب 5922 سرير موزعة على حسب الجدول التالي:

الجدول (1): توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة 1962

نوع السياحة	المدن	الصحراوية	الشاطئية	المجموع
عدد الأسرة	2467	486	2969	5922
النسبة المئوية	42	08	50	100

المصدر: Heddar belkacem: rôle socio économique du tourisme, opu,Alger,1988, P48

يبين الجدول رقم (01) أهمية السياحة الشاطئية التي نحن بصدد دراستها مند عهد الإستعمار حيث تتمركز 50 % من طاقات الإيواء لخدمة السياحة الشاطئية تتبعها سياحة المدن ب 40% ومعظمها في المدن الساحلية. إلا أن هذه المنشآت تركت في حالة متدهورة مما جعل الدولة تلجأ في الفترة 1962-1966 لوضع مشاريع خاصة بالتنمية السياحية نجم عنها إنجاز برامج لمناطق التوسيع السياحي الساحلي التي حددت كما يلي:

1- " منطقة غرب العاصمة : موريتي ، سيدي فرج، تيبازة
2- منطقة وهران : الأندلس
3- المنطقة الشرقية : الحماديين، سرايدي، القالة "[2]
4- إصلاح 20 حمام معدني

كما قامت ببعض التعديلات خاصة بالسياحة منها :

[1] محمدي عز الدين:التطور السياحي بالجزائر(2002)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف:د.بلاطة مبارك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ، ص33-34

[2] Conseil national économique et social: avant projet rapport " contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, Alger, Novembre 2000, P 26.

- الأمر رقم 62-27 في سنة 1962 تم إنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) يعمل تحت وصاية وزارة الشبيبة و الرياضة و السياحة و الذي أوكلت له مهمة الوصاية و الرقابة على الهيئات الإدارية والسياحية والعمل على ترقية المنتج السياحي بالإضافة إلى تسيير الممتلكات السياحية الشاغرة.
- "في سنة 1963 تم الإعلان عن ميلاد وزارة السياحة مهمتها التنظيم و التحضير لإستراتيجية التنمية السياحية"[1]، وفي نفس السنة تم إنشاء لجنة الفنادق و المطاعم التابعة لنظام تسيير الممتلكات(GOGEHORE) و الوكالة السياحية الجزائرية (ATA). التابعة للديوان الوطني الجزائري للسياحة، دورها تنظيم رحلات سياحية عبر التراب الوطني.

وعموما فإن الدولة الجزائرية في تلك الفترة إعتبرت النشاط السياحي نشاط ثانوي واقتصر دورها على جمع المعلومات، والإحصاءات بصورة كبيرة.

ولم يستفد من أي تنمية محددة المعالم فتميزت هذه المرحلة بضعف وتردي الهياكل السياحية و نقص في اليد العاملة المؤهلة و إنعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية والإشهار و إنعدام أي تنظيم للهياكل و الثروات السياحية وعموما فإن القطاع السياحي إتصف عشية الإستقلال في جملة من النقائص تتمثل في:

- نقص الهياكل و ضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات المواطنين في المجال السياحي.
- الظروف الإجتماعية (التخلف و الفقر) السائدة عشية الإستقلال جعلت الأغلبية الكبيرة من الشعب الجزائري لا تهتم بالسياحة.
- إنعدام وجود عادات وتقاليد فندقية وسياحية ساحلية.
- إنعدام العمال المؤهلين في المجال السياحي الساحلي.

هذه الظروف دفعت الدولة إبتداء من سنة 1963 إلى محاولة إستغلال الثروات السياحية، وتجلى ذلك بالقيام بعملية إحصاء شامل للمشاكل التي تعاني منها السياحة، غير أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي سادت غداة الإستقلال. "أدت إلى تأخير عملية إستغلال الثروات السياحية إلى غاية 1966 من خلال صدور الميثاق السياحي"[2].

---

[1] هدير عبد القادر: واقع السياحة في الجزائر و افاق تطورها، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف:د.طيب ياسين، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2006 ، ص147

[2] MADOUCHE Hachimi: (2003) le tourisme en Algérie, Edition Houma, Alger..p 56.

1.2.1 التنمية السياحية حسب ميثاق 1966[1]:

شرع ميثاق 1966 في انشاء الظروف الموضوعية في التنمية السياحية الساحلية بطرق ووسائل تكون قاعدة للتنمية السياحية الساحلية ، كما يعتبر أول إهتمام حقيقي بالقطاع السياحي الساحلي من خلال أول عمل حكومي على المستوى الوطني، فبعد تقييم شامل قدمته وزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر وبعد تحديد أهمية وفوائد السياحة وتوسيع المنشآت السياحية الواجب إحداثها تم تحديد وإصدار بعض التشريعات الخاصة تتمثل في:

1) المصادقة على الميثاق السياحي سنة 1966 : الذي يتضمن آفاق تنمية السياحة الساحلية في الجزائر المستقلة.
2) إصدار المرسوم رقم 66-75 في أفريل 1966، المتضمن مناطق التوسع السياحي الساحلي.
3) إدماج السياحة الساحلية في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية وقد إحتوى ميثاق 1966 على التوجهات الأساسية للقطاع السياحي الساحلي"

رغم هذه المجهودات المتواضعة في قطاع السياحة الساحلية إلا أن الدولة لم تعتبره كمحرك حقيقي للتنمية

2.2.1 محاولة الدولة بالنهوض بالنشاط السياحي الساحلي عبر مختلف مخططاتها:

نتيجة السياسة المنتهجة على مستوى الاقتصاد الوطني و السياحة الساحلية "كان هناك أيضا عامل عرقلة للتوسع السياحي الساحلي"[2] الا انه عرفت السياحة الساحلية بالجزائر حصة من حصص المخططات التنموية التي وضعتها لتنمية مختلف الميادين، نقوم بسرد الجانب السياحي عبر هذه المخططات.

أ- المخطط الثلاثي (1967 – 1969)

بعدما رسمت الجزائر سياستها السياحية لما بعد 1966 من خلال ميثاق السياحة، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع فكانت البداية بالمخطط الثلاثي (1967 – 1969) الذي كان مدمجا ضمن المخطط الوطني للتنمية و الذي شرعت فيه الدولة في بداية عام 1967.

---

[1] مديرية السياحة لولاية مستغانم 2010

[2] KASSE Mamadou Moustapha ,TOURISME INTERNATIONAL :évaluation de l'impact sur le développement des économies africaines, thèse de doctorat, sciences économies, université de DAKAR ,1976, p 288

وخصص هذا المخطط إنشاء 13081 سرير

الجدول(2): برنامج المخطط الثلاثي (1967–1969)

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة	عدد الأسرة المنجزة سنة 1969	النسبة	العجز	
					عدد الأسرة	العجز
المحطات الساحلية	6760	51,7	2406	33,5	4360	64,5
المحطات الحضرية	1650	12,6	254	15,4	1996	84,6
المحطات الصحراوية	1818	13,9	286	15,7	1532	84,3
حمامات معدنية	2847	24,8	0	0	2847	78,20
المجموع	13081	100	2946	22,5	10135	77,5

المصدر : مديرية السياحة بولاية مستغانم 2010

كتجربة أولى للجزائر عبر مخططاتها سجلت عجزا كبيرا بنسبة 77,5 من عدد الأسرة المبرمجة و أكثر من نصف هذه المشاريع المنجزة كانت عبر محطات ساحلية أي أن التركز كان حسب الطلب المتوفر على السواحل إذ لم يكن هناك تنظيم محكم لإحداث التوازن في هذا المجال.

ب– المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)

كان الهدف من هذا المخطط دفع قدرات الإيواء لتصل ما بين (70000 و 90000 سرير) وقد برمجت 35000 سرير، إلا أنه لم ينجز من هذا العدد سوى 9000 سرير وقدر العجز بنسبة 74% وعرفت هذه الحقبة إتمام ما تبقى من المخطط السابق إضافة إلى عمليات تهيئة تمثلت في:[1]

- توسيع المراكز السياحية الساحلية التي أنجزت و التي هي في طور الإنجاز لمركب موريتي (زرالدة)، الاندلسيات (وهران) وسيدي فرج.
- إعادة تهيئة نادي الصنوبر
- تنمية السياحة الساحلية في تيبازة وبلاد القبائل.
- إصلاح وتهيئة الفنادق الحضرية و بناء فنادق جديدة.
- وضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية.

[1] TESSA Ahmed : (1993): Economie touristique et aménagement du territoire, Opu. P 11

- إنجاز ثمانية حمامات معدنية.

ج- المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977)

" على مستوى المجال، إهتمامات التهيئة العمرانية تتجلى من خلال التوجهات و المخططات للتنمية الإقليمية، إذ عرفت هذه الفترة التقسيم الإداري سنة 1974. مجهودات في النقل و السكن الريفي و التأطير"[1]، إذ لم تعط الحكومة الأولوية لقطاع السياحية نظر لوجوب التدخل في بعض التنظيمات الخاصة، لكنها على حسب المخطط قامت بتنفيذ بعض المشاريع لم تنجز من قبل في الفترات السابقة بالإضافة إلى برمجة مشاريع جديدة تهدف إلى تحقيق 6000 سرير وذلك للوصول إلى 25000 سرير قبل نهاية سنة 1980. كما عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت في :

- أنشأت في سنة 1976 الشركة الوطنية للسياحة التي اسندت اليها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50 ألف سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير".[2]

د- المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984)

تفطن المسيرون لإدراك الاختلال الجهوي الناجم من المخططات السابقة ما قبل سنة 1980 و إحداث التوازن، فقاموا بتطوير ثلاث مناطق سياحية في شرق و وسط وغرب البلاد، موجهة نحو السياحة.

"وبرمج 89 مشروع للوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سنة 1985"[3] وزعت كمايلي:

الجدول(3) : المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (1980– 1984)

النوع	ساحلي	صحراوي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	37	40	0.9	89
عدد الأسرة	3300	2850	8050	1200	1650	16550

المصدر : مديرية السياحة لولاية مستغانم 2010

(1) TESSA Ahmed : (1993): Economie touristique et aménagement du territoire, Opu. P 12.
(2) TESSA Ahmed : (1993): Economie touristique et aménagement du territoire, Opu. P 13.
(3) وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، تقرير عام حول المخطط الخماسي الاول(1980-1984)

لم يتم إنجاز أي مشروع من المشاريع الجديدة التي برمجت في هذا المخطط رغم إنتهاء الدراسات الخاصة بها إلا أنه بسبب الأزمة الإقتصادية، والتوجهات السياسية، أدت إلى إنتقال مؤسسة الأشغال السياحية إلى وصاية وزارة العمران و البناء والإسكان في 01 جانفي 1983."[1]

هـ- المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)

في هذا المخطط أعطيت الأولوية للسياحة الشعبية مع الشروع في اعداد برامج خاصة لإستقبال السياح الأجانب، و تمحورت أهداف هذا المخطط حول:[2]

- متابعة سياسة التهيئة السياحية
- تطوير الحمامات المعدنية.
- لا مركزية الإستثمارات وتنويع المتعاملين كالجماعات المحلية، القطاع الخاص.
- التحكم في الطلب السياحي المتنوع

جدول (4) :الإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني(1985 – 1989):

القطاع / المنتوج	العمومي	الخاص	المجموع	النسبة المئوية %
ساحلي	12182	1145	13327	27.60
صحراوي	5781	2250	6331	13.10
الحمامات المعدنية	3588	1528	5116	10.60
سياحة المدن	6291	17237	23528	48.70
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة %	53.2	46.5	100	100

المصدر : مديرية السياحة لولاية 2010

من خلال الجدول أنشئت المشاريع حسب الطلب من حيث توزيع الفنادق، فكانت حصة الأسد لقطاع سياحة المدن بنسبة 48.70 % أغلبها كان للقطاع الخاص.

(1) مديرية السياحة لولاية مستغانم 2010

(2) وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، تقرير حول المخطط الخماسي الثاني(1980-1984)

و- المرحلة 1990 – 2000

عرفت بداية هذه المرحلة ظهور عدة أطر قانونية تشجع تنمية السياحة في الإستثمار الخاص، لكن التدهور الأمني كان له أثر كبير على تنمية السياحة في هذه الحقبة، " إذ خسرت الدولة في هذه الحقبة 40 % من عائداتها بالعملة الصعبة"[1] كما خسرت 70% من التدفقات السياحية سنة 1991 نجمت من حرب الخليج و الأوضاع الداخلية المزرية.

الجدول (5): توزيع التدفقات السياحية في الجزائر من سنة 1990 إلى 1999

السنة	الأجانب	جزائريون مقيمون في الخارج	المجموع
1990	683815	451103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	495452	1119548
1993	571993	535552	1127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	147611	607675	755286

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات، وهران 2010

لم تعرف المنشآت السياحية تنمية رغم القوانين التي تشجع الإستثمار. و قد كانت عمليات التهيئة السياحية التي طبقت موجهة من قبل المخططات عموما، من ضمنها مناطق التوسع السياحي الساحلي، و حسب البحث الميداني عبر المصالح المعنية ظهر لنا أن مناطق التوسع السياحي الساحلي عرفت بعض التجاوزات منها ظاهرة التحضر، و تظهر من خلال التخطيطات التي تلبي حاجيات السكان على حساب الساحل و التي هي امتداد للهيكلة الحضرية الحالية إضافة إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الشريط الساحلي الذي يلعب دورا كبيرا في السياحة الساحلية وأهم الأمثلة على هذه التجاوزات هي:

[1] تقرير صندوق النقل الدولي، بدون سنة

1- بناءات متعددة للفنادق و مركبات سياحية و إقامات ثانوية، حتى أصبحت هذه المناطق السياحية الساحلية تعتبر شبه حضرية.

2- إمتداد المحيط الحضري على الشريط الساحلي منها الفوضوية ومنها المرخصة إذ أن كل المستفيدين يفضلون بناءات مطلة على البحر واستغلالها للسكن و الترفيه.

3- تلاحم المناطق القريبة من بعضها.

ي- المرحلة ما بعد 2000:

عرفت المرحلة السابقة، التوسع العشوائي وعدم اعتبار السياحة الساحلية من الأولويات التي يجب أن يحافظ عليها رغم وجود بعض القوانين التي تحدد حدود التصرف في المقومات السياحية الساحلية والمحافظة عليها، فكان على الدولة التفطن واسترجاع أو تحديد بعض الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها النظر في هذا القطاع. فرسمت وزارة السياحة في سنة 2000 إستراتيجية من أجل التنمية المستدامة للسياحة الساحلية وخلصت إلى صيغتها النهائية في سنة 2001 تحت عنوان " مخطط الأعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"[1].

و هناك اهداف كمية تتجلى في :

- زيادة طاقات الإيواء
- زيادة التدفقات السياحية الداخلية و الخارجية
- الإستغلال الأمثل لطاقات الإيواء الجديدة
- تنمية الإستثمار السياحي الساحلي
- التهيئة والتحكم في العقار السياحي الساحلي

2 . التهيئة و التحكم في العقار السياحي الساحلي:

تتم التهيئة والتحكم في العقار السياحي الساحلي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة 2002 – 2003 كما تمثلت في مجموعة من العمليات منها:

1- إعداد مجموعة من القوانين الخاصة بالتنمية المستدامة و العقار السياحي الساحلي

2- إعداد و هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية و الدراسات السياحية الساحلية.

[1] Ministère du tourisme (2001) ,éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010 , ,p52.

3- الإنتهاء من الدراسات تخص 19 منطقة توسع سياحي ساحلي

4- انشاء صندوق دعم الإستثمار السياحي الساحلي.

3 . تفطن الدولة الى سرد قوانين لفائدة السياحة الساحلية

إستحدث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة و العقار السياحي الساحلي تمثلت فيمايلي:

1.3 قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الساحلية: [1]

صدر هذا القانون 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003، و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الساحلية و جاء هذا القانون من أجل إعطاء جو ملائم ومحفز للنشاط السياحي الساحلي الجزائري وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة منها:

- إبراز مكانة الجزائر ضمن الأسواق العالمية من خلال ترقية الصورة السياحية الساحلية لها.
- تطوير الشراكة و الاستثمار في السياحة الساحلية.
- العمل على إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية و السياحية الساحلية
- تطوير الأشكال الجديدة للسياحة الساحلية وتنويع عرضها.
- حماية البيئة الساحلية و المحافظة على التراث.
- رفع نوعية الخدمات السياحية الساحلية.

ولأجل بلوغ الأهداف المذكورة عملت الدولة الجزائرية على إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لدعم ومساعدة المستثمرين ومنحهم إمتيازات خاصة.

2.3 قانون متعلق باستغلال السواحل[2]

يهدف القانون رقم 03-02 و المؤرخ في 2003/02/19 والمتعلق باستغلال السواحل إلى مايلي:

- تثمين وحماية السواحل للإستفادة منها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، تستجيب لحاجيات المصطافين الساحليين.

---

[1] القانون 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003

[2] القانون رقم 03-02 و المؤرخ في 2003/02/19

- تحسين خدمات إقامة المصطافين في السواحل.
- تحديد نظام تسلية مدمج و منسجم مع النشاطات السياحية الساحلية.

بالمقابل يجب أن تستجيب السواحل المستقلة للشروط التالية:

- أن تكون السواحل قابلة للإستعمال و لا تشكل أي خطر على مستعمليها.
- أن لا تكون ضمن الأملاك العمومية المحاذية مباشرة للأملاك العسكرية أو الأملاك العمومية المخصصة للدفاع الوطني.
- أن يكون هناك ممر مهيئا للدخول الى السواحل.
- أن تتوفر السواحل على موقف مهيئ للسيارات.
- أن تحتوي هذه السواحل على تجهيزات صحية ملائمة.
- أن تكون في هذه السواحل مجموعة أعوان أمن و العلاج الإستعجالي و جميع التجهيزات المناسبة.
- أن تتوفر على مجموعة التجهيزات المتربطة باستغلال السواحل.

كما جاء في هذا القانون تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالسياحة الساحلية وهي:

- **الساحل** : شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطات بالأمواج.
- **موسم الإصطياف** : هو فترة في السنة تمتد من الفاتح جوان إلى 30 سبتمبر والتي يمكن من خلالها السماح بالسياحة في السواحل.
- **التهيئة السياحية الساحلية** : هي جملة من التجهيزات و الأشغال المنجزة من أجل السماح بالإستغلال السياحي للسواحل.
- **المستغل** : كل شخص طبيعي أو معنوي حائز على امتياز لحق الاستغلال السياحي للساحل[1].

3.3 قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي الساحلي :[2]

جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19 و المتعلق باستغلال السواحل كتعويض لأحكام الأمر رقم 66-62 الصادر بتاريخ 26 مارس 1966 وتثمين لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 88-32 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988 و المتضمن التصريح عن مناطق التوسع والمواقع السياحية وحدد بعض المفاهيم كما يلي:

[1] القانون رقم 03-02 و المؤرخ في 2003/02/19
[2] القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19

- **مناطق التوسع السياحي**: هي كل منطقة أو امتداد من إقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية و ثقافية و بشرية وإبداعية مناسبة للسياحة و مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية يمكن استغلالها في تنمية السياحة.
- **الموقع السياحي** : كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف و الإندثار بفعل الطبيعة و الإنسان.
- **منطقة محمية** : هي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي غير قابل للبناء ويستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية و الأثرية والثقافية.

خلاصة:

عرفت الجزائر عدة محاولات إبتداءا من عهد الإستعمار الذي إكتشف وجوب السياحة في هذا البلد لأنه يتمتع بمقومات سياحية هامة، ثم المحاولات العديدة من خلال المخططات التنموية منذ الإستقلال إلى غاية سنة 1990 تجسدت في بناء بعض الفنادق وتهيئة المناطق السياحية الموروثة و الكبرى مثل سيدي فرج، موريتي، تيبازة في الوسط و السرايدي، الحماديين، القالة بالمنطقة الشرقية والأندلس بوهران.

ان عائق الأمن الذي مس البلاد خاصة في الحقبة (1990 – 2000) أثر سلبا على هذا القطاع و كان السبب في تدهور بعض المنشآت السياحية و الفوضى التي أثرت على الساحل من خلال عدم إمكانية المراقبة و توسع البناء الفوضوي.

المراجع المستعملة:

1- لشهب احمد:السياسة السياحية بالجزائر (1962-1982)،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،تحت اشراف :جبايلي محل العين، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،(1985)

2- بزة صالح:تنمية السوق السياحية بالجزائر"دراسة حالة ولاية المسيلة"(2009)، رسالة لنيل شهادة ماجستير تحت اشراف د.فرحي محمد،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة

3- محمدي عز الدين:التطور السياحي بالجزائر (2002)، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف:د.بلاطة مبارك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،

4- هدير عبد القادر: واقع السياحة في الجزائر و افاق تطورها، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف:د.طيب ياسين، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2006

5- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (2005)-العدد الاول (د.خالد كواش)
6- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، تقرير عام حول المخطط الخماسي الاول(1980-1984)
7- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، تقرير حول المخطط الخماسي الثاني(1980-1984)
8- تقرير صندوق النقل الدولي، بدون سنة
9- القانون 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003
10- القانون رقم 03-02 و المؤرخ في 2003/02/19
11- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19
12- HEDDAR Belkacem, role socio-economique du tourisme, OPU, 1988
13- TESSA Ahmed (1993) : Economie touristique et aménagement territoire Opu
14- Conseil national économique et social: avant projet rapport " contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, Alger, Novembre 2000
15- MADOUCHE Hachimi: (2003) le tourisme en Algérie, Edition Houma, Alger..
16- KASSE Mamadou Moustapha(1976) ,TOURISME INTERNATIONAL :évaluation de l'impact sur le développement des économies africaines, thèse de doctorat, sciences économies, université de DAKAR .
17- Ministère du tourisme (2001) ,éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010

الفصل الثاني

وضعية الساحل الحالية بولاية مستغانم

تمهيد :

كون ولاية مستغانم ولاية ساحلية، وتعتمد على السياحة الساحلية، وجب علينا دراسة الساحل دراسة تبين خصائص و مميزات و مشاكل التسيير وتأثره بالسياحة وتأثيره عليها.

تتوفر الجزائر على شريط ساحلي يمتد على 1200 كم، منها 124 كلم تقع في ولاية مستغانم، وتعتبر هذه المنطقة قطبا يجذب أهم الأنشطة ذات أهمية وطنية ويتميز هذا الشريط الساحلي بضغط ديمغرافي وإقتصادي وله دور كبير في إعداد وتهيئة التراب الوطني. وتتنوع السواحل بصفة جذرية من منطقة إلى أخرى حسب نوعية التربة الجيولوجية والإنكسارات و كذالك ان نسبة شغل مختلف المناطق الساحلية حيث أن نسبة النمو الديمغرافي في هذا المجال مصحوب بعدة عوامل ذات إنعكاسات سلبية، تتميز بتعمير الشريط الساحلي من خلال تعدد المشاريع السياحية و العمران السكني والبنيات التحية والمنشآت الصناعية وسرقة الرمال، كما تتسبب إنتشار ظاهرة التمدن واحتلال المناطق الحضرية للساحل في عدة تأثيرات منها تفاقم التلوث الناجم من النفايات.

إن أهمية الساحل تكمن أيضا في توفره على عدد من المواقع ذات أهمية إيكولوجية كبرى، ويتعلق الأمر بالخصوص في ولاية مستغانم بمنطقة المقطع التي تعتبر محمية طبيعية.

1. الاستغلال المفرط للساحل

1.1. سرقة الرمال :

"سرقة الرمال تسبب في عامل التعرية و رجوع خط الساحل و القضاء على الشواطئ و نقص الموارد المائية، ففي سنة 1997 تم تقييم 10 ملايين م،^{3} حجم الرمال المنزوعة"[1]، وهناك معطايات أخرى بوحدات مختلفة وذلك على حسب المصادر إذ سجل 5,2 مليون م^3 من الرمال المنزوعة من نواحي الجزائر العاصمة أي الوسط و 600000 طن/سنة على مستوى الغرب و 100000 م^3/سنة على مستوى جيجل وتسببت هذه الظاهرة أي سرقة الرمال في :

- عامل التعرية.
- رجوع خط الساحل
- القضاء على الشواطئ
- نقص الموارد المائية
- تدهور الأرضية والمياه الجوفية.

2.1 توحل الموانئ:

حجم تكوم الرمال والتوحل قدر ب 20 مليون م^3 لثمانية عشر ميناء أساسي وطني في غياب سياسية بحث في الصيانة المستمرة للموانئ، وهي عوامل أساسية تخلق مشاكل في الأبحار.

3.1 الإستغلال المفرط في الصيد:

من سنة 1990 إلى 1996 موانئ الصيد بلغت من 1548 إلى 2500 وحدة. الكتلة الحيوية للصيد البحري تصل إلى 500000 طن، حيث مخزون السمك قدر ب 160000 طن في السنة.

[1] GRIMES Said (2004), le tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral « Cas de la ville de Jijel », thèse de magister en urbanisme , unv de Constantine, p 73

معدل الإنتاج السنوي بلغ من 91000 طن سنة 1990 إلى 135000 طن سنة 1994 و 113000 طن سنة 2000 حسب تقييم المخازين، اما فيما يخص النوع فهناك زيادة في الصيد البحري للسمك الأزرق بعكس السمك الأبيض.[1]

4.1 تلوث المياه البحرية:

تعد مشكلة التلوث البحري مشكلة بيئية وجب الأخذ بالإعتبار المحافظة على المياه البحرية. و تقدر حجم المياه الملوثة الغير المعالجة (المياه الملوثة الناجمة من المدن والمناطق الصناعية) التي تصل إلى البحر أو إلى الموانئ تقدر ب 1 مليون م^3 في اليوم. حيث مناطق كثيرة ممنوعة للسياحة بسبب البكتيريا المضرة للمياه حيث 135 شاطئ منع فيه السباحة من 469 حسب تحليلات 1996.

الصورة(1): تفريغ المياه المستعملة في البحر دون معالجة بمحاذات شاطئ صابلات، مستغانم سنة 2011

المصدر: من طرف الباحث جوان 2011

الساحل الجزائري عامة يتميز ب :

[1] GRIMES Said (2004), le tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral « Cas de la ville de Jijel », thèse de magister en urbanisme , unv de Constantine, p74

- تركز النشاطات.
- تمركز السكان بنسبة 65% أي 18 مليون نسمة في 4% من المساحة الإجمالية للجزائر مما يؤثر بالسلب على المحيط الساحلي.[1]
- البناءات الفوضوية تستهلك مواد البناء على حساب الشواطئ بعملية نزع الرمال الشاطئية على رغم المواد القانونية التي تمنع مثل هذه الظواهر، حيث سجل 1,5 مليون م^3 من الرمال نزعت، تسبب في تدهور المناطق الساحلية.
- صعوبة تستير البيئة الساحلية.
- فكرة البيئة تأتي عامة بفكرة الإنشغال بكل ما هو مظر للمحيط والتلوث الإيكولوجي.

2 . ساحل مستغانم وأهم مميزاته:

تشغل المنطقة الساحلية بمستغانم إداريا مجموعة من البلديات هي فرناكة و ستيديا و مزغران و مستغانم و بن عبد المالك رمضان و الحجاج و سيدي لخضر و خضرة و عشعاشة و اولاد بوغالم، تختلف مظاهرها الطبيعية من حيث غابات و شواطئ و جبال. كما تحتوي هذه البلديات مجمعات حضرية تؤثر مباشرة على البيئة الساحلية بمختلف العوامل.

1.2 الإيطار المورفولوجي للساحل المستغانمي:

على امتداد الجهة الشرقية لولاية مستغانم، جبال الظهرة تصنع تشعبات نحو الداخل قبل إتصالها بالبحر على مستوى جبل الديس شرق مصب وادي الشلف، هذه التفرعات الداخلية لسلسلة جبال الظهرة تشمل هضاب عشعاشة وشواشي، هذه الهضاب تسيطر من الشمال على الساحل، تحدها من الجهة الجنوبية المنحدرات الجبلية والجهة الغربية سلسلة جبلية حتى واد الشلف الذي يمتد إلى غاية شاطئ البحر.

يعلو جبل ديس وجبل عازب في بلدية مستغانم 400 م عن مستوى سطح البحر ويكون فاصل ما بين هضبة مستغانم من الجنوب و ضفاف البحر المستغانمي في الشمال.

هذه المعالم تشكل قسم من سلسلة جبال الظهرة الساحلية تنتهي غرب ميناء مستغانم.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، وهران، 2010

ترسم المنحدرات الصخرية في غرب مدينة مستغانم على مستوى مزغران قبل الإختفاء التام لترك مكان على مستوى الهبرة التي تبدأ بالمنطقة الرطبة للمقطع.

ترتب المعالم الساحلية لمستغانم على شكل تعاقب الهضاب (هضبة عشعاشة و هضبة شواشي و هضبة مستغانم وكذلك هضبة فرناكة) التي تتيح لنا تبيان ثلاث وحدات جغرافية:

- الوحدة الجغرافية الأولى تمتد من الحدود الشرقية لولاية مستغانم وتنتهي على مستوى مصب وادي الشلف، وتمتد على حوالي 79 كلم.
- الوحدة الجغرافية الثانية في الوسط، و تتكون من جبال (عازب وجبل الديس) ومعالم تشرف على الساحل الغربي لبلديات مستغانم ومزغران وتمتد من مصب وادي الشلف إلى مستوى شاطئ وريعة بطول 28 كلم.
- الوحدة الجغرافية الثالثة هي امتداد للوحدة الوسطية، وتتوضع في الجهة الغربية لمدينة مستغانم، وتتكون أساسا من كثبان رملية لستيديا وفرناكة، ويقدر طول هذا الجزء ب 17 كلم.[1]

إقليم ساحل مستغانم بالإضافة إلى معالم التضاريس ما بين جبال وهضاب يحوي أيضا عدد هام من الغابات الساحلية.

[1] مخطط تهيئة الساحل لولاية مستغانم، مديرية البيئة لولاية مستغانم أكتوبر 2010

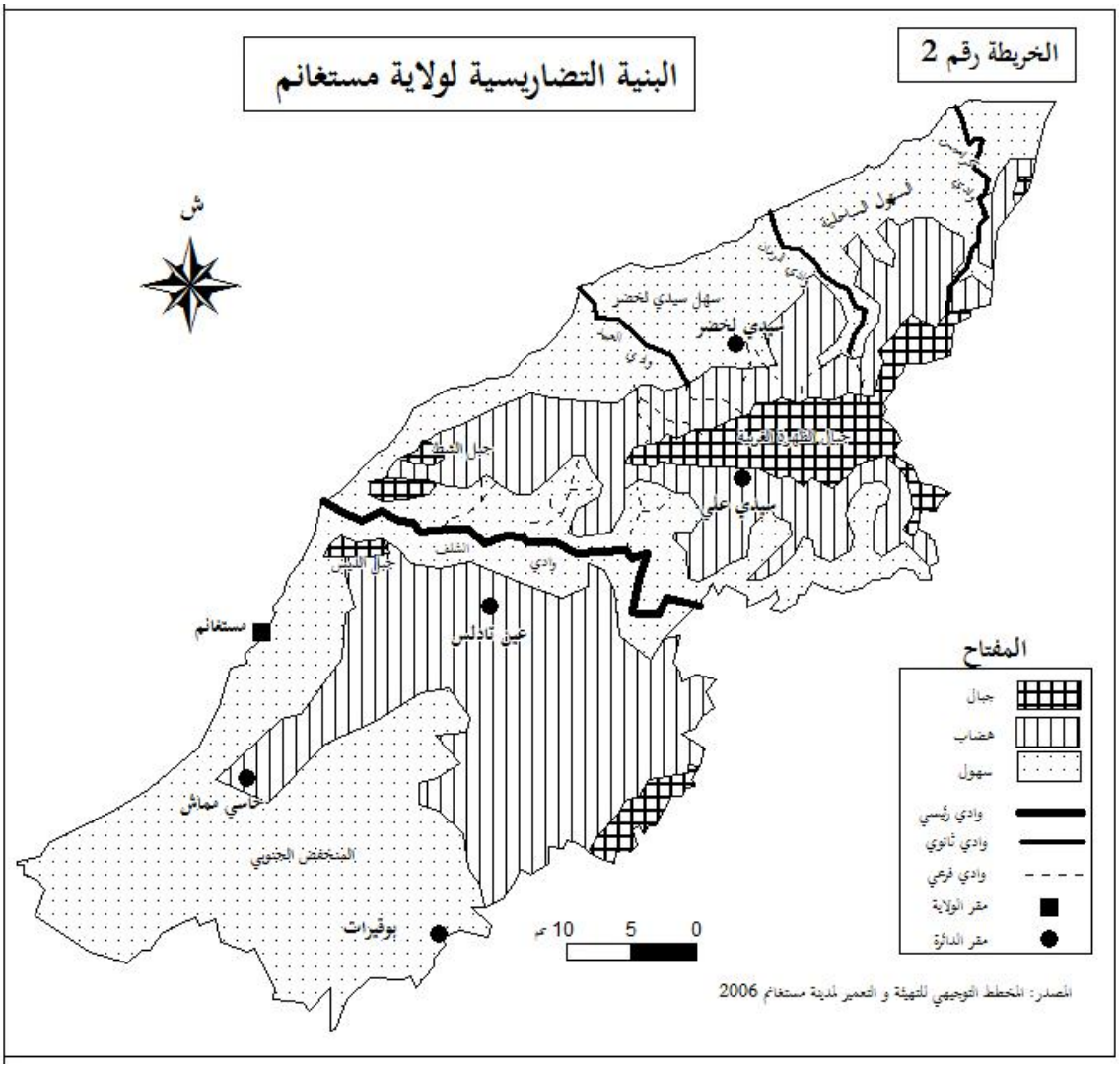

2.2 الإيطار الإداري للساحل المستغانمي:

نقصد بالايطار الاداري للساحل المستغانمي، البلديات الساحلية بالولاية، و يقدر عددها بعشر بلديات يحدها من الشرق ولاية الشلف و من الغرب ولاية وهران و من الجنوب البلديات التابعة للولاية ما عدا بلديتا فرناكة و ولاد بوغالم اللتان تحدهما وهران و الشلف على التوالي و من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و يبلغ طول خط الساحل المستغانمي 124,497 كم و المساحة الإجمالية للساحل المستغانمي بغض النظر عن مساحة البلديات كون بعضها لها مساحات شاسعة من الجهة الجنوبية ب 21514 هكتار[1]، و الجدول رقم (06) يوضح بالتفصيل توزيع هذه البلديات من الغرب الى الشرق مع مساحاتها.

[1] مديرية البيئة لولاية مستغانم، اكتوبر 2010

الجدول رقم (6): مساحة المنطقة الساحلية حسب البلديات بولاية مستغانم سنة 2010

البلدية	مساحة البلدية	مساحة المنطقة الساحلية	النسبة (%)
فرناكة	7737	277	3,2
ستيديا	4878	2538	52
مزغران	1640	1421	86,06
مستغانم	4318	3282	76
بن عبد المالك رمضان	8003	2243	28
مرسى الحجاج	7373	2354	31,9
سيدي لخضر	13900	4652	33,4
خضرة	7803	2504	32,1
عشعاشة	6348	1261	19,8
ولاد بوغالم	4383	982	22,4
المجموع	66383	21514	32

المصدر : مديرية البيئة لولاية مستغانم 2010

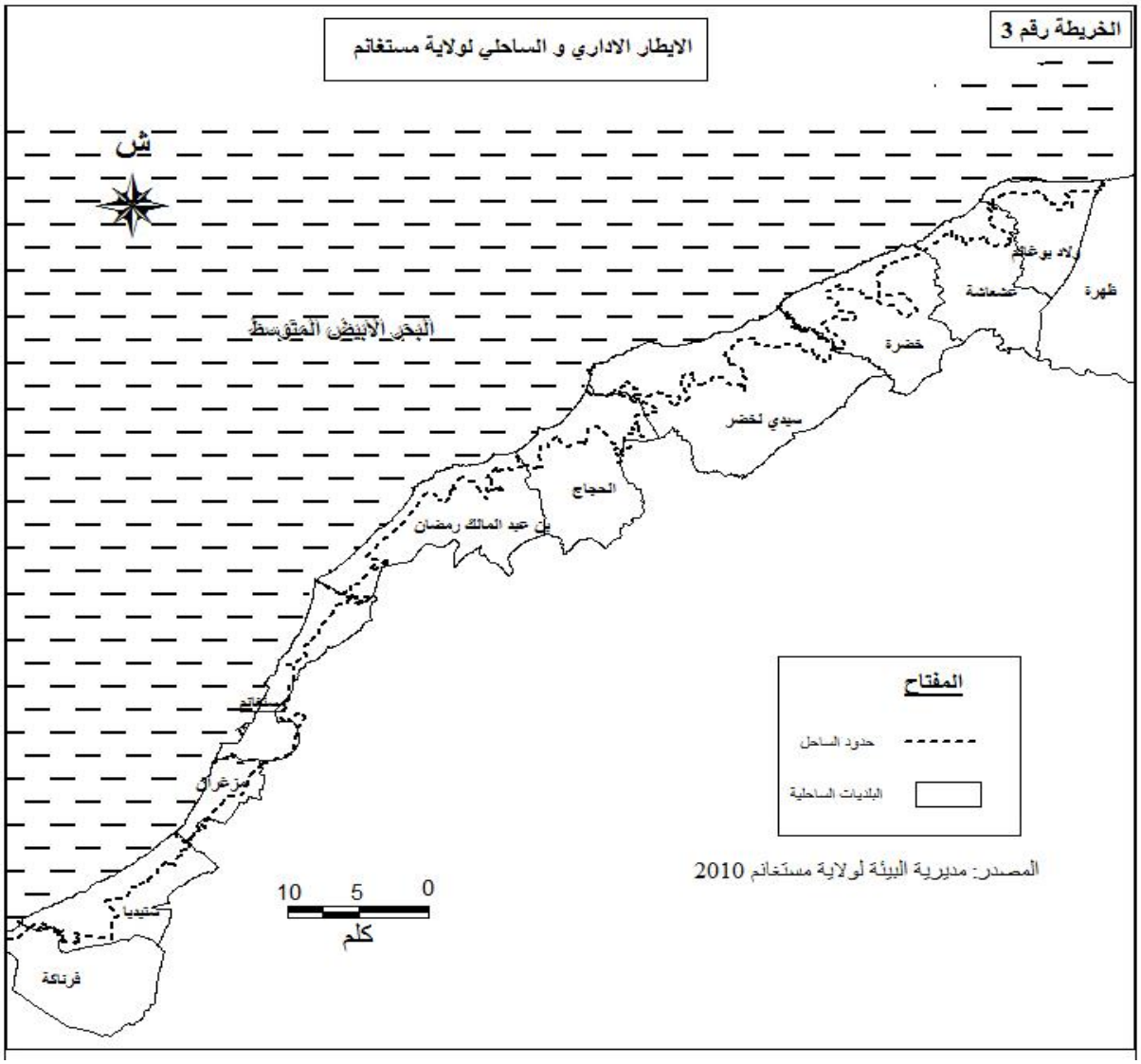

3.2 الساحل المستغانمي حدوده وأجزائه

حاولنا اظهار مكونات و حدود و اجزاء الساحل المستغانمي حسب القانون الجزائري المتعلق بالساحل، بالاعتماد على المعطيات التي حصلنا عليها من مديرية البيئة سنة (2008) و التأكد منها من خلال الزيارات الميدانية رغم صعوبة التدقيق خصوصا بالجهة الشرقية من الولاية وذلك بسبب الطرق الملتوية نظرا لتضاريسها الوعرة، و سوف يتبين لنا من خلالها المظاهر الطبيعية التي تتمتع بها الولاية الملائمة للسياحة .

1.3.2 تحديد مكونات الساحل المستغانمي

يتكون الساحل المستغانمي من الغابات و المناطق الرطبة و المجمعات الحضرية التي هي داخل الشريط الساحلي إضافة الى صعود المياه المالحة بوادي الشلف على 4 كلم نحو الجنوب و شريط 800 م إنطلاقا من أعلى نقطة بحرية

2.3.2الحدود والأجزاء للساحل المستغانمي

في أرض الواقع هذه الحدود التي ذكرناها تتجسد بالمعالم الآتية:

1) " نبدأ بحدود ولاية مستغانم مع ولاية شلف إذ تبدأ بالشريط الساحلي 800م إبتداء من أعلى نقطة بحرية.
2) حدود غابة البحارة لبلدية ولاد بوغالم
3) حدود غابة بوزوقرت لبلدية ولاد بوغالم
4) حدود شريط 800م حتى غابة سي شريف لبلدية عشعاشة
5) حدود غابة سي شريف لبلدية عشعاشة
6) حدود شريط 800 م على طول 55 كلم
7) حدود غابة زريفة لبلدية خضرة
8) حدود غابة سداوة لبلدية سيدي لخضر
9) حدود غابة بورحمة التي تعبر 3 بلديات (سيدي لخضر، الحجاج، بن عبد المالك رمضان
10) حدود 800 م
11) حدود غابة طوفير
12) على مستوى مصب وادي الشلف تصعد الحدود حتى 4 كم لهذا الوادي
13) على جنوب هذا الوادي الحدود تمر بجبل الديس (بلدية مستغانم)
14) على مستوى المجمعة الحضرية لمستغانم الحدود تتكون من حدود المخطط التوجهي للتهيئة والتعمير الحالي.
15) على مستوى بلدية ستيديا حدود الشريط الساحلي تتكون من حدود غابة ستيديا، وفي ما يخص المجمعة الحضرية لستيديا فهي أيضا تدخل مع الشريط الساحلي
16) و آخر نقطة من هذه الحدود الساحلية هناك المنطقة الرطبة للمقطع بأكملها التي تضم ولاية معسكر و وهران كذلك

الطول الإجمالي للساحل بولاية مستغانم هو 229,730 كم"[1]

[1] مخطط تهيئة الساحل لولاية مستغانم، مديرية البيئة لولاية مستغانم، اكتوبر 2010

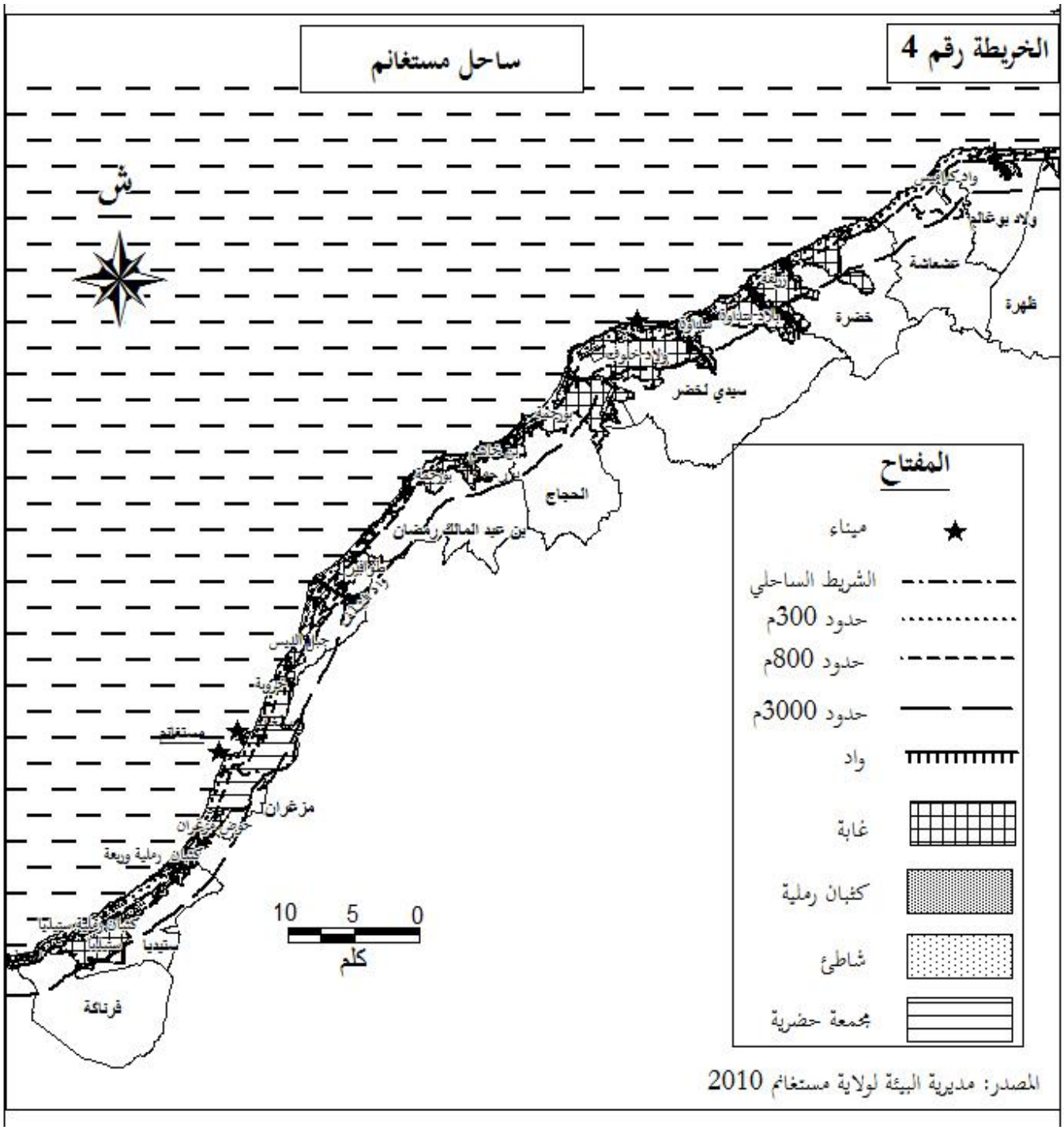

4.2. بعض النقاط المهمة من الساحل المستغانمي

1.4.2 المجمعة الحضرية لمستغانم:

على طول 18 كم لأكبر مجمعة حضرية بالولاية، و التي تشكل عامل ضغط على الساحل نتيجة مخلفاتها، نسجل عدة نقاط تفريغ للمياه المستعملة الناتجة من السكان و الصناعة وتقدر ب 15 نقطة اضافة الى المينائين[1].

[1] مديرية البيئة لولاية مستغانم 2010

2.4.2. مصب المقطع : تعتبر المنطقة الرطبة للمقطع من المحميات النادرة بالعالم لما تتميز به من مناخ خاص وخصائص إيكولوجية جد مهمة، إلا أن مستغانم تتعرض لعملية تلوث ناتجة من مخلفات الموانئ و المصانع المحاذية للساحل المستغانمي[1].

الصورة رقم (2) : مصب المقطع بولاية مستغانم سنة 2010

المصدر: مديرية البيئة مستغانم، أفريل 2010

3.4.2 مصب وادي الشلف:

بالإضافة إلى أنه وادي يعتبر أيضا مصب للمياه المستعملة المنزلية و الصناعية لتسعة ولايات على طول 730 كم يحملها الى البحر[2].

الصورة رقم (3) : مصب وادي الشلف بولاية مستغانم سنة 2010

المصدر : قنصاب عثمان أفريل 2010

[1] مديرية البيئة لولاية مستغانم 2010
[2] مديرية البيئة لولاية مستغانم 2010

4.4.2 الكثبان الرملية :

شريط من الكثبان الرملية مهمة جدا في التوازن الإيكولوجي للساحل وخصوصا الشواطئ وذلك عن طريق التبادلات الطبيعية بينها و بين البحر لكي تحافظ على ميزاتها مع رمالها الذهبية وهي مغطات بطبقة مهمة من النباتات تساعد في عملية تثبيتها ونسجل جزء مهم لهذه الكثبان في منطقة ستيديا.

5.4.2 الغابات الساحلية:

يزخر ساحل ولاية مستغانم بمساحات مهمة من الغابات يجب المحافظة عليها كون التكوين الجيولوجي للساحل المستغانمي يتكون من صخور رخوة سهلة الإنجراف " ونجد بعض الفصائل النباتية في هذه الغابات مثل لويا (شجرة دائمة الخضرة تزينية) والصنوبر، أهم غابات هذه المنطقة: غابة خروبة و غابة غابة ستيديا، وأهم ما يميزها هو التدهور بسبب زحف الرمال مثل ما هو الحال في منطقة صابلات"[1]

6.4.2 مناطق ضعيفة التغطية النباتية

هي مناطق تخص الجهة الشرقية من مصب وادي الشلف حتى حدود ولاية الشلف اذ تعتبر أراضيها أراضي ذات طبيعة مارنية ورملية سهلة الإنجراف.وسرعة تدهور هذه المنطقة من الساحل ناتجة من ضعف التغطية النباتية.

الصورة رقم (4) : ظاهرة الحت بالمنطقة الشرقية من ساحل مستغانم سنة 2010

المصدر : مديرية البيئة لولاية مستغانم ماي 2010

[1] بركاني رشيد(1991): تنمية السياحة في ولاية مستغانم، رسالة مهندس دولة تحت اشراف أ.د.بشير تيجان،معهد الجغرافيا،جامعة وهران،ص47

7.4.2 جزر صغيرة : على امتداد ساحل ولاية مستغانم نلاحظ بروز بعض الصخور في وسط الماء وهناك صخور كبيرة تشكل لنا جزر صغيرة تعطي منظر جميل منها: في منطقة الحجاج وجزيرة صغيرة أيضا توجد بمنطقة التوسع السياحي لرأس إيفي[1].

3. ساحل مستغانم في مواجهة عملية التحضر والتوسعات العمرانية

1.3. السكان:

بما أننا في صدد دراسة السياحة الساحلية و تخصيصنا هذا الفصل لدراسة الساحل نأخذ بعين الإعتبار دراسة السكان للبلديات الساحلية لولاية مستغانم، إذ تمثل نسبة السكان بها 44% من مجموع سكان الولاية وذلك لعشر بلديات ساحلية من مجموع 32 بلدية ما يفسر تركز كبير للسكان في البلديات الساحلية حيث تقدر الكثافة السكانية بهذه البلديات ب 488 نسمة في كلم^2 في سنة 2008 [2].

الجدول رقم (7) : السكان بالبلديات الساحلية المستغانمية حسب إحصاء 2008

البلدية	تجمع حضري رئيسي		تجمع حضري ثانوي		مناطق مبعثرة		المجموع
	السكان	النسبة	السكان	النسبة	السكان	النسبة	
فرناكة	4150	25,09	10325	62,41	2068	12,50	16543
ستيدية	6887	57,56	1322	11,05	3756	31,39	11965
مزغران	15562	70,68	5554	25,23	900	4,09	22016
مستغانم	144138	98,93	0	0	1558	1,07	145696
بن عبد المالك رمضان	5463	40,15	3639	26,74	4505	33,11	13607
الحجاج	9956	57,45	2475	14,28	4899	28,27	17330
سيدي لخضر	10240	29,58	10745	31,04	13628	39,37	34612
خضرة	3180	22,64	1019	7,26	9846	70,10	14045
عشعاشة	3110	8,94	1005	2,89	30674	88,17	34789
ولاد بوغالم	2822	20,51	0	0	10939	79,49	13761
المجموع	205508	63,36	36089	11,32	82773	26,52	324365
ولاية مستغانم	338143	40,08	98394	9,38	300581	42,54	737118

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، وهران، فيفري 2010

[1] بحث ميداني سنة 2010

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، وهران، فيفري 2010

أما فيما يخص المناطق المبعثرة أو البناءات الفردية فالنسبة الأكبر من السكان لهذا النوع من التوزيع توجد بالجهة الشرقية إبتداء من بلدية مستغانم وذلك لطبيعة التضاريس التي تتميز بها و الخاصية الريفية التي يتميز بها سكانها وهذا النوع من التوزيع السكاني يخدم الساحل المستغانمي ومن خلال البحث الميداني نلاحظ أن الجهة الشرقية من مستغانم تقريبا هي على حالتها الطبيعية، ويجب المحافظة عليها وهنا وجب الأخذ بعين الإعتبار التنمية السياحية المستدامة.

2.3 المجمعات الساحلية بولاية مستغانم:

فيما يخص توزيع السكان وتركزه في الساحل لا نجد إلا أربع مناطق في أربع بلديات هي: مستغانم و ستيديا و سيدي لخضر ومزغران. و حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير تكون بلدية مزغران ومستغانم مجمعة حضرية كبيرة نظرا لتلاحم هاتين البلدتين وبجانب هذه المجمعة توجد بلدية ستيديا، كما هناك مجمعات حضرية ثانوية وهي وريعة والميناء الصغير التابعة لبلديتا مزغران وسيدي لخضر بالتسلسل.

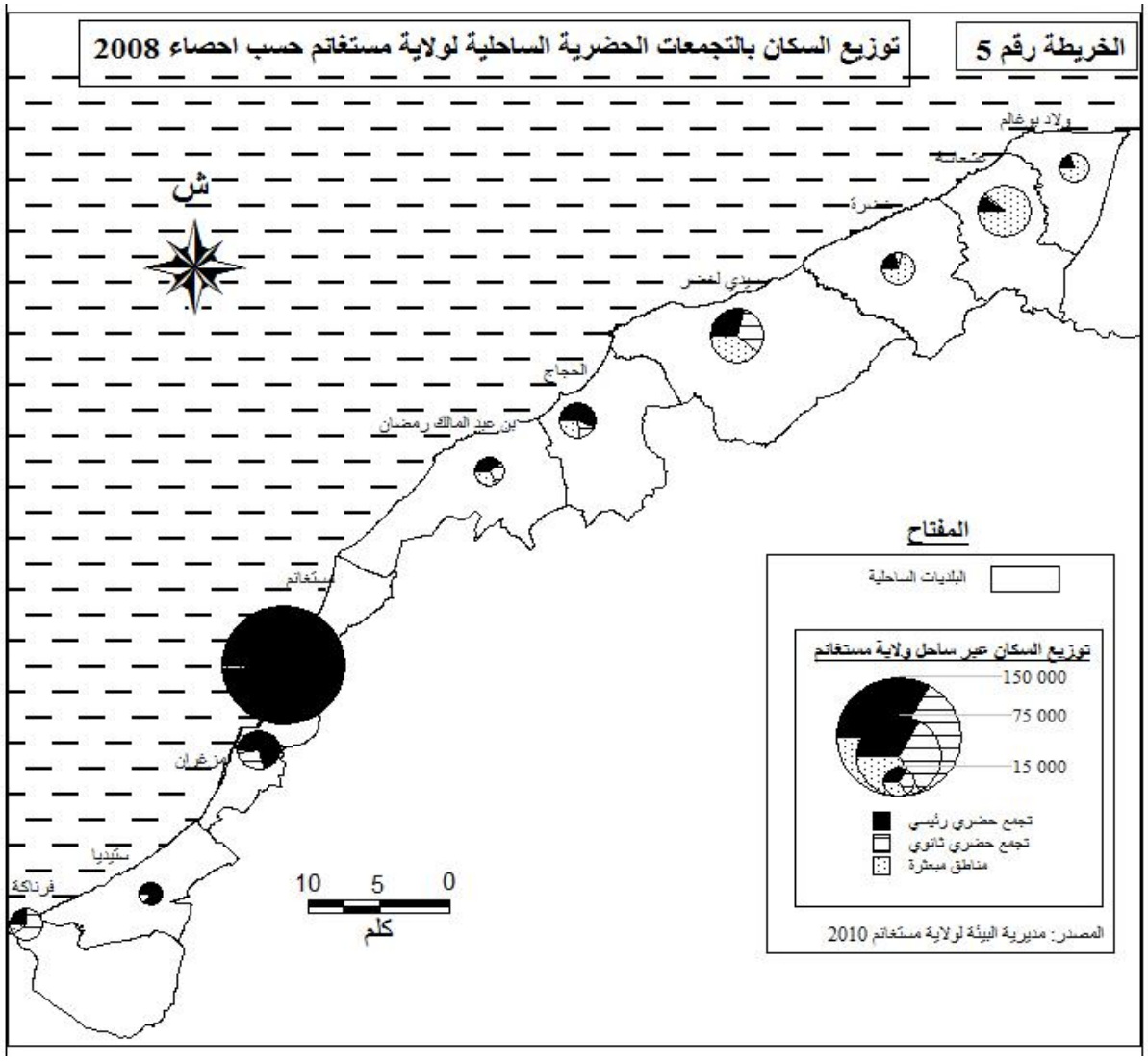

3.3 البناءات و التوسعات العمرانية:

يمنع قانون حماية الساحل البناء إبتداء من 300 م من أعلى نقطة من البحر، هناك توسعات من الجانبين سواء من مشاريع السكن التي برمجتها الدولة لحل أزمة السكن أو البناءات الفوضوية من طرف الأفراد التي شوهت الواجهة البحرية خصوصا بصلامندر بمدينة مستغانم حيث تم إستهلاك ما يفوق 250 هكتار من الأراضي الساحلية على شريط أقل من 300 م على حسب مخطط تهيئة الساحل وهذا اللاتجانس الحضري يتجسد على طول حوالي 14 كم من الشريط الساحلي لمدينة مستغانم ويتركز به نسبة 82% من السكان و أكثر من 90% من مجموع البناءات[1].

الجدول رقم(8): توزيع حضيرة السكن بالتجمعات الحضرية الساحلية لولاية مستغانم حسب احصاء سنة 2008

البلدية	تجمع حضري رئيسي	تجمع حضري ثانوي	مبعثرة	المجموع
فرناكة	845	1600	349	2794
ستيدية	1506	230	638	2374
مزغران	2991	1899	152	5042
مستغانم	34263	0	270	34533
بن عبد المالك رمضان	1287	653	797	2737
الحجاج	2323	486	1068	3877
سيدي لخضر	2405	2003	2412	6820
خضرة	709	174	1572	2455
عشعاشة	750	208	4321	5279
ولاد بوغالم	607	0	1731	2338
المجموع	47686	7253	13310	68249

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، وهران، فيفري 2010

4. النشاطات الاقتصادية

1.4 النشاطات السياحية:

تتركز النشاطات السياحية بولاية مستغانم خاصة على شريطها الساحلي الذي يبلغ طول 124 كلم ، والذي يضم 21 شاطئ ومسموح للسباحة ، وأخرى لا تزال على حالتها الطبيعية بالتناوب مع المنحدرات الصخرية

[1] مخطط تهيئة الساحل لولاية مستغانم، مديرية البيئة لولاية مستغانم 2008

والغابات الساحلية ، تشكل روعة للناظر والزائر ، جعلت منها قبلة للمصطافين ، كما تضم 16 ستة عشر منطقة توسع سياحي ، ما زاد من إقبال المتعاملين السياحيين والمستثمرين من أجل تنمية المقصد المستغانمي.[1]

وتعتبر هذه المناطق ذات أهمية إقتصادية ; لها تأثير كبير على الساحل كما أن ولاية مستغانم لازالت تحتفظ بحالتها الطبيعية إبتداءا من الجهة الشرقية لمدينة مستغانم و الجدول رقم (9) يوضح تقسيم هذه المناطق.

الجدول رقم (9): مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم سنة 2011

منطقة التوسع السياحي	البلدية	المساحة (هكتار)
المقطع	فرناكة	75.5
الشاطئ ستيديا	ستيديا	48
وريعة صابلات	مزغران	230.5
خروبة	مستغانم	41.3
الشلف	مستغانم	225
الصخرة	بن عبد المالك رمضان	101
شاطئ إيفي	بن عبد المالك رمضان	383
بن عبد المالك رمضان	بن عبد المالك رمضان	306
شاطئ حجاج	الحجاج	450
الكاف الأصفر	سيدي لخضر	579
الميناء الصغير	سيدي لخضر	327
عين براهيم	سيدي لخضر	290
زريفة	خضرة	220
كاف قادوس	خضرة	68
سيدي عبد القادر	عشعاشة	80
بحارة	ولاد بوغالم	96
المجموع		4339.1

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم 2011

2.4. النشاطات الفلاحية

تعتبر النشطات الفلاحية بالمنظور الجغرافي و حسب الأخصائيين في الفلاحة، بعدم الإستعمال العقلاني للفلاحة يمكن أن يؤدي إلى تصحر الأراضي، ومن جهة اخرى هي بدورها مهددة بعمليات التوسع العمراني، و تزخر ولاية مستغانم بأراضي فلاحية مهمة وخصوصا الساحلية منها التي أدرجت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لإعادة

[1] Monographie Mostaganem 2011

هيكلتها وتثمينها ونذكر منها البلديات الآتية: سيدي لخضر و بن عبد المالك رمضان و الحجاج و خضرة و عشعاشة و ولاد بوغالم.

3.4 المنشآت الصناعية والبحرية:

1.3.4 الموانئ : تتوفر مدينة مستغانم على ميناء تجاري أضيف إليه في السنوات الماضية إستيراد السيارات مما خصص له أراضي واسعة لهذا النوع من النشاط

- وميناء للصيد و الترفيه هو في طور الإنجاز.
- ميناء للصيد بالميناء الصغير تابع لبلدية سيدي لخضر
- ميناء للصيد والترفيه و هو قيد الدراسة ببلدية ستيديا[1]

2.3.4 **النشاطات الصناعية:** من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كل الوحدات الصناعية لولاية مستغانم توجد بمدينة مستغانم ويقدر عددها ب 11 وحدة صناعية والجدول رقم (10) يوضح التفاصيل

الجدول رقم(10): توزيع وحدات القطاع العام بولاية مستغانم

اسم المؤسسة أو الوحدة	مكان التواجد	المساحة الإجمالية	المساحة المغطاة	تاريخ النشاط	حالة المؤسسة
وحدة إنتاج الملون ماسرة	بلدية ماسرة	12500م^2	11520م^2	1984	متوقفة
الشركة الجزائرية لإنتاج الكلور	صلامندر-مستغانم	55210م^2	49400م^2	1976	مستمرة
وحدة إنتاج الورق مستغانم	صلامندر-مستغانم	463000م^2	336100م^2	1975	متوقفة
وحدة التفصيل "اكوتكس"	مدينة مستغانم	10932م^2	1800م^2	1976	مستمرة
وحدة إنتاج السجائر	مدينة مستغانم	3000م^2	2000م^2	1932	مستمرة
وحدة تكرير السكر	بلدية مزغران-مستغانم	10000م^2	10000م^2	1974	مستمرة
شركة المطاحن مستغانم	وادي الحدائق-مدينة مستغانم	7422م^2	6022م^2	1876	متوقفة
مجمع الحليب ومشتقاته	صلامندر-مستغانم	23000م^2	19500م^2	1987	مستمرة
الشركة الوطنية للبانتونيت	مستغانم	5527 م^2	2800م^2	1997	مستمرة
مؤسسة الخزف الصحي	سوافلية-	2م3602	3450م^2	2006	مستمرة

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم بولاية مستغانم، ماي 2011

[1] مديرية الاشغال العمومية لولاية مستغانم، سبتمبر 2011

الخلاصة :

سجلنا أن الجهة الغربية من ساحل ولاية مستغانم يعرف تركز كبير للسكان والتوسعات العمرانية والنشاطات الصناعية، وذلك لتأثير عاصمة الغرب الجزائري وهران عليها، التي تحدها من الجهة الغربية كما أن شبكة الطرق من الجهة الغربية مواتية لهذه التنمية السريعة عكس ما نلاحظه في الجهة الشرقية من مدينة مستغانم، فهناك شبكة طرق ضعيفة نوعا ما، إضافة إلى عدم تسجيل مشاريع إقتصادية هامة ما عدا الميناء الصغير التابع لبلدية سيدي لخضر.

المراجع المستعملة:

1– بركاني رشيد(1991): تنمية السياحة في ولاية مستغانم،رسالة مهندس دولة تحت اشراف د.بشير تيجان، معهد الجغرافيا،جامعة وهران

2– مخطط تهيئة الساحل لولاية مستغانم، 2008

3– الديوان الوطني للاحصائيات، وهران 2010

4- GRIMES Said (2004), le tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral « Cas de la ville de Jijel », thèse de magister en urbanisme, unv de Constantine

5- Monographie Mostaganem 2011

الفصل الثالث

السياحة الساحلية الجزائرية وحصة ولاية مستغانم منها

تمهيد :

تعتبر المناطق الساحلية مناطق ذات دور كبير في المجال السياحي، فهي تتأثر وتؤثر فيه في نفس الوقت، وذلك حسب تدخل الإنسان عبر مختلف نشاطاته وللسياحة حصة كبيرة في هذا المجال إذ يمكن القول بأن كل منطقة ساحلية هي منطقة سياحية لذا تنجم منه علاقة متبادلة، و الساحل يمكن أن يتأثر ويؤثر في السياحة أيضا، فنستخلص منها السياحة الساحلية، ولكي تكون العلاقة بين السياحة و الساحل علاقة منتجة بدون تأثير جانب على الآخر يجب الأخذ بعين الإعتبار الإستدامة أي السياحة الساحلية المستدامة، فالساحل بدوره منطقة جذب لمختلف الإحتياجات الإقتصادية فنجد الموانئ، المصانع، الفلاحة (الأراضي الساحلية هي أراضي خصبة عموما خصوصا بولاية مستغانم)، السكان، التوسعات العمرانية والسياحة لذا وجب دراسة السياحة الساحلية مع الأخذ بعين الإعتبار كل هذه الشبكة الإقتصادية و الاجتماعية.

تسعى الدولة إلى النهوض بإقتصادها بدعم القطاع السياحي وخصوصا السياحة الساحلية التي لها حصة الأسد إلا أن التسرع وعدم دراسة الساحل دراسة تراعي هذا المجال من كل الجوانب يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على الساحل، السياحة وحتى الإقتصاد، ونحن في صدد دراسة السياحة الساحلية في إيطار التهيئة العمرانية التي تولي إلى الدولة توجيه العمليات المنجزة على مستوى هذه المناطق إعتمادا على توجيهات مخططات للتهيئة لتفادي النمو الفوضوي للهياكل الساحلية، فالتهيئة السياحية إذن هي مجموعة التوجيهات القانونية والتقنية التي تهدف إلى تدعيم المجالات المؤهلة سياحيا ببرمجة منشآت قاعدية سياحية جديدة، إضافة إلى تطوير صيانة الهياكل السياحية القديمة دون إهمال التوازن البيئي في هذه النطاقات الإستراتيجية .

سبق وأن تكلمنا في الفصل الأول عن السياحة بصفة عامة في الجزائر والساحل في الفصل الثاني وجاء هذا الفصل لجمع العلاقة بين السياحة والساحل على حسب المعطيات السياسية، الإقتصادية و البيئية في الجزائر وخاصة ولاية مستغانم كعينة للدراسة فالنشاط السياحي في المناطق الساحلية هو نشاط حساس لما له أثر على الساحل كما أن ولاية مستغانم تعتمد بالدرجة الأولى على السياحة الساحلية.

1. السياحة الساحلية بالجزائر:

يقدر تقدير خاطئ في الجزائر حول توافد المصطافين إلى الشواطئ و توافد السياح إلى المناطق الساحلية، فهما مفهومان مختلفين، بما أن المردود الإقتصادي لسائح مقيم في الفنادق عموما أكثر أهمية بالنسبة للبلدية الساحلية المعينة على الذين يصطافون بشكل يومي على الشواطئ. كما أنه من المهم التمييز بين النمو السياحي وتنمية السياحة فهذان التصوران يخلط بينهما كثير من قبل المسيرين للنشاطات السياحية.

فتطور السياحة تتجلى في عدد السياح الوافدين، المقيمين ... إلخ ولا يعتبر مؤشر للنمو الإقتصادي كما يؤثر تأثير مباشر على الموارد الساحلية. على عكس التنمية السياحية تقاس بزيادة الدخل وعدد فرص العمل المتاحة للسكان المحليين، والعمل على تنظيم الإقليم والتوظيف المحكم لهذه الكفاءات المحلية مع إستفادة البيئة منها بإشراك تخطيط لتنمية سياحية محكمة مع مراعاة القدرة الإستقبالية لهذه المنطقة أو الإقليم.

تشير المؤشرات السياحية بالجزائر إلى أن السياحة الأهم أو التي لها أولوية كبيرة هي السياحة الساحلية وذلك لعدد المشاريع المنجزة على الشريط الساحلي الذي يمثل 5% من المساحة الكلية للجزائر اذ اعتمدت الدولة على "انشاء مركبات سياحية على الساحل ما بعد الاستقلال"[1]، ويشكل هذا التوجه في ضغط كبير على المجال الساحلي بما فيه المصادر الحية التي تشغل هذا الإقليم.

رغم غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة فيما يخص توافد السياح نحو المناطق الساحلية إلا أنه معروف من خلال بعض المتعاملين الإقتصاديين والهيئات المحلية أن النشاطات السياحية الساحلية في تزايد مستمر وخصوصا مع نهاية التسعينات حتى الآن وذلك راجع إلى تحسين الظروف الأمنية كما يظهر ذلك جليا في ولاية مستغانم خلال بعض الملاحظات التي قمت بها خلال زيارتي عبر مختلف المناطق الساحلية لهذه الولاية عبر هذه السنين كما أنني قمت باستجواب بعض المصطافين إبتداء من سنة 2007 حول أسباب التردد المستمر لهذه السنوات الأخيرة فكان السبب الأول هو الأمن خصوصا من المهاجرين الجزائريين، كما عرفت مدينة مستغانم توسعات عمرانية كبيرة خاصة بمنطقة صلامندر، وبعد التحقيق حول طبيعة هذه السكنات ومن يشغلها تبين لنا أن جل المشترين هم من المغتربين الجزائريين و من ولايات أخرى لغرض الإصطياف.

2. بوادر التنمية السياحية:

[1] COTE Marc, L'ESPACE ALGERIEN, OPU, Algérie, 1983, p 133

إهتمت الأمم بتنمية السياحة والمحافظة على المحيط ومن خلال مراجعة المخططات التي قامت بها الدولة فيما يخص تنمية السياحة بالجزائر لاحظنا أن الدولة تفطنت وإنتهجت طرق وتوجيهات المشاريع والتوصيات التي قامت بها الأمم المتحدة للبيئة عبر مخططاتها كإطار لا يمكن أن نخرج عليه في التخطيط والتنمية المستدامة بالمحافظة على طريقة الإدماج للمشاريع والأخذ بعين الإعتبار المحيط الإيكولوجي والمناطق الساحلية والبحث عن الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي في نفس الوقت، وتتقارب هذه المعايير في حجم بعض المعطايات مثل المشاركة، التقسيم، الإدماج، المسؤولية، التعاون، التكوين، المتابعة والمراقبة وإستخلصنا 10 نقاط ملائمة للتنمية:

1- التنمية السياحية الساحلية المستدامة تتعلق بجزء كبير من الإستراتيجية الوطنية ومخططات التنمية السياحية المنشأة وطنيا ومحليا.

2- صناعة السياحة الساحلية يجب أن تتقوى بتنمية السياحة مع تحمل مسؤوليتها نحو البيئة ومراعاتها للمصادر الطبيعية وإعتبارها الطاقة الأساسية لصناعتها.

3- إدماج السياحة الساحلية في تسيير المناطق السياحية يضمن تنميتها بالعمل على احترام طاقات الإيواء للإقليم، والتداخلات مع النشاطات الساحلية الأخرى التي يجب أن تراعى بعين الإعتبار.

4- التقييم البيئي يعطي توجيهات منظمة لأخذ الحيطة للتأثيرات الجانبية ودمج معايير إصلاحية تهيئوية في مرحلة الدراسة، البناء والإستغلال.

5- مؤسسات القطاع السياحي الساحلي و المسؤولين الوطنيين والمحليين يجب أن يعملوا على وضع مقاييس للحد من التدهور البيئي وآثاره في مرحلة البناء.

6- توزيع مقاييس تقنية للتسيير للحد الآثار السلبية للسياحة الساحلية في مرحلة الإستغلال.

7- مراقبة ومتابعة على المدى البعيد لكشف المظاهر السلبية على البيئة والمجتمع لتسهيل عملية التدخل وحلها بطريقة عقلانية.

8- توافق على سياسة معينة لأهم العوامل الأساسية من الهيئات المحلية لضمان النجاح على المدى البعيد للمشاريع السياحية الساحلية.

9- التنمية السياحية المستدامة يتطلب دعم المصادر السكانية (الإنسانية) والكفاءات المؤسساتية في كل القطاعات المعينة وعلى كل المستويات.

10- الحكومات، المنظمات العالمية والوطنية، الصناعة، المنظمات الغير الحكومية التي لها علاقة بالسياحة ملزمة بإنشاء تبادلات منهجية وتكنولوجية لفائدة سياحة مستدامة وخاصة البيئة.

3. تسيير متكامل للمناطق الساحلية والسياحة:

تسيير المناطق الساحلية ليس خاص بالسياحة بل يمكن أن يكون خارج هذا المجال، وأصبح الإهتمام بالمناطق الساحلية كبير لما لها دور في المحافظة على المحيط كون هذا الأخير مجال حساس جدا، إذ أقيمت مجالس عالمية مثل مؤتمر البحر الأبيض المتوسط حول تسيير المناطق الساحلية، و بما أن الجزائر تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط فهي معنية بهذه المؤتمرات العالمية للتدخل ضمن مخططاتها ومنها :

- معاهدة رامسار
- معاهدة باريس المتعلقة بحماية الممتلكات العالمية، الثقافية والطبيعية.
- معاهدة برشلونة لتدارك ومحاربة تلوث المياه البحرية المتوسطية وحماية وتحسين الوسط البحري.
- مؤتمر جناف لتأمين حماية الفضاءات البحرية المهمة للمحافظة على المصادر الطبيعية للبحر المتوسط و المحافظة على الإرث الثقافي للمنطقة.
- معاهدة إطار الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.
- معاهدة كريوتو باليبان التي تهدف إلى التنقيص من الغازات المتسببة في الانحباس الحراري.

من خلال هذه المعاهدات والمؤتمرات نلاحظ أن الجزائر أبدت أهمية كبيرة لحماية الساحل والبيئة ونجد في ولاية مستغانم بعض الآثار لهذه المعاهدات كونها منطقة ساحلية وبها مناطق رطبة مثل منطقة المقطع التي تخضع لمعاهدة رامسار كونها تعتبر محمية طبيعية ذات مناخ خاص بها كما يمكن أن تستغل هذه المنطقة لغرض السياحة.

أما فيما يخص الشواطئ فولاية مستغانم تزخر بعدد مهم من الشواطئ على مختلف أنواعها وهناك شواطئ كبيرة محمية بكثبان رملية مهمة تساعد على التبادلات الطبيعية بين هذه الكثبان والبحر وهي في صالح الشواطئ لذا هناك قوانين تحفظ هذه الأخيرة وذلك بمخطط التسيير المتكامل للمناطق الشاطئية والتي يهدف إلى:

- تسهيل بمعية مخطط منطقي يعمل على التنمية المستدامة للمناطق الشاطئية مع تأمين البيئة والمحيط وأخذه بالإعتبار مع التنمية الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية.
- حماية الشواطئ للإستفادة منها للجيل الحالي و المستقبلي.
- ضمان الإستخدام العقلاني للمصادر الطبيعية وخصوصا الماء.
- ضمان حماية النظام الإيكولوجي، الحالة الطبيعية على الساحل.

- توقع وتنقيص المخاطر الطبيعية وخاصة التغيرات المناخية الناجمة من النشاطات الإنسانية.
- الأخذ بعين الإعتبار المبادرة العامة والخاصة وكل القرارات الناجمة من الإطارات العامة على المستوى الوطني، الإقليمي و المحلي التي تهدف إلى إستخدام الساحل.

الشكل رقم 01: علاقة السياحة بالمجال

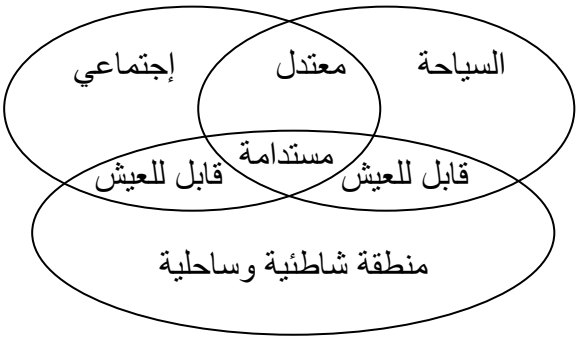

يوضح هذا المخطط العلاقة بين مختلف العوامل المتعلقة ببعضها البعض للتسيير الساحلي ودور السياحة في هذا المجال مع كل المقاييس الإجتماعية، البيئية، الإقتصادية.

4. العوامل المتعلقة بالسياحة في المناطق الساحلية وولاية مستغانم كمثال

تعرف المناطق الساحلية بعض العراقيل في عمليات التخطيط، ناجمة عن السياسة المحلية و القطاعية بالتهاون والتنقيص من أهمية الساحل وتقديم بعض العوامل الأخرى لتلبية الحاجيات الآنية دون الرجوع إلى المخططات، اضافة الى "أن السياحة لا يمكن تحقيقها بدون عراقيل، فعدم توافق ادوات التهيئة العمرانية، معارضة الفلاحين على اراضيهم، ازمة المياه و حساسية البيئة، تعيق عملية التنمية المرجوة"[1]، وهذا ما نسجله على أرض الميدان في السواحل الجزائرية. فولاية مستغانم كغيرها من الولايات الوطنية هي ضحية لبعض التجاوزات فخلال البحث الميداني عبر مختلف المديريات المتعلقة بالموضوع، صرح بعض القائمين على الإدارة أن هناك تهاون في المحافظة على الساحل حيث أحيانا تصلنا قرارات بإعطاء رخص تفوق قدرتنا في الحد من حماية الشواطئ أو الساحل بصفة عامة، كالبناء على الساحل متجاوزا حدود 100 م المنصوص عليها في قانون الساحل وبناء بعض المشاريع السياحية لهيئات مختصة خارج إيطار مخططات مناطق التوسع السياحي ساحلي.

[1] GHODBANI Tarik, Environnement et littoralisation dans l'Ouest algérien, Préparée en cotutelle entre l'Université d'Oran et l'Université de Paris 8 pour obtenir le grade de docteur, 2009, p 198

الثروات الغنية التي يتمتع بها الساحل المستغانمي إستقطب مشاريع عديدة للتنمية منها ما يتعلق بمنشآت الميناء، النقل، منشآت صناعية ذات أهمية عمومية مثل وحدات لتحلية المياه البحرية، وكذا بنى تحتيه خاصة بالصيد و الفلاحة الساحلية إذ تعتبر ولاية مستغانم ولاية ذات ساحل خصب وبالطبع المشاريع السياحية كلها ساحلية إذ تسجل بها 16 منطقة توسع سياحي.

كل هذه النشاطات تعتبر إستراتيجيات لمختلف برامج التنمية إلا أن التوفيق والتحكيم بين هذه النشاطات التي يمكن أن تحدث إختلافات من عدة تصورات، أو تناقضات بعض الأحيان، لا يمكن أن تتحقق إلا بإدراجها ضمن مخطط عام يأخذ بعين الإعتبار كل ما يتعلق بالساحل والتكامل فيما بينها لذا يجب إحصاء كل العوامل المتعلقة بها مع ترتيبها حسب الأهمية وتوزيعها في المجال السياحي لتعطي لنا خطوة مهمة للتصرف.

الشكل رقم 2: أسباب تعمير الساحل

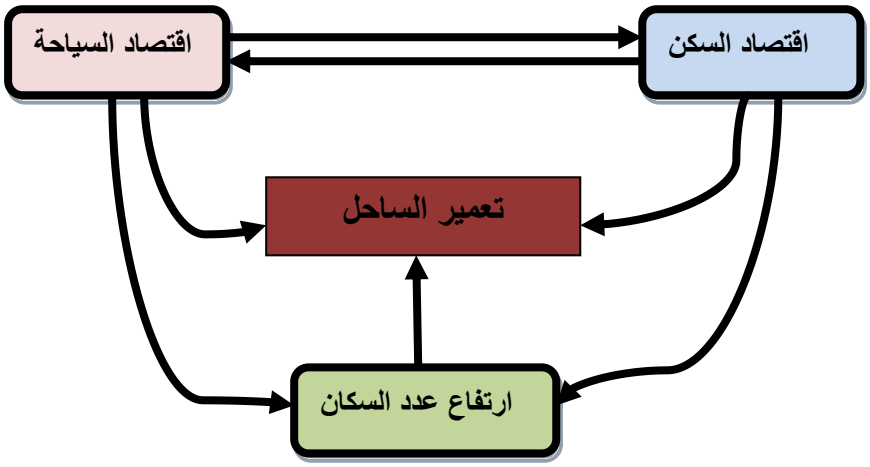

الاسهم توضح العلاقة و اسباب التاثير فيما بينها

المصدر: ROBERT Samuel, La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat en géographie, France, 2009, p28

5. العراقيل الحالية لتنمية معتدلة للسياحة:

بعد مراجعة بعض الدراسات والتحاليل المتعلقة بالسياحة الجزائر خصوصا الولايات الساحلية منها مقارنتها بولاية مستغانم إستخلصنا تقريبا نفس المشاكل التي يمكن أن تحول دون تنمية معتدلة للسياحة الساحلية في الجزائر وولاية مستغانم خاصة نتيجة تصرفات وقرارات غير محسوبة، نحاول إستخلاصها أو إيجازها في بعض النقاط مثل:

1.5. عراقيل مؤسساتية وتنظيمية : متعلقة ب:

- التنقيص وإهمال العوامل المهمة لدفع تنمية السياحة وحماية الساحل.
- غياب نظرة لإسيراتيجية السياحة.
- نظام ترتيبي للمشاريع يبقى تقريبي ولا يعكس على أرض الواقع الخدمات المقترحة من الهيئات النظامية.
- غياب بعض النصوص التطبيقية لقانون الساحل يشكل عائق لعمليات حماية الساحل على أرض الواقع.

2.5 عراقيل تسييرية للوسائل و الأموال: وهي مشتركة في :

- الإمكانيات الموفرة و قدرات التسيير غير متوافقة
- مشكل التكوين فيما يخص الإداريين، التقنيين، المراقبين، المتابعين والمقيمين وهذا ما يلاحظ على مستوى المديريات، وحتى القائمين على هذا المجال على المستوى المحلي (ولاية مستغانم) خلال البحث الميداني يشكون من نقص التكوين.
- نقص لعمليات تحسيسية وجلب وتوضيع شامل ومقنع للزبائن.

3.5 عراقيل تكنولوجية : متعلقة بنقص إستعمال التكنولوجية الحديثة بطريقة تتعامل مع التسيير الحديث و المعصرن.

4.5 عراقيل بيئية منها ناجمة من تدخل الإنسان:

وهي متعددة ومتعلقة كذلك من الضغط على الساحل بمختلق أشكاله بما فيها السياحة الساحلية.

- عوامل تعرية الساحل.
- التلوث البحري.
- تدهور البنايات

- تهديد الكثبان الرملية وتدهور الغابات الساحلية.

وكل هذه النقاط ذكرت كمثال على ولاية مستغانم.

5.5 عراقيل إجتماعية:

عموما متعلقة بمشاكل العمل والتوظيف التي تضمن تحسين المستوى المعيشي للحد من الآفات الإجتماعية وهو مهم جدا خصوصا السكان الذين يتمركزون بالقرب من المناطق السياحية الساحلية.

والمشكل الثاني كيفية تحسيس السكان بالعمل والمساهمة في التنمية المستدامة للسياحة

6. السياحة و حماية النظام البيئي للسواحل:

من الضروري تنمية السياحة الساحلية بدون المساس أو التأثير على الطبيعة، فالسياح ينجذبون كثير للإستفادة من المناظر الطبيعية والإستمتاع بها، لذا النظام البيئي مهدد من جهتين: الأولى من المشاريع التي تنجز لأغراض إقتصادية و الثانية من السياح أنفسهم، فالتوافد الكثيف نحو الشواطئ في فترات الإصطياف مثلا يخلف تدهورا كبيرا لهذه السواحل.

تعد السياحة بالنسبة للقائمين على الحماية والمحافظة على الطبيعة، الساحل والبيئة محل نزاع، إلا أن النظرة الحالية هي أنه لا يمكن الإستغناء على كلتا العاملين لذا يجب أن ننتهج طريقة مقاربة وموازنة بين كل من المخططات السياحية و حماية البيئة حتى يمكن أن تخلق طريقة تخدم كلتا الحالتين وهذا ما يعمل عليه القائمين على هذا المجال لذا على الرغم من وجود هفوات وتجاوزات فيما يخص الساحل المستغانمي وحتى السياحة ، خصوصا في مدينة مستغانم لما تشهده من توسعات عمرانية كثيفة و وحدات صناعية مضرة للبيئة إلا أنه يمكن تدارك الجهة الشرقية من الولاية التي لم تشهد هذه الظواهر السالفة الذكر بصفة كبيرة وذلك لوعورة تضاريسها.

الشكل رقم 3: يبرز دور البيئة في العمليات الإقتصادية والسياحة لساحلية

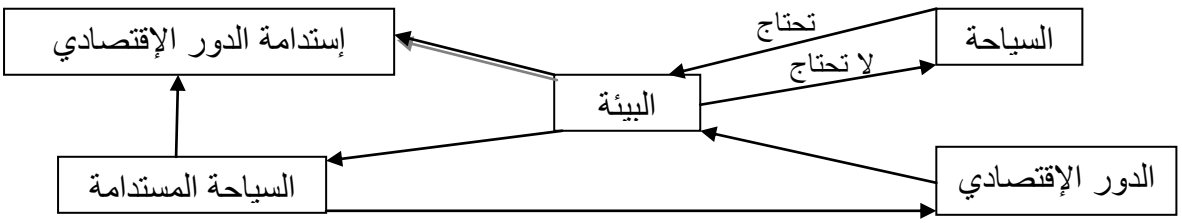

المصدر: قنصاب عثمان

7. أهداف حماية البيئة الساحلية لخدمة السياحة:

1.7 حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على المناطق الغير المبنية على الساحل:

تعرف ولاية مستغانم مشاريع تنموية مهمة على الشريط الساحلي ذات أهمية إقتصادية، لذا من المهم جدا وضع دراسات حول عملية تأثير هذه المشاريع على البيئة كما يجب أن تشمل أهداف ومدى توافقها مع مقومات التوازن البيئي للمنطقة المعنية وهذه النشطات، بطرح التهديدات الممكنة التي تنجم على حساب المجال، السكان، العوامل الإيكولوجية. وهذه الدراسة من الأحسن أن تعرض بعض البدائل الهادفة للتقليل من النتائج السلبية.

من أهم المشاريع الكبرى في سواحل ولاية مستغانم هي عملية تحلية مياه البحار حيث دراسة مدى تأثير هذه المشاريع على البيئة مهمة مما لها من تأثير قوى وكذا عامل قربها من مناطق التوسع السياحي، إذ يمكن أن تصل مخلفاتها إليها وهذه الأخيرة بدورها لها تأثيرات جانبية وسلبية على الساحل لذا يجب أن تتحلى بحسن التخطيط فيما يخص الخدمات المتعلقة بها بحسن توزيعها على حسب قدرة هذا المجال من كل الجوانب وكذا الإيكولوجي، فولاية مستغانم تسجل بها 16 منطقة توسع سياحي موزعة كلها على الساحل وذات طبيعة سياحة ساحلية منها منطقتين من 16 منطقة تعرف بعض عمليات تهيئة ملاحظة هي وريعة وصابلات كما تعرف هذه المنطقتين توافد كبير للمصطافين إذ تقدر ب 8 ملايين مصطاف كما أن الفنادق كلها توجد بهذه المنطقتين أو بقربها لعامل قرب مدينة مستغانم منهما.

2.7 المحافظة على الكثبان الرملية:

من الواضح أن الكثبان الرملية تشكل عوامل كثيرة ومهمة لا نقاش فيها فيما يخص دورها في المحافظة على الشواطئ بطبيعتها البيئية و كل ما يشغل هذا المجال وحتى السياحة لما لها من منظر جميل.

هناك بعض الإنتهكات مورست على هذه الكثبان فخلال سنوات 1996-1997 كانت هناك عمليات سرقة لهذه الكثبان خصوصا في منطقة المقطع، وكان لها تصريح من طرف السلطات المحلية لغرض البناء فخلال هذه المدة لاحظت شخصيا مدى الفوضى التي كانت تعم هذه المنطقة من خلال كثرة الشاحنات التي كانت تتوافد لأخذ الرمال وما خلفته من آثار سلبية حتى فيما يخص التنظيم وتدهور شبكة الطرق الرابطة مابين وهران ومستغانم. أثرت بطريقة غير مباشرة على العامل الإقتصادي والسياحة الساحلية بصفة خاصة، والساحل هو المتأثر الأول بطبيعة الحال، « استعمال الكثبان الرملية في المشاريع كمواد البناء تهدد باختفاء الترسبات المهمة في

التوازن الطبيعي للساحل »[1] ، ثم تفطنت الدولة لهذه الملاحظة فمنعت هذا النشاط المنتهك للطبيعة إلا أنه مازالت هناك بعض عمليات سرق الرمال من طرف الأفراد في غياب مراقبة الدولة لهذا النوع من التصرف.

3.7 تحقيق نظام بيئي ملاحظ:

لا يمكن تنمية السياحة بإيقاع بيئي إلا بتوفير طاقات تقنية ومالية وإستراتيجيات مدروسة فالجزائر قامت بتجنيد بعض المصالح والإدارات خاصة لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع السياحة والساحل، مثل المفوضية الوطنية للساحل و المدارس والمعاهد الخاصة بالسياحة و مراكز التكوين المهني و المركز الوطني لتنمية المصادر البيولوجية و المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة و المدرسة الوطنية العليا للعلوم البحرية وتهيئة الساحل و الوكالة الوطنية للتنمية السياحية و الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية . هذه المؤسسات معظمها تعاني من نقص في الكفاءات المهنية المؤهلة فيما يخص معنى الإستدامة والموافقة بين مختلف الهيئات والمصالح وغياب العمل الجماعي على أرض الميدان، لذا يعتبر التكوين التطبيقي مهم جدا للتحسيس على قدرة البيئة الساحلية وتوافقها مع النشاط السياحي وتنميته في هذا المحيط، كما يجب تحديث برنامج التكوين الذي يتضمن بالأساس على:

- تسيير وحماية النظام البيئي للسواحل.
- الإستدامة و شروط التنمية المستدامة الساحلية.
- التسيير المتكامل للمناطق الشاطئية.
- تأثير المناطق الساحلية بالتحولات المناخية، عوامل الضغط والتعرية الساحلية.
- الأخطار البيئية في المناطق الساحلية.
- المراقبة البيئية في المناطق الساحلية.

8. أهم نقاط ضعف السياحة في الجزائر على حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025):

[1] CESARACCIO M., THOMAS Y.F., DIAW A.T. et OUEGNIMAOUA L. (2004) - Impact des activités humaines sur la dynamique littorale : prélèvements de sables sur le site de Pointe Sarène, Sénégal. *Géomorphologie : relief, processus, environnement*, n° 1, p. 55-64.

- Et PASKOFF R. (1996) Aménagement du littoral et protection de l'environnement en France. *L'information géographique*, vol. 60, p. 157-166.

قصد النهوض بالسياحة عمل المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل بالوقوف عند أهم أسباب غياب السياحة بالجزائر، و أشار الى ضرورة تداركها و نذكر منها :

- غياب التعريف بالمنتوجات السياحية الجزائرية.
- إيواء وفنادق ناقصة ونوعية رديئة، ما يسجل عجز في قدرة طاقات الإستقبال، كما أن هذه المنشآة الموجودة تعتبر باهظة الثمن بالنسبة للسائح الوطني.
- عدم التحكم في التقنيات الجديدة في تسيير السوق السياحي يلبي حاجيات السياح على حسب نوعيته.
- نقص التأهيل للموظفين العاملين في القطاع السياحي كالفنادق مثلا لإعطاء عرض سياحي ممتاز.
- ضعف المنتوجات السياحية الجزائرية.
- النظافة و الصيانة بصفة عامة (القطاع العمومي والخاص).
- غلاء الأسعار بالنسبة للسكان المحليين ونوعية تحت المستوى مقارنة مع المنافسة العالمية.
- إنتشار سياحة غير منظمة و عشوائية أو فوضوية.
- ضعف نوعية وعملية النقل.
- غياب تقييم ومتابعة تطورات السياحة الوطنية والخارجية.
- غياب صورة حقيقية على السياحة في الجزائر مما يصعب عملية تسويق السياحة الخارجية نحو الجزائر.

9. الترددات على الشواطئ وتحسين عملية تسيير التدفقات عليها على حسب الشروط الملائمة لها:

عملية الترددات السياحية الغير المنظمة لها تأثير سلبي على الشواطئ والساحل بصفة عامة لذا فمن بين الأهداف المهمة للمحافظة على هذه الشواطئ هي :

- التحكم في التدفقات السياحية والمصطافين.
- تحديد مناطق توسع عمراني الجديدة

الصورة 05: شاطئ اوريعة بولاية مستغانم

المصدر : قنصاب عثمان ،جويلية 2009

1.9 أهداف عملية:

- إنشاء وإحترام التوجيهات لدفتر الشروط الخاص بمناطق التوسع السياحي الساحلي في إيطار التهيئة العمرانية.
- تسهيل عملية الوصول إلى مناطق التوسع السياحي الساحلي.
- التحكم العقلاني في التدفق نحو الشواطئ.
- تشجيع المستثمرين ذو خبرة في المجال. السياحي الساحلي
- توسيع وتقوية عملية الأمن، النظافة والصحة.
- تجهيز الشواطئ بقدرات مادية وبشرية للتسيير والحماية المستدامة.
- المراقبة المستمرة لمستخدمي السواحل.

10. دور تحسين مستوى السوسيو إقتصادي في السياحة الساحلية المستدامة

إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة تعتبر الإنسان محور هذا النظام، فالمستوى الإجتماعي والإقتصادي هو أول هدف تؤول إليه هذه الإستراتيجية ولكي تعتبر مستدامة، يجب أن تكون لها إنعكاسات إيجابية على يوميات السكان المحليين والمنطقة التي يشغلونها وهي البيئة الساحلية، كولاية مستغانم التي تعتبر نظريا ولاية سياحية بالدرجة

الأولى خصوصا الساحلية ، لذا يجب أن تكون هناك توجيهات نحو التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ومساهمة السكان المحليين في تنمية هذا الإقليم الحساس.

11. ضرورة إدماج النشاطات مع الأخذ بالإعتبار خصائص المجال في تنمية سياحية مستدامة

تكلمنا في الفصول السابقة على الدور السلبي التي تلعبه النشاطات التي تتوضع في الساحل على البيئة والمحيط الساحلي إلا أنه يمكن أن نستعملها لتدعيم السياحة، فولاية مستغانم تزخر بصناعات ثقيلة على مستوى الجهة الغربية من شريطها الساحلي، كمحطتي تحلية المياه البحرية التي هي في طور الإنجاز إذ يمكن أن تستفيد المناطق السياحية من التمويل بالمياه من هذه الوحدات مع إرفاقها بدراسة مفصلة حول تأثيرها على البيئة، ووحدة صناعة السكر التي تم إيقافها ويمكن تحويلها إلى مصنع بالمعنى المختصر صديق للبيئة، ومصنع الكلور الذي يتوضع بمحاذات منطقة التوسع السياحي صابلات الذي يخلف ورائه مواد كيميائية خطيرة على المصطافين والذي يجب النظر فيه والأخذ بعين الإعتبار نوع المنتوجات التي لا تكون أضرارها خطيرة أو تصفية مخلفاته وذلك لإمكان إدخالها في إيطار التنمية المستدامة.

هذه التقاربات ما بين مختلف النشاطات وعلاقتها مع السياحة مع التأثير على البيئة يمكن تفادي العائق الذي ينشأ بينها و العمل على أن تكمل المنتوج السياحي ودفعها نحو الإستدامة.

12. أثر النشاط السياحي على المتغيرات السكانية في الساحل المستغانمي:

يعتبر الساحل المستغانمي إقليم ذو طابع سياحي بإمتياز بالمنظور الطبيعي وملائم جدا للنشاط السياحي إلا أنه لا يكون كذلك إلا اذا توافق مع المردود الذي يعطيه من يشغل هذا الحيز من سكان.

وعندما يختار السائح هدف رحلته السياحية يخضع نفسه للمقارانات بين الأماكن المختلفة حسب الخدمات المتوفرة في تلك الأماكن ويختار منها ما يناسبه، ويتألف ذلك المنتوج الذي يحجزه السائح ويشتريه من الخدمات المعروضة في هذا المكان أي الإقليم السياحي، ويمكن أن تكون هذه الخدمات فندقا أو منتجعا فيها جميع المنشآت الضرورية من أجل تنظيم الراحة وإنزال السياح بشكل لائق، ويمكن لهذه المنطقة من الأرض أن تشمل مقاطعة ما أو إقليم ما أو دولة أو حتى مجموعة من الدول التي يختارها السائح لسفره السياحي.

والساحل المستغانمي يمكن أن يكون إقليما سياحيا بإمتياز بما يمتلكه من ميزات وعوامل جذب سياحي ومنتجات سياحية ذات خصائص جذب متجانسة، كما يمكن أن يكون أكثر الأقاليم مثمرة وشعبية من غالبية سكان الأقاليم المجاورة بعناصره الطبيعية وغير الطبيعية ومقومات ثقافية وحضارية ومواقع أثرية وحقبات تاريخية وحضارية عبر العصور الغابرة.

و للموقع الجغرافي مكانته الهامة وهذا ما يميز الساحل بقربه من مناطق وجود الطلب السياحي الكامن والحقيقي وباستطاعته أن يؤمن احتياجات ورغبات الطلب السياحي مستقبلا إذا تم الإستثمار السياحي وبالشكل العقلاني والسليم ووجود درجة كافية من الإنفتاح للسوق السياحي وبتوفير بنية تحتية كافية للتطور الإقتصادي ولامتلاكه على مساحات واسعة مستقبلا غير مستثمرة للحمولات السياحية المتوقعة لاحتواء الطلب السياحي.

فالموقع الجغرافي الإقتصادي بالنسبة لبعض الأقاليم السياحية القريبة منه لا سيما وهران، تنس بالشلف أو الجهة الغربية من الشمال الجزائري بصفة عامة والذي يرتبط معها بحدود إقليمية مناسبة بالنسبة لأقاليم الطلب المذكورة إضافة إلى الموقع الجغرافي النقلي وارتباطه بحوض مائي هو حوض البحر الأبيض المتوسط أي خصائصه طبيعية متشابهة نوعا ما، وظروف إقتصادية إجتماعية داخلية محتملة من التطور اللاحق من خلال الإستثمارات السياحية القادمة في مختلف مجالات الأنشطة التي تقدم الخدمات للسائح، إضافة إلى خصائص السكان المحليين وتقبلهم للسائح بكل سرور، هذه العوامل والميزات والظروف تجعل من الساحل إقليم سياحي بكل مقوماته الطبيعية والبشرية.

أما فيما يخص الخدمات في الوقت الراهن للسكان المحليين من خلال السياحة غير المنظمة أو الغير المنضبطة، لابد من ذكر أن مفهوم الخدمات واسع رحب فهنالك نوعان منها: أولهما الخدمات الإنتاجية الموجهة لخدمة العملية الإنتاجية وتسهم في قيام المؤسسات الإنتاجية وتطورها.

ثانيهما الخدمات الموجهة إلى المجتمع أي الخدمات السكانية والتي تتضمن فروعا عديدة هي : خدمات السكن والمرافق، تجارة التجزئة، المرفق، خدمات التغذية، محلات، تقديم الطعام للعامة، الخدمات المعيشية أو الحياتية العامة أو الشخصية و خدمات سياحية.

يعتبر قطاع الخدمات نشاط إجتماعي ومجال غير إنتاجي لتلبية احتياجات شخصية معينة، صاحب الطلب الفردي أو الزبون المستهلك لهذه الخدمة، إذ يمكن للخدمة أن تظهر بشكل صرف (سائق، بائع، خدمات منزلية، إصلاحات...إلخ)

ويتطور مجال الخدمات في العديد من الدول موازيا الإنتاج المادي، ومقياس تطور لبعض البلدان المتقدمة من خلال الخدمات المقدمة بشتى أنواعها التجارية، خدمات معيشية، خدمات تربية وتعليمية رعاية صحية، خدمات مالية، تأمين إجتماعي ورعاية إجتماعية مع خدمات ترويحية وسياحية.

فإذا ما أخذنا قطاع الخدمات في الساحل المستغانمي من قبل السكان المحليين هنالك ميل غير منظم عن تقديم خدمات بسيطة على حساب الإنتاج المادي مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجي في الموارد الزراعية نتيجة هجرهم أراضيهم وتدني مداخيلها الزراعية نتيجة ارتفاع أسعار بعض المواد المساعدة لهؤلاء المزارعين الذين إتجهوا إلى ممارسة أعمال مؤسمية أحيانا.

بالمقابل نقول إن قطاع الخدمات جزء من المجال الغير الإنتاجي للإقتصاد الوطني إذا كان منظما وموجها ومجال الخدمات بالتعريف كمجمل الفروع الإقتصاد الوطني والمحلي التي تبرز سلعتها على شكل خدمات، وهكذا يتحول مجتمعنا في الساحل المستغانمي إلى مجتمع خدماتي، إذا تم استثمار منشآته السياحية بالشكل الصحيح، لذلك يتوجب على الإقليم المنتج للخدمات السياحية أن تكون له قدرة على تكييف خدماته مع حاجات السياح وطلباتهم، وهذا مقياس للقدرة التنافسية والهدف الإستراتيجي للإقليم ضمن أقاليم الجوار.

وإن كان السكان الذين يقفون موقفا إيجابيا من السياحة في منطقتهم و ضمانهم لحسن الضيافة، فهذا يسهل ترويج المشاريع السياحية، وإن التعاون المتبادل للوسط المحيط والإقليم وخصوصا موقف السكان من التأثيرات الخارجية الإيجابية والسلبية أو ردة الفعل على النزاعات والتوجهات الإيجابية والسلبية تؤثر أيضا على حالة المقدرة التنافسية، لذلك بموجب استعمال التفكير الموجه إلى مستهلك الخدمة ألا وهو السائح وبشكل سليم.

13. حصة مستغانم من اهتمامات الدولة بالسياحة الساحلية:

خلال البحث الميداني ركزت على مجهودات الدولة حول السياحة الساحلية بولاية مستغانم إذ أدركت مختلف الإدارات القائمة على السياحة بالولاية مدى وعيهم بما تعانيه السياحة الساحلية من نقائص عديدة على مستويات مختلفة منها نقص في قدرة الإيواء، حيث ركزوا على هذه النقطة كثيرا على مستوى بلديات الولاية،

الأمن على مستوى الشواطئ، الفوضى الناجمة من مستعملي هذه الأخيرة...إلخ، و هناك خلاصة عملية تقييمية قام بها القائمون على قطاع السياحة بمناسبة الموسم الإصطيافي لعام 2010 حيث قام وزير السياحة بتكليف الإطارات المعنية، بأخذ المعايير اللازمة للتكفل بالمصطافين والشواطئ على حد سواء كما شجع في موسم 2011 بتشجيع الاستثمار في المشاريع السياحية عبر مختلف أنواعها وفيما يخص السكن في المدن الساحلية ووضعها في إيطار تنظيمي وإنشاء مخططات تهيئة الشواطئ ، وفرض عامل الإحترافية لمن يريد استغلالها.

وولاية مستغانم كونها ولاية ساحلية كانت معنية بدعوة وزير السياحة إلى رؤساء بلدياتها إلى اجتماع خص 14 ولاية ساحلية لتحسيس رؤساء بلدياتها حول المشاريع التهيئوية المقترحة من طرف الدولة، فيما يخص إعادة تأهيل مختلف المناطق الساحلية، والشواطئ الداخلة ضمن السياحة الساحلية الوطنية مما شجع المهتمين بهذا القطاع بأخذ أهم النقاط الحساسة مع الأخذ بعين الإعتبار التدخلات التي قام بها كل واحد منهم على حسب الإقليم الذي يغشله، وأهم العراقيل التي يواجهها كل واحد منها في عملية التسيير نحو تنمية سياحية ساحلية مستدامة، حيث أنشئت لجنة مختصة لأخذ كل إنشغالاتهم ووضع مخطط عمل يرتكز على هذه المعطيات للدفع نحو سياحة ساحلية مستدامة.

الخلاصة:

الساحل هو مجال مهدد بدرجة كبيرة في الجزائر مما طرأ عليه من تغيرات في مختلف الميادين (إقتصادية، بيئة...إلخ)،

اذ المناظر والمصادر الطبيعية للساحل هي المادة الأولية للساحل، فالمخاطر تنجم من عملية تهيئة عشوائية، كالتوسعات العمرانية، الفنادق على شاطئ البحر، وحدات صناعية ملوثة...إلخ، مما وجب إلى التفطن إلى حماية هذا الإرث الثمين الذي لا يمكن أن يعوض إذا تم العبث فيه، وولاية مستغانم تعتبر كخير عينة لدراسة السياحة الساحلية بالجزائر لما تزخر به من ساحل متنوع على مدى 124 كلم، حيث هناك جهة تعرف تمركز نشاطات إقتصادية كبيرة كالميناء و وحدات صناعية و تمركز سكاني كبير... ، والجهة الشرقية من مدينة مستغانم لازالت تقريبا على حالتها الطبيعية، لذا فالسياحة بولاية مستغانم تدخل في عمليتين مختلفتين من التسيير: الأولى الطريقة التي ندمج فيها السياحة بعملية تكاملية بين هذه الظواهر المختلفة منها: الإقتصادية، الإجتماعية، التوسعات العمرانية....

الثانية التسيير العقلاني في إيطار تنمية مستدامة للمناطق الخلابة و التي هي في طريق الإستغلال.

المراجع المستعملة:

1- COTE Marc, L'ESPACE ALGERIEN, OPU, Algérie, 1983, p 133
2- GHODBANI Tarik, Environnement et littoralisation dans l'Ouest algérien, Préparée en cotutelle entre l'Université d'Oran et l'Université de Paris 8 pour obtenir le grade de docteur, 2009,
3- ROBERT Samuel, La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat en géographie, France, 2009,

4- CESARACCIO M., THOMAS Y.F., DIAW A.T. et OUEGNIMAOUA L. (2004) - Impact des activités humaines sur la dynamique littorale : prélèvements de sables sur le site de Pointe Sarène, Sénégal. *Géomorphologie : relief, processus, environnement*, n° 1, p. 55-64.

Et PASKOFF R. (1996) Aménagement du littoral et protection de l'environnement en France. *L'information géographique*, vol. 60

الفصل الرابع

خصوصيات السياحة الساحلية بمستغانم

تمهيد:

"فائدة التنمية السياحية الساحلية في الاقتصاد الوطني يظهر في عدة أوجه"[1]، و ولاية مستغانم من الولايات التي إقترنت ولفترة طويلة بالتهميش وسوء إستغلال مواردها، هذه الوضعية تمتد جذورها لفترة الإحتلال الفرنسي، ولم تستفد الولاية من أي مشروع تنموي سياحي ساحلي، و إستمر هذا التهميش بعد الإستقلال إذ لم تلق الإهتمام اللازم حتى العشرية الأخيرة، فهي تعيش أهم قدرات الإنفتاح والنمو الإقتصادي في خضم التحولات السياسية و الإقتصادية العتيقة التي تعيشها البلاد و على الرغم بما تزخر به الولاية من واجهة بحرية تعد الأطول تقريبا في ولايات الغرب الجزائري، ومناظر متعددة و سهول في الغرب وسلسلة جبلية متمثلة في قمم الظهرة في الشرق، يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط.

و ارتأينا التطرق الى بعض العناصر منها:

- التعرف على الثروات السياحية الساحلية بالولاية من حيث أهميتها ودورها في التنمية السياحية الساحلية وتحليل الوضعية الحالية لممارسة النشاط السياحي الساحلي بها بهدف أساسي هو إعطاء لمحة عن وجه إستغلال هذه الثروات وتقييمها.
- المعطيات العامة المميزة للولاية

[1] SELLAL Mokhtar, production touristique, SNED, Alger, 1980, p23

1. الخصائص الطبيعية لولاية مستغانم:

تعتمد السياحة الساحلية بالدرجة الأولى على الخصائص الطبيعية وهي غالبا ما تكون أساس أي ممارسة بشرية خاصة في المجال الإقتصادي والنشاط السياحي الساحلي كباقي النشاطات بل يتعداها في تأثره بالمؤهلات الطبيعية التي كلما كانت مشجعة ومستقطبة كلما إكتسبت المنطقة بعد سياحي ساحلي فعال وله ثقله على إقتصادها ، هذا إذا استغلت السياحة الساحلية على الوجه الصحيح، لذا تطرقنا للمعطيات الطبيعة لولاية مستغانم يكتسي أهمية مميزة في تحديد مدى إمكانية الولاية في تطوير هذا النشاط، خاصة ونحن بصدد دراسة بعد السياحة الساحلية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالمؤهلات الطبيعية للمنطقة وخاصة الساحل.

1.1. تضاريس ملائمة للسياحة الساحلية:

تتنوع التضاريس بولاية مستغانم على مساحة تقدر 2269 كلم^2 وشريط ساحلي ب 124,4 كلم وخريطة موازية مع البحر أي أن الولاية كل بلدياتها تقريبا قريبة من البحر ولكل منها تضاريسها ونميز هنا بالولاية، الوحدات الكبرى للتضاريس من جبال، هضاب وسهول، ومن خلال طبوغرافية الولاية نلاحظ مصب وادي الشلف الذي يقسم الولاية إلى قسمين كبيرين: فالجهة الشرقية من المصب، جبال الظهرة وسهول ساحلية، والجهة الغربية هضبة مستغانم وسهول غربية إلى غاية سهل المقطع[1].

وتغطى نسبة الهضاب والتلال بالولاية نسبة 50% من مجموع المساحة بينما نجد السهول والأودية تشكل نسبتها 38% أما الجبال 12%." وفيما يخص الحزام الساحلي للولاية يضيق كلما إتجهنا شرقا و يقل عرضه عن 1 كلم، كما أن إرتفاعه يقل عن 100 م عن سطح البحر، مع العلم أن هذا الحزام ينتهي عند خط يرتفع بمعدل 20 م. كل هذا نجده في الجهة الغربية الجنوبية من الولاية والتي تتميز بإنحدار طفيف أما الجهة الشمالية الشرقية فتضاريسها شديدة التعقد فانطلاقا من مستغانم نحو خروبة يمكن تمييز مستويين أولهما يقل ارتفاعه عن 50 م مع إنحدار طفيف، وأما القسم الأخير والذي يمتد من خروبة إلى واد الشلف، فيغلب عليه طابع الجبال، على غرار جبل الديس (405م) وجبل عيزب (221م) وجبل ديرة (309م) "[2]

1.1.1 المنطقة الجبلية :

---

[1] Monographie Mostaganem 2011

[2] لكحل بلقندوز ، حميد نسيم، التموين بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي بمدينة مستغانم، مذكرة مهندس دولة في التهيئة العرانية، جامعة وهران 2010، ص11

تشغل مساحة 510 كلم^2 ارتفاعها مابين 150م و500م والنقطة الأكثر علوا تتواجد على بعد 14كلم من البحر بإرتفاع 563 م هذه المنطقة تضم البلديات التالية: صفصاف و واد الخير و واد المالح و عين بودينار ونقمارية و سيدي علي وتزقايت و سيدي بلعطار[1].

نجد بهذه المنطقة الجبلية عدد مهم من الأحواض السفحية تنتشر العشرات من الأودية التي تصب مياه الأمطار عبرها نحو الواد الأساسي (واد الشلف)، هذه الظاهرة تساعدها التكوينات الجيولوجية خصوصا المارن و الطين الذي يمنع ترسب المياه إلى جوف الأرض، وإنحداره نحو هذه الأودية، مما يسهل عملية الحت واتساع هذه الأودية[2].

2.1.1 السهول الشرقية :

تتربع هذه السهول على 340 كلم^2 أي 38% من المساحة الكلية للولاية. يتراوح علوها ما بين 0-400م وتعتبر هذه السهول، سهول ساحلية إذ أنها موازية للساحل على عمق ما بين 6 – 7 كلم. تضم هذه المنطقة : بن عبد المالك رمضان و الحجاج و سيدي لخضر و خضرة وعشعاشة واولاد بوغالم[3].

تعد هذه المنطقة السهلية إمتداد للمنطقة الأولى الجبلية إذ تسجل إنخفاض في السيول والإنحدارات، و العائق الجيولوجي الذي يشكله على مستوى الجبال فيما يخص ترسب مياه الأمطار ينعكس على هذه الأراضي السهلية بشق بعض الأودية الضيقة.

3.1.1 الحوض الأدنى الغربي:

ينحصر هذا الحوض ما بين الهضبة من الجهة الشرقية، والساحل من الشمال وولايتي غليزان ومعسكر من الجنوب والغرب، وتقدر مساحتها ب 680 كلم^2 وارتفاعها يتراوح ما بين 0 – 100م وتضم هذه المنطقة أكثر من 50% من السكان في الولاية ويكونها البلديات الآتية: مزغران و حاسي مماش وستيديا و عين نوصي و الحسيان وفرناكة[4].

يوجد بهذا الحوض غابات وكثبان رملية، و هو منبسط ومفتوح إلى غاية سهل المقطع.

4.1.1 هضبة مستغانم :

(1) Monographie Mostaganem 2007
(2) plan d'aménagement cotier Mostaganem, 2007
(3) Monographie Mostaganem 2007
(4) Monographie Mostaganem 2007

تمتد على مساحة تقدر ب 560 كلم^2 ويقدر ارتفاعها ما بين 100 و 350 م يحدها من الشرق تضاريس تابعة لكتلة أنارو ومن الجنوب منخفض المقطع، وفي أقصى غرب الهضبة نجد الغابات الساحلية (غابة ستيديا) و كثبان وريعة وهذا يعطي عمليه تجانس هذه الهضبة مع الساحل، تتكون هذه الهضبة من البلديات التالية : مستغانم و صيادة و خير الدين وبوقيرات وماسرى وسيرات و الطواهرية[1].

2.1 الشبكة الهيدروغرافية بولاية مستغانم:

بقدر ما تعد المناطق التي تكثر بها المياه السطحية و الجوفية هامة في الزراعة من حيث إستغلال مياهها، بقدر ما هي عامل أساسي في تفعيل السياحة الساحلية بالإستفادة من الوديان والأنهار وغيرها لمختلف الممارسات السياحية الساحلية.

تعتبر ولاية مستغانم فقيرة من الموارد المائية السطحية الدائمة باستثناء "وادي الشلف، الذي يعتبر أكبر وادي في الجزائر وأهم مصدر مائي بالمنطقة، بحيث ينبع من جبال عمور بالأطلس الصحراوي ليصب في البحر المتوسط شرق مدينة مستغانم"[2]، ويتفرع من هذا الوادي عدة روافد مائية يقع أغلبها خارج المنطقة، أما الوديان الصغيرة فهي تتمثل في وادي الكراميس الذي يمر بالجهة الشرقية من الولاية مرورا ببلدية عشعاشة و النكمارية، وهو مهم بالنسبة لهذه المنطقة، لأن جريانه طوال السنة، و تقل مياهه بالصيف أو تكاد تنعدم، لذا تفطنت إليه الدولة بإقامة "سد بسعة 60 مليون متر مكعب في السنة"[3]، من شأنه رفع وتيرة القطاع الفلاحي وتحسين الإنتاج. لما تتسم به المنطقة من طابع فلاحي.

وهناك أودية أخرى بهذه المنطقة الشرقية التي تسجل بها أكبر نسبة تساقط بالمنطقة نظرا لوجود سلسلة جبال الظهرة كوادي الرومان، بالإضافة إلى أودية قصيرة منها وادي الطريحة ووادي ترزاز.

وهناك احواض نذكر منها:

- "الحوض السفحي بواد عبيد: 70 كلم^2 حجم المياه المتدفقة من 20 – 30 مليون م^3 في السنة.
- الحوض السفحي بواد زريطة : 35 كم^2 وحجم المياه المتدفقة نحو البحر تقدر ب 10 – 15 مليون م^3 في السنة.
- وادي الرومان يدفع ما قيمته 10 – 15 مليون م^3 إلى مياه البحار أيضا.

---

(1) Monographie Mostaganem 2007

(2) طاهري علي(1986)، مدينة مستغانم دراسة عمرانية، مذكرة تخرج للدراسات العليا المعمقة، جامعة وهران ص11

(3) مديرية الاشغال العمومية لولاية مستغانم، سبتمبر 2009

حجم المياه المتدفقة بهذه الوديان الأربع التي ذكرناها تقدر 200 – 260 مليون م^3 /سنة وهي كمية مهمة جدا لتموين المنطقة و السياحة الساحلية المحلية، اذا تم حسن إستغلالها"[1].

1.2.1 الأحواض الهيدرولوجية :

تعد الأحواض الهيدرولوجية مصدر مهم للمياه، إلا أنها مهددة لأسباب :

- التلوث : إذا تلوثت هذه الأحواض بعمليات عشوائية مثلا كثرة الأسمدة الكيميائية في الأراضي الفلاحية بدون دراسة دقيقة أو محطات البنزين فوق هذه الأحواض التي تؤدي بعملية ترسب البنزين، يمكن أن تلوث هذه الأحواض.
- الإستعمال المفرط لهذه الأحواض: يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى لإستعمال المياه الجوفية مما يسبب هبوط الأرض و ضياع منطقة ترسب المياه الجوفية و إستحالة تعويض المياه الضائعة.

حسب الدراسات الهدروجيولوجية المقدمة لنا من مديرية الري لولاية مستغانم, فإن المنطقة غنية بالجيوب المائية الجوفية خاصة هضبة مستغانم, بحيث نمثلها بخمس وحدات هدروجيولوجية كبرى وهي موزعة كما في الجدول التالي:

الجدول11: الأحواض الهيدرولوجية بولاية مستغانم سنة 2011

الأحواض الهيدرولوجية	المساحة كلم^2	العمق (م)	الحجم الكلي (هكم^3)
هضبة مستغانم	700	50	26
سهل الرحبة	250	100	10
سهل بوقيرات	240	100	9,5
هضبة عشعاشة	140	10	5,6
هضبة الظهرة	25	10	01
المجموع	1355	100 – 10	51,1

المصدر : مديرية الري بمستغانم،جانفي 2011

تعد هذه" الجيوب المائية المصدر الأساسي لتزويد سكان ولاية مستغانم بالمياه الصالحة للشرب وكذالك الوحدات الصناعية الموجودة بها , بالإضافة إلى استغلالها في سقي الأراضي الزراعية , مما يعرضها إلى استنزاف متواصل ويرافق هذا

[1] BACHIR BEY Smain et BOUJELLEL Samia (2002), potentialités et perspectives de développement du tourisme a Mostaganem, mémoire d'ingénieur, département de géographie université d'Oran, p 33

تجدد بطئ لمياه هذه الأحواض وذلك لقلة التساقطات"[1]، كما نسجل تعرض المياه إلى التلوث الناتج عن المخلفات الحضرية والنفايات الصلبة والسائلة للوحدات الصناعية ، بالإضافة إلى الأسمدة الزراعية المستخدمة من طرف فلاحي المنطقة.و تقسم هذه الاحواض لولاية مستغانم الى ثلاث هي[2]:

- جهة الجزائر بالشرق
- الشلف بالوسط
- جهة وهران و المقطع بالغرب

2.2.1. مشاريع في طريق الانجاز[3]:

1– مشروع الماو:تقدر طاقته ب155م^3 مخصص بتموين المياه الصالحة للشرب لكل من مستغانم وأرزيو ووهران يتكون من محورين، الأول بتحويل مياه الشلف و الثاني من مخزون سد كرادة، ويكون بذلك الحجم النهائي 125000م^3/يوم.

2– وحدة تحلية مياه البحر : هي في طور الإنجاز تقع على مستوى مصب وادي الشلف بحجم يقدر ب : 200000 م^3/يوم والتي ستساهم بنسبة كبيرة في تغطية العجز المسجل على مستوى الولاية و السياحة الساحلية.

3– محطة تصفية المياه غرب صلامندر : وهي في طريق الإنجاز.

3.1 مناخ ملائم :

يسود ولاية مستغانم مناخ متوسطي يتغير من فصل لآخر، يتميز بكونه رطب وممطر شتاءا، حار و جاف صيفا، إلا أن هناك تغير طفيف بالولاية نظرا لتضاريسها و الغطاء النباتي، إذ بالجهة الشرقية من الساحل أين تقترب الجبال من الشاطئ وغطاء نباتي غابي كثيف، يعطي زيادة في البرودة وكمية معتبرة زائدة من التساقطات بالمقارنة مع الوسط و الغرب.

1.3.1 الامطار

تقدر معدل التساقطات 370 مم في العام وهي غير كافية، و الجدول التالي يوضح معدل التساقطات على مدار السنة

---

[1] بلقندوز لكحل، حميد نسيم (2010)، التموين بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي بمدينة مستغانم، مذكرة مهندس دولة في الجغرافيا، جامعة وهران، ص45

[2] BACHIR BEY Smain et BOUJELLEL Samia (2002), potentialités et perspectives de développement du tourisme a Mostaganem, mémoire d'ingénieur, département de géographie université d'Oran, p 33

[3] بحث ميداني بمديرية الري لولاية مستغانم، جانفي 2011

الجدول12: المعدل الشهري للتساقطات بمستغانم سنة 2011:

الشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	السنة
التساقطات مم	40	42	35	35	28	08	01	02	11	45	52	64	363

المصدر : محطة الأرصاد الجوية بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

عموما مناخ المنطقة يعتبر جاف ب 337 مم بمستغانم و 354 مم براس إيفي، و مقارنة بمنطقة الظهرة فعين ابراهيم 428 مم و سيدي علي 563 مم، ونلاحظ ايضا ان معدل التساقطات يزداد كلما اتجهنا نحو الشرق.

2.3.1 الحرارة :

أما الحرارة فهي ملائمة جدا للسياحة خاصة في فصل الصيف حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 19° و 30° وفي فصل الشتاء نسجل 07° كأدنى درجة و 16° كأعلى درجة هذا ما يترجم أنه شتاء دافئ راجع إلى التيار الدافئ للبحر الأبيض المتوسط الذي يمر بفصل الشتاء ويعكس هذه الدرجة على مناخ المنطقة.

الجدول13:درجة الحرارة المسجلة على مستوى ولاية مستغانم سنة 2011

الشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
معدل درجة الحرارة	11	12	12,5	14,5	17,5	20,5	24	24	22,5	18,5	14,5	12

المصدر : محطة الأرصاد الجوية بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

3.3.1 الرياح :

فيما يخص الرياح السائدة هي الرياح الغربية، خصوصا بالسفوح الغربية وعلى امتداد الساحل، الأشجار المائلة نحو الشرق تؤكد هذه الظاهرة.

هذه الرياح تصل إلى قوتها من الساعة العاشرة مساءا إلى منتصف الليل، الرياح الشمالية الشرقية الغربية تهب بطريقة مستمرة من ماي إلى أواخر أوت، مع تناوب نسمات بحرية، و الرياح الأرضية الساخنة تلائم السياحة الساحلية.

نسيم البحر يساعد على تلطيف الجو خصوصا في فصل الصيف وسوء الأحوال الجوية تأتي خاصة من الشرق، و رياح السيروكو تهب في مناطق مختلفة مابين 10 إلى 25 يوم في شهري جويلية و أوت.

- الدراسات المنشأة على ولاية مستغانم بينت أن هذه المنطقة تعرف مناخ متوسطي شبه جاف مع تذبذب في التساقطات على مستوى السنة و الفصول. والساحل المستغانمي يتميز بمناخ رطب مقارنة مع باقي الولاية، و برد الشتاء لا يصل إلى درجة الجليد خصوصا ما بين صلامندر وخروبة.

الرياح الغربية في الصيف تعطى درجة حرارة منخفضة في أوت (مثلا تصل الى 24°)، حيث أن مستغانم معروفة عن باقي الولايات المجاورة ببرودتها في الصيف خصوصا على الشريط الساحلي[1].

4.3.1 الضباب

ضباب البحر هو الآخر يظهر كثيرا في مستغانم خاصة صباحا أو عند المغرب أو هبوط الشمس حيث يصعد من البحر بطريقة عرضية يغطي حتى واد عين الصفرة. حيث خلال البحث الميداني بمدينة مستغانم لاحظت هذه النظرة الفريدة من نوعها، لأن مدينة مستغانم هي على ضفاف البحر اذ نلاحظ أن مصب المقطع أبيض بالضباب وغابة مولاي اسماعيل على شكل كرة أو شكل انتفاخ الغابة، أما بالنسبة لجبال ولاد علي تظهر على شكل خط متموج[2].

عموما إن ولاية مستغانم تعرف مناخ شبه الجاف، و نلاحظ أن هناك شبه جاف و حار على الشريط الساحلي بعرض يفوق 3 كلم^2، وشبه جاف صيفا و بارد شتاءا يغطي ما تبقى من الولاية، ويتغير المناخ من الشمال إلى الجنوب[3].

2 . تنوع الآثار و المعالم التاريخية:

بمرور حقب و فترات مختلفة على ولاية مستغانم تميزت بتنوع معتبر للآثار رغم قلتها.

2.2.2 العصور الوسطى والعصر التركي: تتمثل في :

- المدن القديمة لمستغانم (تجديت، مطمور، طوبانة) ذات طابع معماري للقرن 16 و 17 و 18.
- الحائط العربي الذي يحمي منطقة طوبانة من الجهة الغربية للمدينة.
- حائط آخر بني من طرف الأتراك يحيط المدينة من الجهة الشرقية.

---

(1) BACHIR BEY Smain et BOUJELLEL Samia (2002), potentialités et perspectives de développement du tourisme a Mostaganem, mémoire d'ingénieur, département de géographie université d'Oran, p 37

(2) بعض المقابلات مع مصالح مديرية البيئة لولاية مستغانم فيفري 2010

(3) BACHIR BEY Smain et BOUJELLEL Samia (2002), potentialités et perspectives de développement du tourisme a Mostaganem, mémoire d'ingénieur, département de géographie université d'Oran, p 37

- برج المحال هو عبارة عن قلعة أو معقل تم بناؤه من طرف يوسف بن تاشفين سنة 1082، تم اتخاذه كمركز إداري للمحكمة في عهد حميد العبد سنة 1083، تبلغ مساحته حوالي 2000م^2.
- المسجد القديم ويسمى أيضا طبانة بني سنة 1340 تحت مملكة السلطان المريني " أبي عبد الله بن أبي الحسن بن سعيد المريني" يتميز بمئذنة سداسية يشبه مسجد باشا علي بوهران، صنف كمعلم تاريخي في ماي 1979
- قصر الباي محمد الكبير
- مسجد الباي بوشلاغم
- دار القايد بني في العهد العثماني، يحمل طراز معماري أصيل يشغل حاليا متحفا للفنون الشعبية.
- مسجد سيدي يحي
- مسجد سيدي صالح
- مسجد مولا نخلة
- دار القاضي او الشعراء تعود إلى الفترة العثمانية بني بأمر الباي محمد الكبير سنة 1732 يقع جانب المسجد العتيق.[1]
- معبد يهودي بطريق عبد اللاوي
- جامع البدر كان من قبل كنيسة يعود بناؤه إلى سنة 1840 دشنه لويس الثالث سنة 1850 حول إلى مسجد سنة 1970[2]

3.2 الأحياء القديمة:

1.3.2الطبانة أو البلاد:

وهي مركز مدينة مستغانم الحالية "يرجع تكونها إلى القرن الحادي عشر، كانت محمية بحائط وبرج مراقبة متواجدة على مستوى برج المحال وبرج جراد"[3] يتميز معمارها على شكل أحياء القصبة كباقي المدن القديمة بالجزائر.

2.3.2تيجديت:

بني هذا الحي من طرف السكان المحليين، و تعتبر قصبة تجديت من أقدم الأحياء الجزائرية و هو نسيج عمراني مهم لمدينة مستغانم، وتعتبر هذه المنطقة المدينة الأولى التي قامت على أنقاضها مستغانم.

---

[1] Monographie Mostaganem 2007

[2] مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لمستغانم، جوان 2011

[3] مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لمستغانم، جوان 2011

4.2 مناطق تشهد الإستعمار الفرنسي:

- منطقة المقطع معروفة بالمعركة التي خاضها الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين سنة 1833.
- معركة مزغران سنة 1840
- عمود لوليافر يقع بالقرب من الكنيسة (مسجد مزغران حاليا)مرتفع عن مستوى سطح البحر ب 5م بالتقريب و بني بالحجارة من طرف الإسبان لملكهم الذي قتل في حرب مزغران.
- غار الفراشيح بالنقمارية يشهد الأعمال الوحشية بإبادة عشيرة في جوان 1845.
- الشهيد عبد المالك رمضان الذي لجأ إلى المنطقة التي سميت عليه وأستشهد فيها.
- مقبرة 150 شهيد بدائرة سيدي علي.[1]

هذه المعالم التاريخية و المدن ذات الطابع التاريخي أيضا يمكن أن تلعب دور مهم في السياحة خصوصا أن هناك علاقة متلاحمة بين الساحل، كالموانيء القديمة التي كونت المدينة، ثم توالت عليها بصمات مختلفة وثرية من تنوع في العمران. وكذا طابع مدن البحر الأبيض المتوسط، أي أن السائح يمكن أن يستغل أنواع مختلفة من السياحة، سياحة ساحلية وكذا سياحة المدن و التعرف على المعالم التاريخية لمناطق الولاية.

3. أهم نشاطات الصناعة التقليدية في ولاية مستغانم:

*** صناعة الفخار**

من أهم المصنوعات الطينية صناعة الصحون و معاجين الدقيق والطاجين...

*** خياطة اللباس التقليدي**

يحترفها الرجال و النساء على حد سواء و هي صنعة تمارس عادة في بيوت العائلات و هي عبارة عن خياطة ألبسة على أزياء تقليدية تلبس في المناسبات و لباس العروس .

*** الفتلة و المجبود :**

تمارس غالبا في البيوت و هي عبارة عن خيوط ذهبية رفيعة تزركش معظم الأزياء النسائية بخيط الذهب أو الفضة و العدس و الكنتيل المذهبين

[1] مديرية الثقافة بولاية مستغانم، جويلية 2011

* الطرز التقليدي على القماش

* صناعة الزرابي

* صناعة الحلويات التقليدية

4. مناظر طبيعية متنوعة:

تتميز ولاية مستغانم وما جاورها بطبيعة خلابة ومناظر استثنائية متنوعة يمكن استغلالها كمنتوج سياحي

1.4 إمتداد الساحل:

" تتربع ولاية مستغانم على مساحة قدرها 2269 كلم^2 وواجهة بحرية طولها 124 كلم ولاية ذات مناظر متعددة بتناقضات طبيعية، سهول في الغرب وسلسلة جبلية متمثلة في قمم الظهرة في الشرق، يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط، زيادة على ساحلها الجذاب والمواقع الطبيعية و المجاري المائية التي تحيط بالوديان القادمة على شكل قنوات تنفتح على البحر مشكلة شواطئ شاسعة من رؤوس ومرتفعات التي تعزو والسهول الزراعية، يتكون الساحل من أراضي يبلغ طولها 40 كلم من الرمال الذهبية محمية من التلوث باستمرار مع المنحدرات الصخرية و الكثبان والغابات الساحلية تمنح مناظر جميلة ومواقع طبيعية متكونة من كهوف و منابع وغابات"[1].

2.4 المياه الساخنة :

توجد ثلاث مصادر للمياه المعدنية أثبتت التحاليل مدى أهميتها في العلاج لمختلف الأمراض نذكر منها:

- مصدر عين النويصي تتواجد بالبلدية ذاتها المسمى عليها هذا المصدر وهي محطة صغيرة بها 16 بيت سياحي بقدرة 32 سرير تفيد هذه المياه لعلاج امراض الجلد.
- مصدر مكابرتا ببلدية سيرات نوعية مياهها تعطي رائحة الكبريت ودرجة حرارة 25° م نسبة التدفق تقدر ب 5 لترات في الثانية بعدما كانت 10 لترات في الثانية بالرغم من سهولة الدخول إليها إلا أنها تعرف قبول محتشم إليها لنقص أعمال التهيئة بها. أما فيما يخص فوائد مياهها فهي كما الأولى، للأمراض الجلدية.
- مصدر سيدي بن شاعة، ببلدية سيدي علي بالقرب من واد الشلف صعبة الولوج إليها، ولا تعرف أي مشاريع تهيئة.

[1] مجلة الظهرة (جويلية 2000) العدد رقم 09ص11

الجدول14: مصادر المياه المعدنية:

إسم المصدر	التموضع	المنشآت الموجودة	الحماية	المسير
عين نويصي	عين نويصي	حمام + 16 بيت إقامة	محمية	حسان
مكابرتا	سيرات	لا شيء	لا شيء	مصطفى
سيدي بن شاعة	سيدي علي	لا شيء	لا شيء	–

المصدر:مديرية السياحةبولاية مستغانم، جوان 2011

الخلاصة:

ولاية مستغانم بمناخ متوسطي أي شبه جاف، ما يعني صيف حار على طول الساحل وشتاء معتدل على باقي المناطق الأخرى مع أمطار غير منظمة ومعدل درجة حرارة يبلغ 25° م ماعدا من 10 إلى 25 يوما ما بين شهري جويلية وأوت أين تهب رياح السيروكو، تتنوع التضاريس من سهول منخفضة بالمنطقة الغربية زيادة على الهضاب والسهول بالمنطقة الشرقية، ناهيك على إمتداد جبال الظهرة، علما أن منطقة المقطع تعتبر من أهم المناطق الرطبة في الجهة الغربية بحيث تعد ملجأ لاستقبال الطيور المهاجرة، وكذا الغابات بنسبة 14% من مجموع مساحة الولاية وشريط ساحلي يقدر ب 124,4 كلم ب 20 شاطئ و 15 منطقة توسع سياحي، وللعلم أن مستغانم لها حدود مشتركة مع 4 ولايات غربية إذ تحدها من الشرق ولاية الشلف ومن الجنوب ولايتي معسكر وغليزان ومن الغرب وهران، وطبعا من الجهة الشمالية البحر الأبيض المتوسط تمتد سهولها الغربية على مساحة تصل إلى 680 كم^2 أما هضابها فتتربع على مساحة تصل إلى 560 كم^2 يتراوح إرتفاعها ما بين 100 متر إلى 350 م، أما السهول الشرقية فتمتد على مساحة تقدر ب 340 كم^2 على علو يبدأ من 0 إلى 400م، فيما تحتل جبال الظهرة مساحة 510 كم^{2}ويبلغ إرتفاعها 563 م وتتموقع على مسافة 14 كم من شاطئ البحر وتزخر الولاية بالعديد من الأماكن يمكن أن تجعلها قطبا سياحيا سواء تعلق الأمر بالمناطق السياحية، الشواطئ، المعالم الأثرية والأضرحة و يمكن أن تلعب دور في إستقطاب السياح المحليين الوطنيين أو الخارجين على حسب الطلب.

المراجعالمستعملة :

1- SELLAL Mokhtar, production touristique, SNED, Alger, 1980

2- لكحل بلقندوز ، حميد نسيم، التموين بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي بمدينة مستغانم، مذكرة مهندس دولةفي التهيئة العمرانية،جامعة وهران 2010

3- BACHIR BEY Smain et BOUJELLEL Samia, potentialités et perspectives de développement du tourisme a Mostaganem, mémoire d'ingénieur, département de géographie université d'Oran

4- جرورو محمد، عزوز بوشحمة أحمد:"ميناء مستغانم، نشاطاته و دوره الإقليمي"، رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية، جامعة وهران، 2002

5- بركانيرشيد:تنميةالسياحةفيولايةمستغانم،رسالةتخرجلنيلشهادةمهندسدولة فيالتهيئةالعمرانيةوهران، 1991

6- المدني احمد توفيق ، كتاب الجزائر، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984

7- مجلة الظهرة (جويلية 2000) العدد رقم 09

8- BELHAMISSI Moulay : histoire de mostaganem, 2 édition SNED, alger , 1982

الفصل الخامس

الهياكل القاعدية و دورها في تنمية السياحة الساحلية بولاية مستغانم

تمهيد :

كل منتوج صناعي يحتاج إلى وحدة إنتاجية تلبي كل المتطلبات الضرورية للخروج بمنتوج يمكن تسويقه، وباتخاذ فكرة صناعة السياحة الساحلية وجب لهذا المنتوج السياحي وحدة يمكن بفضلها صناعته وتسويقه، إلا أنه هو الذي يستقطب المستهلك، لذا وجب للسياحة الساحلية مقومات مختلفة من طرق و مواصلات و فنادق و مستلزمات أخرى طبيعية يجب المحافظة عليها لخدمة السائح، وفي هذا الفصل الذي يبرز أهم المقومات السياحية بمستغانم التي تعتمد عليها الولاية، وخصوصا الساحلية منها. عانت ولاية مستغانم من التهميش. إلا أنه هناك بعض الهياكل القاعدية يمكن إعتبارها من بين الشروط الأساسية "نظرا لبعض المشاكل التي اصبحت تعيق واقع التنمية السياحية الساحلية في الولاية مثل نقص الموارد المائية و انجراف التربة و زحف الرمال و ملوحة الأراضي و تلوث البيئة و عجز قطاع السكن، فقد اعتمدت السلطات المحلية على تسجيل العديد من المشاريع التي تمكن من النهوض بالمنطقة اقتصاديا و اجتماعيا"[1]، وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء عليها ومعرفة ما ينقص منها.

[1] مجلة الظهرة، العدد 12، ديسمبر 2002، ص5

1. شبكات المواصلات و المنشآت القاعدية:

تعد مختلف شبكات الموصلات العمود الفقري لنمو وتطور إقتصاد أي إقليم، إذ أن أهم دور تلعبه يتمثل في تنشيط المجال وتفعيل الحركية به وتسهيل إتصاله بمختلف الأقاليم، وهذا له أهمية خاصة في المجال السياحي الساحلي من حيث سهولة تنقل السواح سواء داخل المجال أو القادمين من مختلف أقاليم الوطن وحتى على المستوى العالمي، وتسيير وتوفير مختلف حاجياتهم.

1.1 شبكات المواصلات :

"شبكات المواصلات المتاحة تلعب دورا كبيرا في تحديد مجال نفوذ المدينة"[1] كما تعتبر شبكات المواصلات المحرك الأساسي في مدى استقطاب أي منطقة للسياح، اذ انه هناك "ارتباط كبير بين المنتوج السياحي و نظام النقل"[2] وتكتسي الطرق أهمية خاصة إذ تعتبر الطرق جزء لا يتجزء من السياحة حتى أن جمال المدينة تكمن في طرقها إذ أغلب طرقات مدينة مستغانم هي طرقات جيدة مقارنة مع طرقات مدن الولايات المجاورة كوهران و عين تموشنت و شلف أما فيما يخص شبكة الطرقات بالولاية فهناك "هيمنة للجهة الغربية على شبكة النقل بحكم خلفياتها التاريخية و الطبيعية و النشاط الاقتصادي و التمركز السكاني وموقع الميناء، كما ان طبوغرافية الجهة الغربية ساهمت بشكل كبير في توجيه الطرق وجعلها تتفادى مناطق جبال الظهرة لتأخد من هضبة مستغانم ممرا لها فوجود الطريق الوطني رقم (11) الذي يمر بمركز الولاية وتتفرغ منه كامل الخطوط الوطنية عبر تراب الولاية "يعد أطول خط في الولاية موازٍ للشريط الساحلي يربطها بولاية وهران من الشمال الغربي وولاية الشلف من الشمال الشرقي ومن بين الخطوط الوطنية التي تتفرع عن الطريق الوطني رقم (11) هي الطريق الوطني رقم (17) و الطريق الوطني رقم (17أ) و الطريق الوطني رقم (23) و الطريق الوطني رقم (90) و الطريق الوطني رقم (90أ) و الطريق الوطني رقم (17ب)، منها أربعة طرق تربط مركز الولاية بالولايات الأخرى هي الطريق الوطني رقم (11) و (90) و (17) و (23) بالإضافة إلى الطرق الولائية و الطرق البلدية التي تربط الدوائر و البلديات و القرى مع بعضها البعض"[3].

أما الجهة الشرقية والتي تضم البلديات الساحلية والبلديات الواقعة على جبال الظهرة فهي أقل كثافة من الجهة الغربية ونسجل أهمها الطريق الوطني رقم 90 الذي يرتبط بالطريق الوطني رقم (11) ويربط مدينة سيدي علي بمركز الولاية وكذالك ولاية غليزان.

---

(1) د. وهيبة عبد الفتاح محمد ، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 235

(2) APHING-KOUASSI N'dri Germain, le tourisme littoral dans le sud-ouest ivoirien, thèse de doctorat de géographie, côte d'ivoire, 2001, p316

(3) بحث ميداني بمديرية الأشغال العمومية لولاية مستغانم أفريل 2011

جدول15 : شبكة الطرق بالولاية سنة 2010

نوع الطريق	طريق وطني	طريق ولائي	طريق بلدي	طرق غير معبدة	المجموع
الطول (كلم)	332,427	654,000	796,522	251,887	2034,826
النسبة (%)	16,33	32,14	39,14	12,37	100

المصدر : مديرية الأشغال العمومية لولاية مستغانم، أفريل 2011

جدول 16: شبكة الطرق الوطنية بالولاية سنة 2010

رقم الطريق الوطني	11	17	17أ	23	90	90أ	90ب
الطول (كلم)	119,062	22,05	11,875	31,696	60,600	38,683	2,500

المصدر : مديرية الأشغال العمومية لولاية مستغانم، أفريل 2011

1.1.1 علاقة شبكة المواصلات مع السياحة الساحلية بمستغانم:

تبين أن المنطقة الشرقية مقارنة مع الجهة الغربية لم تعرف عمليات التنمية، وذلك لسبب أنها معزولة بسبب نقص شبكة الطرق و التضاريس المعيقة لها، إلا أن هذا المشكل جاء بعملية إيجابية على البيئة و الساحل. إذ نسجل في هذا الإقليم الشمالي الشرقي من الولاية نقص التلوث، ويمكن تنشيط الاقليم في تنمية السياحة الساحلية المستدامة لما تتميز به هذه المنطقة من مناظر طبيعية خلابة.

2.1.1 تأثير شبكة المواصلات على النشاط السياحي الساحلي:

نظرا لطول الساحل المستغانمي ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الهياكل القاعدية و السياحة الساحلية من الصعب دفع عجلة القطاع السياحي الساحلي إلى الأمام بدون هياكل قاعدية خاصة شبكة الطرق لما لها دور هام في هذا المجال من أجل استكشاف المواقع السياحية الساحلية، فخلال كل موسم إصطياف يتم انشاء عدة خطوط نقل جديدة نحو السواحل لنقل السكان المحليين الى السواحل"[1]

[1] مديرية النقل بولاية مستغانم، أفريل 2011

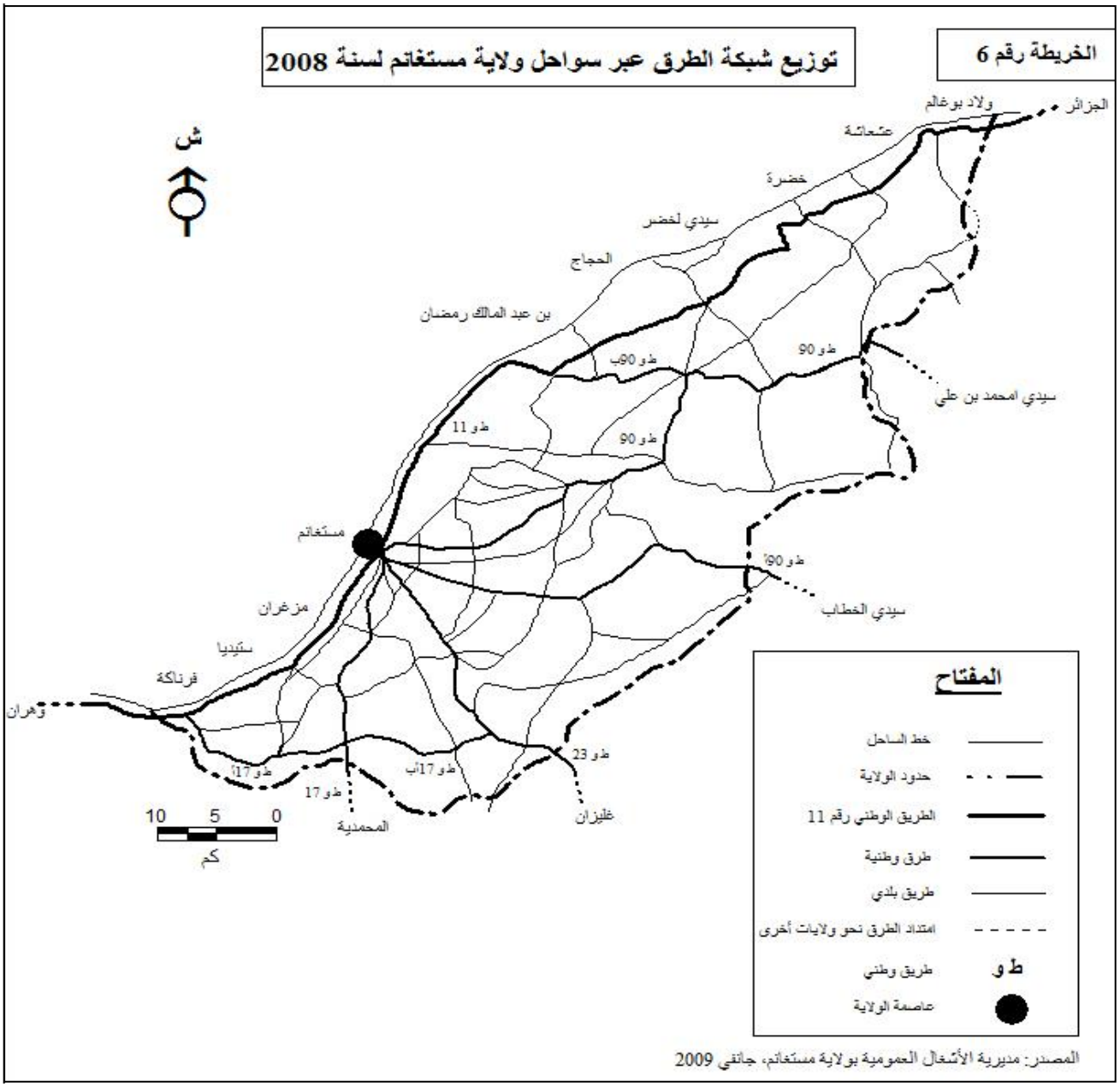

3.1.1. ضعف خطوط السكك الحديدية:

يصل خط السكك الحديدية مستغانم بالمحمدية مارا بفرناكة، عين نويصي، حاسي ماماش ومزغران، و نشاطه على المستوى الإقليمي الشمالي الغربي يعد كبيرا في نقل المسافرين و البضائع إلا أن نشاطه على مستوى تراب الولاية يعد ضعيفا، في حين يقتصر نشاطه على نقل الحلفاء إلى مصنع الورق بوحدة ماسرى، ونقل السكر الخام من الميناء و يبلغ خط مستغانم (المدينة – الميناء) 5 كلم مربوط بعدة وحدات صناعية لنقل السلع، وقد شكل هذا الخط مشكل في المدينة لذا، لتنمية هذا القطاع فكرت الدولة لتحويل هذه السكة إلى بلدية مزغران لتفادي عرقلة السير بالمدينة"[1]

[1] بلدية مستغانم، جانفي 2009

2.1 ميناء مهم وعلاقته بالسياحة الساحلية:

"مع ظهور خدمات مينائية للسياحة الساحلية و النزهة و رحلات بحرية. أصبحت المدن المينائية عامل اقتصادي مهم لكن الجزائر لم تستفد من هذا الإرث"[1]. رغم ما تتوفر به المدن الساحلية من مقومات سياحية ساحلية هائلة، إذ أن الإستعمار الفرنسي لم يتردد في تنمية هذا القطاع حيث في "سنة 1920 الشركة العاملة تراسلانتيك أنذاك إقترحت رحلة بحرية من ميناء مستغانم باتجاه الجزائر البيضاء"[2] ، وولاية مستغانم من الولايات التي تتوفر على كل المعطايات لهذا النوع من السياحة من حيث المناظر الطبيعية الخلابة و من عادات و تقاليد . يحتل ميناء مستغانم المرتبة الرابعة من حيث الأهمية في الجزائر و قد استفاد "من مساحة تقدر ب11 هكتار" زد على ذلك فهي تحتوي على 4 موانئ واحد منها قيد الدراسة وآخر قيد الإنشاء بلغت نسبة الأشغال به 90% وهو مخصص للنزهة و الصيد نذكرها بالتفصيل على النحو الآتي:[3]

1- ميناء مستغانم ذو وظيفة مختلطة بين التجارة والصيد البحري.

2- الميناء الصغير بسيدي لخضر وهو مخصص للصيد البحري.

3- ميناء صلامندر : وهو مخصص للصيد و النزهة وكذا موضعه في وسط المدينة كما أنه يتواجد على الطريق المؤدي الى منطقة التوسع السياحي الساحلي صابلات التي تعرف أكبر الإستثمارات في السياحة الساحلية، ويعتبر هذا الميناء إستثمار جيد خصوصا إذ استغل أحسن إستغلال في السياحة الساحلية ، وهو مقابل لبعض النشاطات الترفيهية و المقاهي و المطاعم.

3.1 مطار مهمش :

يوجد بولاية مستغانم مطار صغير أنشئ سنة 1959 من طرف الإستعمار الفرنسي، وتم تسييره من طرف شركة خاصة بعد الإستقلال كمدرسة للطيران حتى سنة 1970. ثم استخدمته الخطوط الجوية الجزائرية لرحلات ما بين الجزائر و مستغانم بقدرة 8 مقاعد حتى سنة 1983، منذ ذلك الحين حتى الآن لم يعد في الخدمة و هذا يعني أن ولاية مستغانم تفتقد الى مطار يعزز دورها الإقليمي و الوطني خصوصا في السياحة الساحلية[4].

(1) MOHAMED CHERIF Fatima Zohra, L'activité portuaire et maritime de l'Algérie, OPU, Alger 2004, p 55

(2) MOHAMED CHERIF Fatima Zohra, L'activité portuaire et maritime de l'Algérie, OPU, Alger 2004, p 55

(3) مديرية الاشغال العمومية بولاية مستغانم ، مارس 2011

(4) Monographie Mostaganem, 2007

4.1 شبكة الإتصال:

تعد شبكات الإتصال أحد مظاهر التنمية السياحية الساحلية في العالم، بحيث أن كثافتها تساهم بشكل فعال في تنشيط الحركة الإقتصادية، و السياحة الساحلية هي أحد هذه القطاعات التي تعتمد في تطورها على الإتصالات الهاتفية سواء بالنسبة للمتعاملين أو السياح لذا سنحاول معرفة مدى كثافة هذه الشبكة بكل أنواعها.

1.4.1 البريد :

تعرف التغطية البريدية بولاية مستغانم حوالي 40 مكتب بريدي و 06 قباضات و 12 وكالة بريدية و 06 ملاحق، أي بمجموع 153 شباك، هذه الشبابيك لا تلبي الإحتياجات العامة للولاية كما أنها لا ترقى الى المعيار الوطني المعمول به (مكتب بريدي واحد لكل 10000 مواطن، في هذا الصدد تعمل الدولة على تحسين التغطية البريدية عبر الولاية خصوصا بالمناطق الريفية وتخصيص مكاتب للمراكز الحضرية التي تتجاوز 2000 ساكن.[1]

2.4.1 تجهيزات الإتصالات :

تقدر عدد المراكز الهاتفية في ولاية مستغانم حوالي 20 مركز بقدرة 40864 خط ثابت، ما يسمح بتسجيل معدل كثافة قدرها 3,7 لكل 100 سكن ونسجل درجة إشباع خصوصا في المنطقة الشرقية من الولاية.[2]

وتعد شبكة الهاتف الثابت ضرورية جدا خصوصا لغرض إستعمالها في الفنادق، وولاية مستغانم تشهد عملية تنمية في هذا المجال. أما فيما يخص الهاتف المحمول فلا يمكن تحديد خصائصه بالولاية بدقة، حيث لا يمكن الحصول على المعطيات بدقة من الشركات الخاصة العاملة في هذا المجال، ولكن وبملاحظة بسيطة لتسارع إنتشاره بين سكان المنطقة وفي ظل المنافسة الشديدة بين متعامليه يمكن إستخلاص أن التغطية بالمحمول بالولاية تبلغ أرقام لا بأس بها وتبقى ترتكز بالمناطق الحضرية المنتشرة، خاصة الساحلية.

5.1 شبكة الكهرباء و الغاز:

تعتبر الطاقة مورد هام فيما يخص السياحة الساحلية لما توفره من خدمات، و ولاية مستغانم تتغذى من مركزين للضغط العالي واحد بمستغانم والآخر بسيدي علي. أما فيما يخص الغاز الطبيعي ضعيف التغطية ما عدا مدينتي مستغانم ومزغران، وعرفت الولاية في السنوات الأخيرة عملية توسعة للبلديات الأخرى[1].

---

[1] مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بولاية مستغانم، فيفري 2012

[2] Monographie mostaganem 2011

2. التموين بالمياه في ولاية مستغانم :[2]

تلعب المياه دورا أساسيا في السياحة الساحلية وخصوصا المناطق السياحية الساحلية ، ويتم استغلالها في كل الهياكل التابعة للمراكز السياحية الساحلية ، و هذا يتطلب حمامات خفيفة للمصطافين على عرض البحر، أما فيما يخص المياه الصالحة للشرب فولاية مستغانم يتم تزويدها عن طريق المياه السطحية و المتمثلة في سد قرقار الذي يقع بولاية غليزان.

1.2 مخطط مشروع الماو MAO

"مشروع الـ MAO ذا حشد 145مليون متر مكعب سنويا ،خصص منه 45مليون متر مكعب لولاية مستغانم حيث انه يمون مدينة مستغانم حاليا بمعدل 13000م^3/اليوم.

يتمثل مشروع الMAO في انجاز 04 حصص وهي:

1- سد على مستوى كرادة لـ 70هم^3(سيدي علي).

2- سد على مستوى الشلف لـ 50هم^3 (واد الخير).

3- محطة المعالجة على مستوى واد الخير.

4- إنشاء خزان ذو حجم 120000م^3 بجانب خزان 5000م^3 الواقع على جانب طريق ماسرى وخزان بحجم 300000م^3 لوهران"[3]

2.2 سد قرقار:[4]

يتم تحويل مياه السد بواسطة قنوات من الفولاذ حيث تتكون شبكة نقل وتحويل المياه انطلاقا من سد قرقار ومرجة سيدي عابد من قناة رئيسية مربوطة بمحطة إعادة ضخ تابعة لسد قرقار على طول 2.5كلم، وأخرى على طول 4.1 كلم انطلاقا من سد مرجة سيدي عابد حيث يبلغ قطرها 1500ملم وتدفقها يزيد عن 27.69م^3/ثا، ثم تمتد هذه القناة مرورا بالطريق الوطني رقم04 وواد جديوية ووصولا إلى بلدية الحمري التي تقع على بعد 25كلم من سد قرقار أين تتفرع قناة ثانوية، وتبقى متواصلة عبر المناطق المتضرسة لتصل في النهاية لمحطة المعالجة الجديدة الواقعة بمنطقة سيدي بلعطار التي تبعد حوالي 15كلم عن مدينة

(1) Monographie Mostaganem, 2007

(2) الجزائرية للمياه بمستغانم، ماي 2011

(3) بلقندوز لكحل،حميد نسيم، التموين بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بمدينة مستغانم، مذكرة مهندس دولة ، معهد الجغرافيا، وهران 2010، ص 80

(4) الجزائرية للمياه بمستغانم، ماي 2011

مستغانم وبـ 79كلم عن منطقة ضخ قرقار والتي تبلغ قدرة استعابها 100000م^3/اليوم وهي بدورها تحتوي على مجموعة من الخزانات ومحطات الضخ أين تتفرع قناة ثانوية ،ثم تتواصل القناة الرئيسية امتدادها الى غاية محطة إعادة الضخ المتواجدة بصلامندر والتي تبعد بحوالي 18كلم عن محطة المعالجة يتم نقل لخزان أوريعة ثم إلى محطة الضخ أوريعة التي تبعد بـ1.5كلم ، ليتم الالتقاء بقناة قديمة لتحويل الى وهران على بعد 20كلم.

3. الصرف الصحي:

قنوات الصرف الصحي بولاية مستغانم وصلت سنة 1986 إلى نسبة 38% و في السنوات الأخيرة إلى 60% مما يبين جهود الدولة حول هذا القطاع حيث مدينة مستغانم تبلغ نسبة الربط بها 98,14 % أي تقريبا كل المدينة.

أما فيما يخص أماكن التصريف فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

- "تفريغ في حفر جامعة (مثل ماسرى، بوقيرات، منصورة، سيرات).
- تفريغ في الوديان : ستيديا، عين نوهي، بن عبد المالك رمضان
- تفريغ مباشرة في البحر : هذا النوع من التفريغ أكثر بمدينة مستغانم عن طريق واد عين الصفرى التي يصب بالقرب من الميناء".[1]

زيادة على هذا وهو أكثر خطورة خصوصا كل الوحدات الصناعية تقريبا تتمركز في مدينة مستغانم وتصرف كل مخلفاتها في البحر خصوصا أن هناك بعض المصانع تصرف مواد كيميائية هي خطر على البيئة و الساحل والبحر وبالتالي تؤثر مباشرة على السياحة ونذكر منها:

1- "قناة تصب في بحر صابلات : هي قنوات يبلغ قطرها 800 مم مصنوعة من الإسمنت المسلح.
2- القناة الجنوبية : هي قناة قديمة تصب فيها المياه المستعملة لكل من الأحياء التالية : حي 5 جويلية، شمومة، الجهة الغربية لمستغانم. و تقوم السلطات المحلية بإجراء مشروع تمت دراسته لإنشاء محطة لمعالجة المياه المبتذلة في هذه القناة.
3- قناة تصب في بحر صلامندر: تم إنشاؤها سنة 2000 وهي قناة في حالة جديدة يبلغ قطرها 1200 ملم، تجمع المياه المستعملة لحي صلامندر.
4- قناة تصب في الميناء : تخضع هذه القناة لعملية الترميم نظرا لقدمها أنشئت سنة 1970 يبلغ قطرها 1000 ملم. تصرف فيها المياه المستعملة للجهة الجنوبية لمدينة مستغانم وحي البلاطو.

[1] مديرية البيئة بولاية مستغانم ماي 2011

5- قناة عين الصفراء : تم إنشاء قناة من الإسمنت العادي على واد عين الصفراء. تصب فيها المياه المستعملة لكل من الأحياء التالية: حي تيجديت، حي العرصة، جزء من جهة الشرقية للمدينة، تم إنشاء هذه القناة سنة 1970.

6- قناة تصب في مصب بن عيرات : تم إنشاء هذه القناة سنة 1990 وهي في حالة متوسطة نوعا ما يبلغ قطرها 1000 ملم، تصرف هذه القناة مياه الأحياء التالية: ديار الهناء، حي 300 مسكن، حي 800 مسكن، حي 348 مسكن، حي السويقة.

7- قناة تصب في بحر سيدي المجدوب: هي قناة كبيرة بقطر 1250 ملم تصرف مياه الأحياء : حي الخروبة، حي سيدي المجدوب.

8- قناة تصب في بحر الخروبة: تم إنشاء هذه القناة سنة 2008 وهي قناة في حالة جيدة وكبيرة بقطر 1250 ملم. تصرف مياه الأحياء : حي 600 مسكن، جامعة خروبة[1]

1.3 محطات الضخ للمياه المستعملة:

تتوضع محطات الضخ للمياه المستعملة قرب البحر وكلها حديثة النشأة وتضخ بما يعادل 100 لتر/ثانية والجدول التالي يبين تفاصيلها :

الجدول 17: محطات ضخ للمياه المستعملة بولاية مستغانم سنة 2010

المحطة	التدفق (لتر/ثانية)	الإرتفاع عن سطح البحر	القدرة الكهربائية كيلوواط	الحالة
خروبة	40	55	48	في الخدمة
منطقة محطة كلوقود	15	38	11	في الخدمة
صلامندر	45	50	46	في الخدمة
واد الحدائق	//	//	//	في طريق الإنجاز

المصدر : مديرية الري مستغانم، ماي 2011

من هذه المعطيات حول قنوات الصرف الصحي و المضخات للمياه المستعملة كلها تصب البحر ومعظمها قرب مناطق التوسع السياحي الساحلي كصابلات مثلا وبعض السواحل لذا فهي خطر على المصطاف وتهدد البيئة والسياحة الساحلية بشكل عام لذا يجب الحيطة من هذه الظاهرة وإنشاء محطات لتصفية المياه القذرة قبل صرفها في مياه البحر.

(1) مديرية البيئة بولاية مستغانم ماي 2011

4. نقص وضعف الهياكل السياحية:

تتمثل الهياكل السياحية كل المنشآت و المؤسسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بخدمة السياح، وهي بهذا تعتبر قاعدة لأي تنمية سياحية حيث تلعب دور أساسي في استقطاب السياح ودفعهم للإقامة بها لفترة طويلة والعودة مرات أخرى.

1.4 هياكل الإستقبال:

هي الأماكن التي يلجأ إليها السياح للإقامة، وكلما كان العرض في هذا المجال مثير ومريح كلما زاد الإقبال عليه وبالتالي زيادة الإقبال السياحي على المنطقة. وتتمثل هذه الهياكل في ولاية مستغانم بشكل أساسي في الفنادق و المخيمات السياحية الساحلية ومراكز الإصطياف.

1.1.4 الفنادق :

ما يثير الإنتباه لهذا النوع من الهياكل هو النقص الكبير في لفنادق من حيث العدد وانعدام النوعية حيث يوجد بالولاية 10 فنادق فقط ولا واحد منهم مصنف وتتواجد كلها ببلدية مستغانم عاصمة الولاية ماعدا واحد ببلدية بن عبد المالك رمضان، لذا فولاية مستغانم ب 493 سرير موزعة على 10 فنادق لا تلبي الطلب على هذا النوع من الهياكل خاصة في وقت الإصطياف، مما يلجأ البعض لكراء السكنات المجاورة للشواطئ حتى بعض السكان يهجرون مساكنهم ويقومون بكرائها للمصطافين لما توفره لهم من أرباح في هذا الموسم.

جدول 18: توزيع الفنادق بولاية مستغانم

الفندق	البلدية	العنوان	عدد الغرف	عدد الأسرة
فندق الروايال	مستغانم	52، طريق الشيخ سعيد، مستغانم	30	52
فندق السنوسية	//	صلامندر، مستغانم	54	112
فندق البدر	//	03، طريق مخطاري بن شاعة، مستغانم	17	26
دار المعلم	//	01، طريق خليفة محمد، مستغانم	36	68
فندق الساحل	//	طريق بن قادة طيب، مستغانم	30	47
فندق الرياض	//	ساحة الاخوة الثلاثة بن الشيخ، مستغانم	24	48
فندق الجزائر	//	06، طريق أول نوفمبر 54، مستغانم	12	50
فندق بلاسيو	//	28، طريق بن سي قدور، مستغانم	18	36
مرقد الباهية	مزغران	طريق وهران، مزغران	08	20
فندق مورستاقة	مزغران	صابلات، مستغانم	26	92

المصدر : مديرية السياحة بولاية مستغانم، جوان 2011

2.1.4 المخيمات السياحية الساحلية:

هي الهياكل المفضلة للسياح، وخاصة العائلات، كما أنها الوجهة المفضلة لمنظمي الرحلات، حيث تعطي الصبغة الجماعية للتخيم، ويكثر الإقبال عليها خصوصا في فصل الصيف.

وظهر هذا النوع من الإستقبال للسياح إبتداء من سنة 1970. نظرا لظهور المخيمات العشوائية بكثرة، و تقدر طاقة الاستعاب لهذه المخيمات 3130 سرير و هي مخصصة لمؤسسات و هيئات عبر مختلف ولايات الغرب الجزائري و لها دور في استقطاب السياح من مختلف الجهات الوطنية.[1]

3.1.4 مراكز الاصطياف

نظرا لما تتمتع به الولاية من شواطئ ذات سحر و جاذبية متنوعة من رملية و صخرية، فموسم الاصطياف هو اكثر المواسم ديناميكية سياحية محلية و خارجية، لهذا تعتبر مراكز الاصطياف احدى المقومات الاساسية لتنظيم الاصطياف بمستغانم و الاستفادة منها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي من هذه الحركية الموسمية، كما تعتبر كتعويض أو مكمل للفنادق إلا أنها ذات طابع جماعي ولها رونق خاص في الإقامة وبالإضافة إلى الإصطياف هناك إختلاط للعائلات وتبادل الأفكار والثقافات بينهم، وقدرة الإستقبال لهذه المراكز تقدر ب 3410 موزعة على 16 مركز بمختلف شواطئ الولاية.

2.4 المطاعم :

من بين الهياكل الأساسية التي تدعم السياحة، المطاعم كونها تلبي حاجيات السياح الغذائية كما أنها تعرف الأجانب عادات المنطقة من خلال الأكلات الشعبية التي تقدمها، وتصنف المطاعم إلى نوعين: التابعة للفنادق و المستقلة وهذه الأخيرة بدورها تصنف إلى نوعين المصنفة والغير مصنفة لكن بولاية مستغانم لا يوجد ولا مطعم مصنف إلا أن هناك مطاعم من النوع الرفيع يمكن أن تصنف مستقبلا ونحاول أن نذكر أو نعد بعض المطاعم بالولاية خصوصا الساحلية منها بما أننا في صدد دراسة السياحة الساحلية:

[1] مديرية السياحة بولاية مستغانم، جوان 2011

الجدول19 :المطاعم بولاية مستغانم لسنة 2010 .

تواجد المطعم	عدد المطاعم	عدد الوجبات
مستغانم	16	443
ستيديا	02	45
صابلات	18	524
مزغران	01	30
وريعة	01	30
المجموع	38	1072

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، جوان 2011

حاولنا من خلال هذا الجدول سرد أهم المطاعم ذات نوعية رغم عدم تصنيفها وتتواجد كلها تقريبا بالجهة الغربية لولاية مستغانم إذ أن الجهة الشرقية خلال التحقيق الميداني وكذالك بعض الزيارات في مواسم الإصطياف لاحظنا أنه لا يوجد هناك مطاعم تلبي حاجيات السائح ما عدا بعض المطاعم المحلية في وسط المدن أو مراكز البلديات للجهة الشرقية من الولاية وكذا بعض المطاعم التي تفتح في مواسم الإصطياف بشواطئ الميناء الصغير، بن عبد الماك رمضان.... وفيما يخص بلدية مستغانم فالجزء الكبير من المطاعم تتواجد على مستوى صلامندر المطلة على البحر، والنسبة الأكبر في منطقة التوسع السياحي صابلات كونها تعتبر المنطقة الأكثر إستثمارا من بين 15 منطقة توسع سياحي بالولاية.

3.4. وكالات السياحة والسفر:

تعمل وكالات السياحة في تنشيط السياحة من خلال التعريف بالمؤهلات السياحية الساحلية التي تتمتع بها الولاية قصد جلب السياح كما تقدم لهم الخدمة اللازمة لراحتهم مثلا: حجز غرف الإقامة في الفنادق وكذا تذاكر السفر وكراء السيارات السياحية، عرض عطل منظمة لجلب أكبر عدد من الزبائن، أما فيما يخص وكالات السياحة و الاسفار بولاية مستغانم فتقتصر خدماتها على:

- "بيع وحجز تذاكر السفر الجوي والبري.
- تنظيم رحلات العمرة والحج نحو البقاع المقدسة.
- تنظيم رحلات مدرسية.
- إستغلال المخيمات ومراكز الإصطياف

- الحصول على التأشيرات"[1]

وهذه النشاطات لا ترقى إلى مستوى المساهمة في النمو السياحي للمنطقة، بالإضافة إلى ذلك فهناك ضعف تعامل السياح مع هذه المؤسسات بسبب محدودية خدماتها خصوصا الأجانب.

الجدول 20: وكالات السفر بولاية مستغانم لسنة 2010

الوكالة	العنوان	العمل المقترح
الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة	02، نهج خميستي، مستغانم	تذاكر السفر – رحلات دينية
الكون للسياحة	75، طريق خطاب عبد القادر، مستغانم	عمرة – تركيا – سوريا – تونس
إدريسية	12، نهج بن يحي بلقاسم، مستغانم	عمرة – تركيا – سوريا – تونس
الأمل	55، نهج محمد خميستي، مستغانم	عمرة – تركيا – سوريا – تونس
إفريقيا	35، طريق بن دولى العربي، مستغانم	تذاكر – عمرة – تركيا – سوريا – تونس
سوفريكا	طريق العربي بن مهيدي، العمارة رقم 58، مستغانم	عمرة – تركيا – سوريا – تونس
بن زين للسياحة	صابلات رقم 53، مزغران ولاية مستغانم	عمرة – تركيا – سوريا – تونس
مجاهر	طريق عمر حميدة رقم 58، مستغانم	عمرة – تركيا – سوريا – تونس

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، جوان 2011

4.4 مرافق التسلية :

تعد مرافق التسلية من بين المرافق التي يقصدها السياح بغية التمتع والراحة خاصة من طرف السكان المحليين ويوجد بولاية مستغانم عدد معتبر من هذه المرافق رغم أنها ضئيلة مقارنة بعدد السكان من جهة وعدد السياح من جهة أخرى، كما أن جل المرافق متمركزة بمدينة مستغانم.

جدول21 : توزيع المرافق التسلية بولاية مستغانم سنة 2010

نوع المرفق	العدد	نوع المرفق	العدد
مركز متعدد الرياضات	02	ملعب البلدية	36
قاعة رياضية	03	فضاء للعب	67
قاعة متعددة الرياضات	03	دار الثقافة	01
مركز ثقافي	30	دار الشباب	06
بيت الشباب	01	فضاء للتنس	04
مركز العطل	21	غابة للتسلية خروبة	01

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، جوان 2011

[1] مديرية السياحة بولاية مستغانم، جوان 2011

الخلاصة:

رغم ما تملكه ولاية مستغانم من هياكل قاعدية لها دور مهم في النشاط السياحي الساحلي بالولاية، إلا أن من خلال هذه الدراسة تبين أن هناك عدم التوازن في توزيع هذه الهياكل والمنشآت القاعدية بجميع أشكالها داخل الإقليم، وكذا نقص وعجز في مختلف الهياكل السياحية من فنادق و مخيمات وملاحق أخرى للسياحة وتظهر جليا هذه الظواهر في كثافة شبكة المواصلات بالجهة الغربية من الولاية مقارنة مع الجهة الشرقية، وتهميش بعض الهياكل الأخرى. إضافة إلى نقص كبير في هياكل الإستقبال المتمثلة في الفنادق و انعدام النوعية، وتتركز كلها بعاصمة الولاية، وقد تتسبب هذه العوامل في عرقلة تنمية وتطوير السياحة بالولاية.

المراجع المستعملة:

1- مجلة الظهرة، العدد 12، ديسمبر 2002

2- بلقندوز لكحل،حميد نسيم، التموين بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بمدينة مستغانم، مذكرة مهندس دولة ، معهد الجغرافيا، وهران 2010

3- د. وهيبة عبد الفتاح محمد ، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 235

4- APHING-KOUASSI N’dri Germain, le tourisme littoral dans le sud-ouest ivoirien, thèse de doctorat de géographie, côte d’ivoire, 2001

5- MOHAMED CHERIF Fatima Zohra, L’activité portuaire et maritime de l’Algérie, OPU, Alger 2004

6- Monographie Mostaganem, 2007

7- Monographie mostaganem 2011

الفصل السادس

تهيئة المناطق السياحية الساحلية بمستغانم

تمهيد:

وتختلف توجيهات التهيئة داخل أي مجال سياحي حسب عوامل أساسية مهمة تتمثل في موقع المنطقة، طبيعة الإمكانيات السياحية فيها وكيفيات استخدام الأرض على مستوى هذه النطاقات وبالإعتماد على هذه العوامل يمكن تطبيق إجراءات التهيئة السياحية الساحلية بولاية مستغانم على ثلاث مستويات:

على المستوى الأول:

عندما يتعلق الأمر بالمناطق الشاغرة أو الخالية من أي تجهيز يمارس فيه النشاط السياحي وهي كثيرة بولاية مستغانم خصوصا الجهة الشرقية كمنطقة التوسع السياحي لرأس إيفي أو الشلف مثلا تسهل عمليات التهيئة السياحية الساحلية التي ستقتصر على إجراءات التهيئة التالية : تقدير الإمكانيات السياحية التي تزخر بها المنطقة دون إهمال الآثار السلبية التي يمكن أن تسببها العوائق السياحية الساحلية السائدة في المنطقة، تحديد المقاييس النظرية للإحتياجات اللازمة لإستقبال السياح وبرمجة مشاريع سياحية لتدعيم المنطقة إعتماد على مبدأ اختيار التجهيز الملائم في المكان المناسب مع الأخذ بعين الإعتبار الإحتياطات اللازمة لمنع تدهور المجال السياحي و المحيط.

على المستوى الثاني:

المناطق التي تتمركز فيها تجهيزات سياحية وغير سياحية التي من شأنها أن تشكل عرقلة حقيقية لكن دون أن تصل إلى درجة الخطورة أثناء تدخل وسائل التهيئة السياحية الساحلية بسبب الخلل الناتج عن إستغلال المجال السياحي الساحلي بطريقة عفوية دون أن تشملها دراسة سابقة، لمنطقة التوسع السياحي الساحلي للميناء الصغير أو بن عبد المالك رضان مثلا بالولاية لذلك ينبغي إعادة تهيئتها بتقدير الإمكانيات والعوائق السياحية التي تتميز بها المنطقة، تحليل مراحل النمو العمراني وكيفيات استخدام الأرض في المنطقة من أجل إيجاد الإجراءات المناسبة لإعادة إصلاح التوزيع العشوائي للأنشطة السياحية على مستوى هذه النطاقات وصيانة وتطوير الهياكل القديمة بالإضافة إلى تدعيمها بمشاريع سياحية جديدة.

على المستوى الثالث:

أما عندما يتعلق الأمر بالمناطق التي تعاني من إستهلاك سياحي الساحلي مفرط بسبب الإستغلال اللامدروس لهذه المناطق التي احتشدت بتجهيزات غير سياحية و أخرى سياحية كالفنادق ، المطاعم بهدف الحصول على أكبر مردود دون الأخذ بعين الاعتبار القيمة الطبيعية له، كمنطقة صلامندر ومنطقة صابلات التي تعرف تموقع بعض الوحدات الصناعية بجانبها تتدخل التهيئة السياحية الساحلية في هذه الحالة بالملاحظة العميقة للبنية المجالية لهذه المناطق بهدف إيجاد الحلول المناسبة حسب درجة خطورة الوضع.

1. مناطق توسع سياحي ساحلي غير مجسدة:

"الاقليم السياحي يمكن اعتباره كفضاء منظم بمنظور العلاقة بين الارث و السياحة ، و بالتالي يمكن أن تصبح السياحة عامل مركزي في تنظيم هذا المجال"[1]، و مناطق التوسع السياحي تتميز بإرث سياحي الساحلي ، و قد تم إنشاء 172 منطقة توسع سياحي يطلق عليها حاليا (مناطق ومواقع التوسع السياحي) بكامل التراب الوطني مصنفة وفق المرسوم 232/88 المؤرخ في 1988/11/08 منها 140 منطقة موزعة على 14 ولاية ساحلية والباقي على الولايات الداخلية وقد حددت الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بولاية مستغانم" 15 منطقة للتوسع السياحي أضيف إليها مؤخرا منطقة التوسع السياحي الصخرة لتصبح المساحة الإجمالية لها تقدر ب 4339,1 هكتار ومنها 1797,1 قابلة للتهيئة"[(2)].

1.1 عرض عام لمناطق التوسع السياحي الساحلي بالولاية:

تتوزع مناطق التوسع السياحي بالولاية كلها على الشريط الساحلي بمساحات متفاوتة وكذا درجة أهمية على حسب الأولية من خلال تصنيفها إنطلاقا من عدة معايير والأهداف المرجوة منها: طبيعية، سوسيو إقتصادية ودرجة ملائمتها للنشاط السياحي.

(1) Mélanie Duval, Dynamiques spatiales et enjeux territoriaux des processus de patrimonialisation et de developpement touristique, Thèse de doctorat de Géographie, France, 2007, p287

[2] مديرية السياحة بولاية مستغانم، فيفري 2009

جدول 22: توزيع مناطق التوسع السياحي الساحلي بولاية مستغانم سنة 2011

المنطقة	الموقع	المساحة الإجمالية هكتار	المساحة القابلة للتهيئة هكتار
المقطع	فرناكة	75.5	08
ستيديا	ستيديا	48	05
وريعة صابلات	مزغران	230.5	70
خروبة	مستغانم	41.3	02
شلف	مستغانم	525	125
صخرة	بن عبد المالك رمضان	101	-
راس إيفي	بن عبد المالك رمضان	383	102.1
بن عبد المالك رمضان	بن عبد المالك رمضان	306	166
الحجاج	الحجاج	450	280
كاف الأصغر	سيدي لخضر	579	500
الميناء الصغير	سيدي لخضر	327	05
عين براهيم	سيدي لخضر	325	290
كاف قدوس	عشعاشة	220	50
زريفة	خضرة	68	18
سيدي عبد القادر	عشعاشة	300	80
بحارة	ولاد بوعلام	360	96
المجموع		4339.1	1797.1

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، جوان 2011

الخريطة رقم 07: توزيع مناطق التوسع السياحي الساحلي بولاية مستغانم سنة 2011

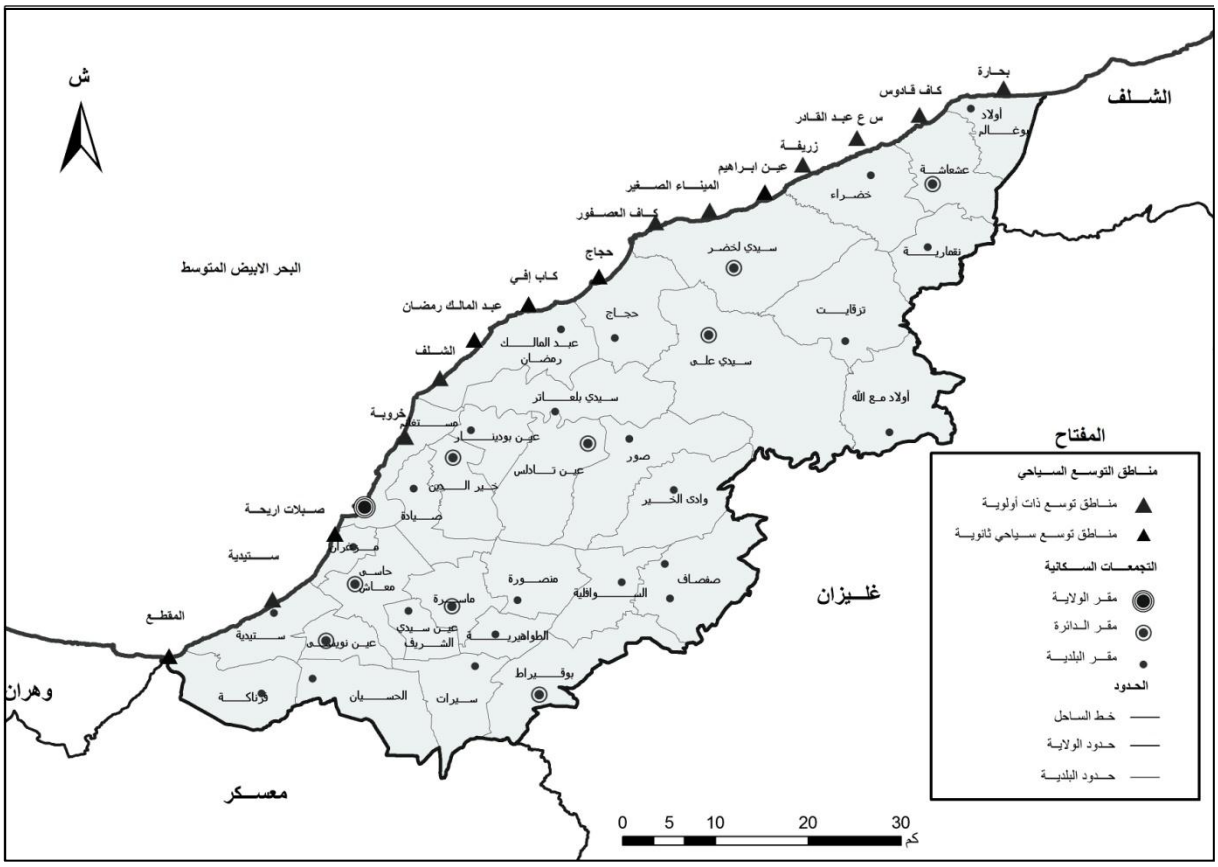

المصدر: مديرية السياحة لولاية مستغانم، جوان 2011

2.1 اهم مناطق التوسع السياحي الساحلي بولاية مستغانم

"نتساءل حول ديناميكية و اعادة تكوين المجال الساحلي بالنظر الى عدد مشاريع التهيئة و التجهيزات التي تعطي لنا اعادة التأهيل تحت نطاق البيئة، و في الاخير سنحاول التركيز على الغموض و القيود المفروضة على هذا النوع من التسيير على الساحل"[(1)]، و المتمثلة في مناطق التوسع السياحي الساحلي في دراستنا.

1.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "المقطع":

تعتبر هذه المنطقة ذات طابع إيكولوجي لكونها قريبة من المنطقة المحمية الرطبة للمقطع لذالك فإن عملية التدخل فيها حساسة نوعا ما ، وتبعد المنطقة عن عاصمة الولاية 25 كلم، وتتربع على مساحة في أقصى غرب ساحل

(1) Vincent Andreu-Boussut,(L'aménageur, le touriste et la nature sur le littoral de l'Aude (France), modèles de gestion, pratiques touristiques et enjeux environnementaux), these de doctorat de geographie, France, 2004, p233

الولاية، تصل إلى 75.5 هكتار منها 8 هكتار قابل للتهيئة تعرف هذه المنطقة عامل جذب آخر إضافة إلى الساحل، هي قبة سيدي المنصور الذي يعرف إقبالا كبيرا من طرف السياح حتى أقيم بجانبه مطعم صغير، وبعض المحلات و هناك معطيات الأخرى نذكر منها .

- طبيعة أراضي هذه المنطقة عبارة عن كثبان رملية لذالك فطبيعة البناءات يجب أن تكون من النوع الخفيف وآخر حزام رملي يتصل بالبحر مكون شاطئ ذو رمال فاتحة اللون.
- "يمتد طول الشاطئ على طول 2.1 كلم وعرض ما بين 20 و 30 م ويستوعب حتى 5000 مصطاف.
- تقدر قدرة الإيواء ب 190 سرير نظرا للطبيعة الرملية لهذه المنطقة"[1] التي تعيق عملية تهيئتها بالفنادق.

2.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "ستيديا" :

تبعد هذه المنطقة بحوالي 15 كلم على مدينة مستغانم، وتقدر مساحتها بحوالي 48 هكتار و05 هكتار منها قابل للتهيئة، تتوسط هذه المنطقة بعض السكنات ومراكز إصطياف بنيت بطريقة عشوائية من قبل على ضفاف البحر مما هدد نوعية الشاطئ وإختفاء الرمال نتيجة هذه البناءات، وأغلب شواطئ هذه المنطقة هي صخرية، وجل المصطافين لهذه المنطقة هم من ستيديا كونها تبعد عنها ب 1 كلم فقط.

يقدر طول هذه المنطقة ب 600 م حسب معطيات مديرية السياحة و 3 كلم حسب الخريطة والبحث الميداني على مستوى المنطقة وقدرة استقبال "شواطئها تقدر ب 2000 مصطاف وقدرة الإيواء حوالي 120 سرير في الخمسة هكتار المخصصة لهذه المشاريع السياحية "[2].

3.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "وريعة صابلات":

تعد المنطقة الوحيدة التي عرفت عمليات التهيئة بطرق مختلفة في الولاية وخلال البحث الميداني لاحظنا خصوصا منطقة صابلات 70% منها في طور البناء، مشاريع متناثرة هنا وهناك وكذا عدم احترام معايير التهيئة، خاصة عامل النظافة.

[1] مديرية السياحة بولاية مستغانم، فيفري 2009
[2] مديرية السياحة بولاية مستغانم، فيفري 2009

تبعد هذه المنطقة بحوالي 7 كلم عن مدينة مستغانم بمحاذات منطقة صلامندر وتقدر مساحتها حوالي 230.5 هكتار منها 70 هكتار قابلة للتهيئة، وزعت كلها على حسب المصالح المعنية، كما أن طبيعة أراضيها تعتبر رملية لذا سميت بصابلات تنحدر من معنى الرمال باللغة الفرنسية " عموما فإن منطقة التوسع السياحي " صابلات أوريعة" مقسمة إلى ثلاث شواطئ رئيسية وهي : شاطئ صابلات1، شاطئ صابلات2 وشاطئ أوريعة، تقع جميعها على امتداد 4000م وعرض 60م"[1]

تحتل منطقة صابلات موقع إستراتيجي من حيث شبكة الطرق والمواصلات وذلك لقربها من مدينة مستغانم إذ تتصل بممر ينشق من الطريق الوطني رقم 11 الذي يمر بكل مناطق التوسع السياحي بالولاية إضافة طريق يربط ما بين مدينة مستغانم وصابلات مرورا بصلامندر ونلاحظ تلاحم بين المنطقة و مدينة مستغانم نتيجة التوسع العمراني على طول الساحل لهذه الأخيرة.

تقدر نسبة الإيواء بهذه المنطقة ب 650 سرير تم إنشاء بعض الإقامات السياحية وفندق، ومركب سياحي هو على مشارف الإنتهاء كما تستوعب هذه المنطقة عدد مهم من المصطافين بحوالي 1440 ويفوق هذا العدد أحيانا في شهري جويلية وأوت.

فيما يخص الشبكات فهي مربوطة بشبكة الصرف الصحي وكذا المياه أما الغاز الطبيعي والكهرباء فاستفادت من عملية توسعة إنطلاقا من مدينة مستغانم.

4.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة" :

توجد هذه المنطقة ببلدية مستغانم بالجهة الشرقية منها، وتعرف بعض البناءات العمرانية متمثلة في سكنات وإقامات سياحية فردية من طرف الخواص رغم أن أراضيها تابعة للدولة، تقدر مساحتها ب 41.3 هكتار منها 2 هكتار فقط قابلة للتهيئة على حسب الدراسة التي أنشئت عليها، ويمكن أن تستقبل حتى 8000 مصطاف وقدرة إيواء تقدر ب 100 سرير. وبحكم قربها من مدينة مستغانم تم إدراجها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، وخصصت الأراضي المحيطة بها. لسكنات في نطاق التوسع العمراني، إلا الغابة التي تحد المنطقة من الجهة الشرقية كما يمكن أن تستفيد منها لغرض السياحة والمحافظة على المحيط والتقليل من حدة التلوث، ويقدر طول

[1] بخيرة أحمد، "الاستثمار السياحي في ساحل مستغانم و انعكساته، دراسة حالة منطقة التوسع السياحي صابلات" رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية، جامعة وهران، 2006، ص57

المنطقة بحوالي 1200 م وعرض 30م ومن بين المميزات الإيجابية لهذه المنطقة أنها موصولة بشبكة الصرف الصحي وشبكة المياه وكذا الكهرباء والغاز.

يعرف شاطئ هذه المنطقة عند المحليين بشاطئ سيدي المجذوب ويكثر النشاط بها في وقت الإصطياف في النهار والليل، وتكثر فيها الحفلات العائلية و التقليدية.

5.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الشلف":

تعتبر هذه المنطقة من أفضل مناطق التوسع ببلدية مستغانم إذ لا نسجل بناءات عمرانية قديمة إلا بعض السكنات السياحية وهي قليلة من مميزاتها أيضا شساعة شاطئها طولا وعرضا إذ تقدر مساحتها ب 525 هكتار ، 125 هكتار منها قابلة للتهيئة ويقدر طولها ب 7000 م و عرضها 300 م ، عند أول ملاحظة لهذه المنطقة خلال بعض الزيارات و البحث الميداني ومقارنة مع مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم وعبر ولايات الغرب الجزائري سجلت حسب تقديري الشخصي أنه نادرا ما نجد منطقة مثلها.

شساعة شاطئها برمال ناعمة وكثبان رملية تحمي الشاطئ وكذا غطاء غابي مهم من الجهة الجنوبية الغربية للمنطقة تتمثل في غابة حبل الديس، وتقدر طاقة إستعاب هذه المنطقة 2800 مصطاف وقدرة إيواء 3000 سرير.

هذه المنطقة مخصصة للمدى البعيد إذ لم يتم أي مشروع دراسة لها، إلا أنه في غياب دراسة لهذه المنطقة وكذا لزوم إنشاء محطة تصفية مياه البحر بولاية مستغانم تم إختيار أرضية هذا المشروع في وسط منطقة التوسع السياحي الشلف، الذي يمكن أن يكون عامل تدهور هذه المنطقة في المستقبل باستهلاك الأراضي المخصصة للمشاريع السياحة وكذا عامل التلوث.

6.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "رأس إيفي":

صنفت هذه المنطقة من المناطق ذات قيمة عالية والهدف المرجو منها هو السياحة الخارجية أي إقامة مشاريع كبرى من النوع الرفيع كفنادق 5 نجوم مثلا، وذلك لطبيعتها الخلابة وعذريتها، إذ تعتبر خالية من التلوث تماما، ولا توجد وراء هذه المنطقة تجمعات عمرانية، إذ خلال البحث الميداني لم أجد مدخل إليها أي غياب التهيئة بها تماما ، إلا في فصل الصيف هناك بعض الأفراد، قاموا بفتح بعض الممرات لإستغلال شواطئها.

تبعد هذه المنطقة حوالي 21 كلم بالجهة الشمالية الشرقية لمدينة مستغانم تحتل مساحة تقدر ب 383 هكتار منها 102.1 قابلة للتهيئة من حيث مورفولوجية المنطقة تنقسم إلى وحدتين يفصل بينهما واد صغير يعتبر كمعلم لهذه المنطقة أعلى هذا الواد واسع الفتحة مع بعض أجراف حلوة المياه، وعند مهبطة يبدأ يضيق إلى أن يختفي تحت الكثبان الرملية.

الجهة الشرقية من المنطقة تقدر مساحتها حوالي 34 هكتار بميل 15 – 20% ونسجل وجود منارة بمساحة 6 هكتار و المنارة بدورها تعتبر كمعلم تاريخي وسياحي، في أدنى المنطقة هناك هضبة ب 5.5 هكتار تعلو على سطح البحر حوالي 14م، وهضبة من الجهة الجنوبية تعلو على سطح البحر حوالي 67.8 م، محاطة بكثبان رملية.

الجهة الغربية بمسافة 43 هكتار وميل خفيف نحو البحر ب 10% إضافة إلى هذه المظاهر الطبيعية من كثبان رملية وشاطئ وغابات هناك آثار رومانية أكتشفت بهذه المنطقة وأكد لي هذه المعلومة باحث في جامعة مستغانم قام بتحديد موقع هذه الآثار إذ وضح أنه هناك بعض الأحجار الناشئة من تحت الأرض ترجع إلى آثار رومانية، هم في صدد دراستها.

تعتبر منطقة رأس إيفي معقل اهتمام لكثير من المستثمرين إذ قام أحد المستثمرين " مجموعة كوتينق مليزيا (Cauteng Malaysia) بتفقد مناطق التوسع بالولاية فوقع اهتمامهم على هذه المنطقة واعتبروها منطقة خالية من التلوث تماما ملائمة لإستثمارات سياحية كبرى يستحسن أن تكون إيكولوجية.

7.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الصخرة" :

على حسب مديرية السياحة تم اقتراح منطقة توسع سياحي إضافية من طرفهم لتضم إلى 15 منطقة وتصبح الولاية بمجموع 16 منطقة وتم قبول هذا الإقتراح في أفريل 2010، وتتواجد هذه المنطقة ما بين منطقة الشلف ورأس إيفي ببلدية بن عبد المالك رمضان وتعتبر أراضيها ملك للدولة والبعض للخواص وقدرت بمساحة 101 هكتار ولم تعين المساحة القابلة للتهيئة بعد، لأنه لم تجرى عليها أي دراسة أولية.

8.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "بن عبد المالك رمضان":

تعتبر هذه المنطقة ثاني منطقة من حيث الأهمية بعد رأس إيفي إذ خصصت لمشاريع من النوع الرفيع للسياحة العالمية و الوطنية في نفس الوقت، سميت هذه المنطقة على البلدية الواقعة بها، تتميز بتنوع في المظاهر الطبيعية من حيث شريط رملي مهم، ومرتفع صخري يتوسط المنطقة يعرف بإسم " كاف بوقطار" ومساحة غابية مهمة خصوصا في المنطقة الشرقية و قليل في المنطقة الغربية. أما في الوسط يوجد واد يسمى واد وليس تحيط به أراضي فلاحية خصبة، أما فيما يخص البناءات العمرانية فسجلت بعض البيوت السياحية ما بين واد ويليس وكاف بوقطار منذ عهد الإستعمار ذات نمط بنائي قديم. وفي الجهة الغربية هناك مجموعة من السكنات السياحية حديثة النشأة، وفندق لا يلبي المعايير اللازمة، وتعتبر هذه البناءات غير لائقة للمنطقة لما أحدته من تشوه، نتيجة التدخل العشوائي من طرف الخواص وغياب الدولة.

تحتل هذه المنطقة مساحة تقدر ب 306 هكتار ومساحة قابلة للتهيئة تقدر ب 166 هكتار، وقدرتها نسبة الإستقبال ب 4420 سرير نسبة المصطافين ب 12400 مصطاف، والطبيعة القانونية لأراضيها هي مزيج بين ملك للدولة والخواص.

تتوفر في هذه المنطقة تقريبا كل الشبكات إنطلاقا من الطرق إذ أن هناك مدخل إليها ينشق من الطريق الوطني رقم 11، وكذا شبكة المياه الصالحة للشرب والكهرباء.

بالنسبة للدراسة حول هذه المنطقة أنشئت من طرف مجمع إزيس « Groupe ISIS » أنهيت وسلمت وهي الآن قابلة للإستثمار وخلال تطلعي على مشاريع المخصصة لهذه المنطقة على حسب هذه الدراسة فإنها لا تلبي القوانين التي حددت احترام حدود الساحل المسجلة في قانون "02-2002" الذي ينص على منع البناء إنطلاقا من 300م من أعلى نقطة من البحر كون الدراسة أنشأت قبل 2001 م لذا يجب مراجعة هذه الدراسة للحفاظ على الساحل والعمل على إستدامة السياحة بهذه المنطقة.

9.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الحجاج":

هذه المنطقة هي إمتداد لمنطقة التوسع السياحي بن عبد المالك رمضان ورأس إيفي إذ تتميز بمناظر طبيعية جميلة، وشواطئ واسعة وتعرف حدود طبيعية خالية من مسببات التلوث، نذكر منها الكثبان الرملية التي لها دور كبير في حماية الشواطئ، وغابتي ولاد خلوف و بورحمة من الجهة الجنوبية الشرقية وغابة بوكاتشان من الجهة الجنوبية الغربية، تفصل بينهما أراضي زراعية هامة، كما تتخللها بعض الأودية الصغيرة، أهمها واد العابيد في الجهة الشرقية وواد

بوخادم في الجهة الغربية، وبجانبه كثبان رملية لها تأثير كبير على الشاطئ المقابل لها إذ يجب المحافظة عليها خصوصا من عمليات نزع الرمال وتتم الإشارة إليها من قبل بعض الدراسات خاصة بالساحل المستغانمي، وتعتبر هذه المنطقة ذات مساحة تقدر ب 450 هكتار خالية من التلوث بإستثناء بعض البنقالوهات التي أنشئت بطريقة عشوائية على مستوى كاف وير إذ يتصل بطريق ولائي رقم 08 مما شجع هذه البنايات على حدوده ومنه على مستوى الشواطئ المجاورة له، تقدر المساحة القابلة للتهيئة بهذه المنطقة ب 280 هكتار بنسبة إستقبال تقدر ب 6720 سرير و 28000 مصطاف وتعتبر أراضيها مزيج ما بين ملك للدولة والخواص.

ونسبة لهذه الخصائص التي تتميز بها المنطقة، خصصت للسياحة العالمية و الوطنية من النوع الرفيع، كمنطقة عبد المالك رمضان، وهي أيضا في صدد الدراسة في المرحلة الثانية من قبل " وهران URSA" وهي في تأخر كبير مقارنة مع منطقة التوسع السياحي بن عبد المالك رمضان إذ بدأت سنة 1997، وفيما يخص الشبكات رغم توفرها فهي غير كافية مثل المياه و الكهرباء، أما شبكة المياه المستعملة فهي غائبة تماما وترمى مباشرة في البحر.

10.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "كاف الأصفر":

نسبة إلى التسمية بالكاف الأصفر نجد الجزء الكبير من ساحل هذه المنطقة هو عبارة مرتفعات صخرية يفوق علوها 30م باستثناء شاطئ صغير بالجهة الغربية من المنطقة، أما فيما يخص الجهة الجنوبية من المنطقة أو ما وراء البحر، فالنصف الشرقي هو عبارة عن غابة لولاد خلوف، والنصف الغربي عبارة عن أراضي زراعية. ونظرا لعدم وجود مدخل لهذه المنطقة وغياب شبكة الطرق لا زالت هذه المنطقة على حالها بإستثناء بعض الضيعات الصغيرة أو البناءات الفردية ذات طابع ريفي، يستغلون تلك الاراضي الفلاحية، وخلال البحث الميداني لاحظت بناءات متناثرة هنا وهناك. يعتمدون على الرعي والفلاحة و هذا النمط المعيشي للأرياف يمكن أن يستغل في السياحة الريفية، كما إستغلته البلد المجاور في المغرب.

تبلغ المساحة الكلية للمنطقة 579 هكتار جزء كبير منها مخصص للتهيئة يقدر ب 500 هكتار، ويمكن أن تستقبل حتى 2000 مصطاف أما نسبة الإستقبال فتصل إلى 1200 سرير.

من بين سلبيات هذه المنطقة، تموقع منجم إستخراج الرمال من الجهة الشمالية للمنطقة مما له أثر سلبي على الساحل والمحيط الطبيعي لهذه المنطقة في حالة الإستخراج الكثيف للرمال بينما المصالح المعنية لا ترى أي أثر سلبي، وخلال البحث الميداني لاحظت أنهم يركزون على المردود الإقتصادي أكثر منه بيئي. والأثر الثاني يتمثل في

واد سيدي العبيد الذي تصب فيه المياه المستعملة لدوار ولاد سيدي العربي وتفرغ مباشرة في البحر في الجهة الغربية للمنطقة.

11.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الميناء الصغير":

تتوسط هذه المنطقة ميناء للصيد لتقسم المنطقة إلى قسمين شاطئ الميناء الصغير الأول وشاطئ الميناء الصغير الثاني وله أثر سلبي على الشاطئين، لما يسببه من تلوث المياه البحرية وكذالك أثر على الساحل، كترمل الميناء من الداخل و الخارج، وهذه الظاهرة تحدث لكثير من الموانئ نسبة إلى مورفولوجيتهم وتوضعهم وبالنسبة لميناء الميناء الصغير يعاني من الظاهرتين.

إضافة إلى الميناء بالمنطقة هناك مجمعة حضرية ثانوية على حدود الطريق الولائي رقم 42 الذي يتوسط المنطقة ثم يمر بالموازات مع الشاطئ في الجهة الغربية من المنطقة، وكذا بعض البنقالوهات مبنية على الرمال الشاطئية مباشرة بطريقة عشوائية، لذا صنفت من مناطق التوسع الثانوية إذ تبلغ مساحتها 327 هكتار لم تخصص إلى 05 هكتار للتهيئة بقدرة إستقبال 468 سرير أما عدد المصطافين يقدر ب 14000 مصطاف، إذ سلمت الدراسة الخاصة بها لكن لم يصادق عليها لأسباب عدة، فيما يخص الحدود الطبيعية للمنطقة خصوصا الجنوبية فهناك في الجهة الجنوبية الغربية أراضي فلاحية هامة والجهة الجنوبية الشرقية غابة ولاد خلوف، جزء مهم منها يغطي الجزء الشرقي من المنطقة حيث عند قصد هذه المنطقة، تلاحظ مناظر طبيعية متنوعة من كهوف وديان، غابات...إلخ لها طابع سياحي مهم ممزوج بالسياحة الساحلية، إذ تعرف هذه المنطقة إقبال كبير من قبل المصطافين خصوصا من الولايات الغربية المجاورة، كغليزان، معسكر، تيارت، شلف و تتوفر على بعض المحلات التجارية ومطاعم ومقاهي.

12.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "عين براهيم":

عين باللغة العامية تعني مصدر مائي أو ينابيع مائية، إذ تتوفر بالمنطقة ينابيع مائية تخرج من بين الصخور، مياهها عذبة، إضافة إلى مناظر خلابة يعتبرها البعض من أفضل المناطق بولاية مستغانم مما لاقته من إستحسان من طرف الفنانين بإظهار محاسنها، يوجد بالمنطقة بالجهة الشرقية منها شاطئ صخرى مع بعض المجمعات السكانية الثانوية في الجهة الجنوبية منه أما الجهة الغربية فشاطئها رملي ناعم، ونظرا لجمال المنطقة أقيم مركب سياحي من النوع الرفيع تابع لوزارة الدفاع في وسط الغابة إذ تتوزع البنقالوهات هنا وهناك وسط الأشجار مع تخصيص شاطئ تابع لهم ويتوفر هذا المركب على كل المتطلبات من مياه، كهرباء، صرف صحي، قاعة للحفلات...إلخ، ويستقبل

السياح التابعين للقطاع العسكري من كل أرجاء الوطن. تبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة 325 هكتار، 290 هكتار قابل للتهيئة بقدرة إستقبال 6960 سرير و 9400 مصطاف أما فيما يخص التجهيزات المتواجدة بإستثناء المركب العسكري فهي قليلة مقارنة مع منطقة الميناء الصغير إذ خلال البحث الميداني خلال موسم الإصطياف بالمنطقتين نظرا لقرب المسافة بينهما لاحظت إقبال ضعيف بعين براهيم وأكثرهم عائلات.

13.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "زريفة":

يتميز ساحل هذه المنطقة بنتوءات صخرية يتراوح علوها ما بين 15-30م فوق مستوى سطح البحر، تتصل هذه المنطقة من الجهة الغربية بواد عميق، تتشكل عند مصبه في البحر بجانبيه شاطئ محمي بكهف صخري مع نتوء بعض الصخور الكبيرة متناثرة عبر الشاطئ. أما في الجهة الشرقية فهناك بعض الخلجان صغيرة، تبلغ مساحة هذه المنطقة 220 هكتار، محاطة بالغابة بنسبة 70% من المساحة الإجمالية وتبلغ المساحة المخصصة للتهيئة ب 50 هكتار، وتتصل بالطريق الولائي رقم 52 من الجهة الشرقية و تتوفر على بعض البنقالوهات، مخيمات صيفية ومحلات صغيرة قدرت نسبة الإستقبال ب 1200 سرير و2000 مصطاف إلا أن هذه المنطقة تعرف قدرة إستقبال للتجهيزات نظرا لتوفر الأراضي بها.

14.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "كاف قدوس":

تعتبر هذه المنطقة أصغر منطقة بالولاية بمساحة 68 هكتار والنصف الغربي من شاطئها صخري، يتوسطها شاطئ رملي عريض نوعا ما ويتوسط هذا الشاطئ واد قدوس وبالجهة الجنوبية الشرقية من المنطقة توجد سكنات فردية وضيعة صغيرة ذات طابع رعوي وريفي، أما باقي المنطقة فهي لا زالت على حالتها الطبيعية، فلا توجد تجهيزات سياحية بها، حيث نسبة التلوث بها منعدمة، قدرت نسبة المساحة القابلة للتهيئة بها ب 18 هكتار بقدرة إيواء 432 سرير واستقبال 2800 مصطاف، ما يميز هذه المنطقة هو النظرة الجميلة للواد مع الشاطئ لذا يجب مراعات هذه المنطقة بإنشاء مشاريع سياحية صديقة للبيئة نظرا لأراضيها متوسطة المقاومة وكذا الطبيعية التي تتميز بها.

15.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "سيدي عبد القادر":

تتميز هذه المنطقة بطبيعتين فالنصف الغربي يتميز بشاطئ صخري وجل أراضيه فلاحية يستغلها بعض الأفراد يقطنون داخل المنطقة على هذه الأراضي، والنصف الغربي يتوسطه واد كراميس، وهو مهم للمنطقة لتزويدهم بالمياه إذ هناك مشروع إنجاز سد الكراميس، وبجانب هذا الواد مساحة مهمة من الكثبان الرملية تنتهي إلى شاطئ رملي، يتراوح طوله حوالي 70م وعرضه 25م، أما الجانب الآخر من الواد عبارة عن أحراش وشاطئ صخري، فهذه المنطقة تعرف تنوع في الساحل وطبيعة أراضيها، تبلغ مساحتها 300 هكتار، وتم تقدير 80 هكتار للتهيئة بقدرة إيواء 1920 سرير وقدرة استقبال المصطافين قدرت ب 8000 مصطاف أما فيما يخص الدراسة فلم تجري عليها أي دراسة مسبقة.

16.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي "البحارة":

تقع هذه المنطقة في أقصى شرق ولاية مستغانم، تتميز بخليج صغير في الجهة الغربية و كان بها في القديم ميناء، أما باقي ساحل المنطقة فهو عبارة عن شاطئ رملي كبير ويحدها من الجهة الجنوبية الطريق الوطني رقم 11، إذ عملية إنشاء مدخل إليها سهل، وجنوب هذه الطريق هناك تجمعات سكانية هامة وتجهيزات عمومية مثل مركز للصحة ولحسن حظ هذه المنطقة أن كل التجهيزات العمرانية هي خارج المنطقة بإستثناء بعض السكنات الفردية ومساحة صغيرة من الأراضي الفلاحية، وطبيعة التوسع العمراني لهذه المجمعة هو طولي بحوالي 3 كلم لذا يجب الحد من هذا التوسع للمحافظة على الساحل والشاطئ والمنطقة بصفة عامة، تبلغ المساحة الكلية للمنطقة حوالي 360 هكتار ونسبة المساحة القابلة للتهيئة تقدر ب 96 هكتار، بقدرة إيواء 2304 سرير ونظرا لكبر شاطئها يمكن أن تستقبل حتى 26700 مصطاف.

2 الشواطئ:

تعتبر الشواطئ جزء من مناطق التوسع السياحي و لها دور مهم في تنشيطها، ويمكن أن تتكون منطقة التوسع من شاطئين أو ثلاثة كما أن الشواطئ تتأثر بالطبيعة و التجهيزات في جلب المصطافين إذ أن هناك من يفضل الطبيعة ومن يفضل التجهيزات. إلا أن الطلب المتزايد على الشواطئ أدى إلى إنشاء بعض التجهيزات السياحية من طرف الخواص أو الهيئات العمومية بدون دراسة مسبقة أدت إلى نتائج سلبية فيما يخص تدهور الساحل وصعوبة تجسيد المشاريع المبرمجة في مخطط مناطق التوسع السياحي. إذ خلال البحث الميداني لامست أنه لا يوجد هناك تناسق بين تسيير الشواطئ ومناطق التوسع السياحي ماعدا تصنيف الشواطئ إلى مرخصة للإصطياف وعدم الترخيص.

1.2 الشواطئ المرخصة للإصطياف بولاية مستغانم:

الجدول23: الشواطئ المرخصة للإصطياف بسواحل ولاية مستغانم لسنة 2011

إسم الشاطئ	البلدية	المساحة م^2	طبيعة الشاطئ	هياكل الإيواء
بحارة	ولاد بوغالم	400000	رمال ناعمة	02 أرضية للتخييم (عائلات)
سيدي عبد القادر	عشعاشة	120000	رمال ناعمة	01 أرضية للتخييم (عائلات)
سيدي العجال	خضرة	16000	خليج صغير	01 أرضية للتخييم (عائلات)
عين براهيم (1)	سيدي لخضر	65000	رمال ناعمة	01 أرضية للتخييم (عائلات)
عين براهيم (2)	سيدي لخضر	50000	رمال ناعمة	08 أرضية للتخييم (4 عائلات 4 أطفال)
الميناء الصغير	سيدي لخضر	175000	رمال ناعمة	06 أرضية للتخييم (4 للأطفال 2 عائلات)
الميناء الصغير شرق	سيدي لخضر	10400	رمال ناعمة	06 أرضية للتخييم (4 للأطفال 2 عائلات)
الحجاج (1)	سيدي لخضر	100000	رمال ناعمة	01 أرضية للتخييم (أطفال)
الحجاج (2)	سيدي لخضر	300000	رمال ناعمة	01 أرضية للتخييم (أطفال)
كلوفيس	بن عبد المالك رمضان	120000	رمال ناعمة	01 أرضية للتخييم (أطفال)
المرسى	بن عبد المالك رمضان	60000	رمال ناعمة	05 أرضية للتخييم (02 أطفال، 03 عائلات + إقامة سياحية السفير)
شعايبية	بن عبد المالك رمضان	70500	رمال ناعمة	05 أرضية للتخييم (02 أطفال، 03 عائلات + إقامة سياحية السفير)
الصخرة	بن عبد المالك رمضان	120000	رمال ناعمة	05 أرضية للتخييم (02 أطفال، 03 عائلات + إقامة سياحية السفير)
الشلف	مستغانم	210000	رمال ناعمة	01 أرضية للتخييم (أطفال)
خروبة	مستغانم	31000	رمال ناعمة	02 أرضية للتخييم (01 أطفال، 02 عائلات)
صابلات (1)	مزغران	60000	رمال ناعمة	04 فنادق 02 إقامة سياحية
صابلات (2)	مزغران	60000	رمال ناعمة	04 فنادق 02 إقامة سياحية
وريعة	مزغران	60000	رمال ناعمة	02 أرضية للتخييم (عائلات) 01 منزل إقامة
ستيديا شرق	ستيديا	24000	رمال ناعمة	02 أرضية للتخييم (عائلات) 01 منزل إقامة
ستيديا	ستيديا	16000	رمال ناعمة	02 أرضية للتخييم (عائلات) 01 منزل إقامة
سيدي منصور	فرناكة	60000	رمال ناعمة	02 أرضية للتخييم (عائلات) 01 منزل إقامة

المصدر : مديرية السياحة لولاية مستغانم، جانفي 2012

تتركز الشواطئ بنسبة 75% في الجهة الشرقية من الولاية أي ما يعادل مساحة 153,49 هكتار، موزعة على 13 شاطئ تابعة لدائرتي عشعاشة وسيدي لخضر تتميز برمال ناعمة، ونسبة التلوث تقل كلما إتجهنا نحو الشرق

أما فيما يخص التجهيزات السياحية فهي عبارة أراضي للتخييم مخصصة للعائلات و الأطفال. ماعدا الإقامة السياحية "السفير" التي تتواجد بشاطئ المرسى، أما باقي الشواطئ الثمانية المجاورة لمدينة مستغانم فتحتل مساحة 52,1 هكتار وهي عبارة عن شواطئ صغيرة باستثناء شاطئ شلف، صابلات (1) و (2) وستيديا وتتركز كل التجهيزات السياحية بشاطئ صابلات بأربع فنادق وإقامتين سياحيتين، وخلال البحث الميداني وإستطلاع بعض المصطافين بمختلف الشواطئ حول النقائص هو انقطاع التيار الكهربائي خصوصا بالمناطق الشرقية ما يفسر عدم قدرة الطاقة الكهربائية المزودة بها هذه المنطقة إذ تزيد بنسبة إستهلاك الكهرباء في هذا الموسم خصوصا من قبل المستثمرين أو التجار وما يشد الإنتباه أكثر هو انعدام النظافة وانتشار الأوساخ عبر كامل الشواطئ لنقص الثقافة البيئية، إذ نجد مثلا سلة المهملات فارغة رغم قلتها وانعدام وجودها ببعض الشواطئ، وكذا وجود أحجار وأعشاب متناثرة هنا وهناك نتيجة عدم تصفية الرمال رغم نعومتها.

أما فيما يخص المصطافين فتعتبر الشرقية قبلة للمغتربين الذين يفضلون قضاء عطلتهم الصيفية بشواطئ كلوفيس، الميناء الصغير والحجاج. أما الوافدون من الولايات الداخلية المجاورة، خاصة غليزان، تيارت وبدرجة أقل معسكر يفضلون شاطئ صابلات الذي يستقبل أكبر نسبة من المصطافين في الولاية، أما العائلات المستغانمية فتستهويها الشواطئ الهادئة مثل "المجدوب" و "الوريعة" ونظرا لغياب الثقافة السياحية تغلق كل الشواطئ بمجرد غروب الشمس ماعدا شاطئ صابلات والميناء الصغير تبقى مفتوحة لكن تنفص فيها الحركة.

2.2 الشواطئ الغير المرخصة للإصطياف:

تعتبر الشواطئ الغير المرخصة للإصطياف أو الغير المحروسة كذلك مصدر للسياحة لبعض الفئات، إذ يفضل بعض الشباب خاصة من المراهقين منهم هذه الشواطئ التي تعتبر مكانهم المفضل وهذا لافتقارهم إلى المال رغم ما تشكله من خطر كبير نظرا لخصوصياتها الوعرة، وافتقارها للحراسة الأمنية، كما تقصد من بعض العائلات المتدينة والمحترمة التي تفضل الأماكن الخالية من المصطافين للابتعاد عن بعض المظاهر التي تعد غير أخلاقية عند بعض العينات ومن خلال هذه الملاحظة يمكن خلق نوع من السياحة أو تخصيص شواطئ خاصة للعائلات، تلعب دور في تنمية المنطقة تحت إيطار تنظيمي بوضع شروط للإصطياف خاصة لهذه الفئة، وتختلف أسباب منع الإصطياف في هذه الشواطئ على حسب الطبيعة المكونة للشاطئ ونقص التجهيزات وكذا تهيئة المدخل إليها، ونسجل تهديد التلوث لشاطئين: الأول صلامندر الذي اختفى نتيجة التوسعات العمرانية على حسابه وبناء ميناء للصيد والترفيه، وتحول الشاطئ من رملي إلى صخري زيادة على تفريغ المياه المستعملة الناجمة من المجمعة الحضرية لصلامندر.

الثاني : الخليج الصغير التابع لبلدية مزغران وهو قريب من شواطئ صابلات وهو عبارة عن شاطئ صغير له منظر جميل لكن تفريغ المياه المستعملة لمصنع الكلور، والسكر جعل لهذا الشاطئ خطر كبير على المصطافين .

الخلاصة:

تزخر ولاية مستغانم بمؤهلات طبيعية مكنتها من إحتلال المرتبة الثانية فيما يخص عدد مناطق التوسع السياحي ب 16 منطقة بعد ولاية جيجل ب 19 منطقة موزعة كلها على الشريط الساحلي إلا أن توزيع المشاريع عليها غير منظم إذ ترتكز كلها على منطقة واحدة المتمثلة في صابلات بحكم مجاورتها لعاصمة الولاية أما فيما يخص الدراسة لهذه المناطق فشملت المناطق القريبة من أهم المراكز الحضرية أهمها : ستيديا، وريعة، صابلات القريبة من مدينة مستغانم ومزغران، خروبة في الحدود الشرقية لعاصمة الولاية، الحجاج التي تتوضع شمال مدينة الحجاج وعين براهيم والميناء الصغير التابعتين لبلدية سيدي لخضر، كلها في طور الإنجاز ولم تسلم مشاريعها حتى الآن رغم تحديد المدة الزمنية في دفتر الشورط، أما المناطق الأخرى فلم تحض بمشاريع دراسية، ماعدا منطقتي رأس إيفي وبن عبد المالك رمضان فهي بعيدة عن المراكز الحضرية ونظرا لجمال شواطئها تم تخصيصها للمشاريع من النوع الرفيع و أنشأت لها مخططات دراسية من طرف مكاتب دراسية أجنبية أنهيت دراستها وتم التصديق عليها، وهي الآن قابلة للإستثمار.

رغم أن هذه المناطق تفتقر لدراسات معينة و عمليات التهيئة، إلا أن شواطئها تستقبل كل عام عددا معتبرا من المصطافين سواءا في الشواطئ لمحروسة أو الغير محروسة، ونسبة إلى الطلب عليها تم إنشاء بعض البنى السياحية بطريقة عشوائية سواء من طرف الخواص أو من طرف الدولة و ذلك لعدم وعي المسؤولين المحليين بمنحهم رخص إستغلال الشواطئ دون علم للنصوص التي تحدد شروط اللإستغلال، لذا هناك جهود من طرف الدولة لتوعية المسؤولين حول كيفية التعامل مع هذه النصوص التشريعية التي تركز على السير الأحسن للإستغلال و المحافظة على الساحل.

المراجع المستعملة:

1- بخيرة أحمد، "الاستثمار السياحي في ساحل مستغانم و انعكساته، دراسة حالة منطقة التوسع السياحي صابلات" رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية، جامعة وهران، 2006، ص57

2- Mélanie Duval, Dynamiques spatiales et enjeux territoriaux des processus de patrimonialisation et de developpement touristique, Thèse de doctorat de Géographie, université de Savoie ; France, 2007

3- Vincent Andreu-Boussut,(L'aménageur, le touriste et la nature sur le littoral de l'Aude (France), modèles de gestion, pratiques touristiques et enjeux environnementaux), these de doctorat de geographie, université de Marne-la-vallée, France, 2004

الفصل السابع

مناطق التوسع السياحي الساحلي
التوسعات العمرانية
وآثارها على السياحة و الساحل المستغانمي

تمهيد

تعتبر مناطق التوسع السياحي الساحلي مناطق مؤهلة لإنجاز مشاريع سياحية وقد تكلمنا عن سبب إحتواء ولاية مستغانم على عدد كبير من مناطق التوسع السياحي على الشريط الساحلي ، إلا أن هذا التوزيع والعدد الهائل من مناطق التوسع السياحي الساحلي له أثر سلبي نوعا ما على طبيعة الساحل لذا خصصنا هذا الفصل لدراسة مناطق التوسع السياحي الساحلي بالولاية بالمنظور البيئي ومدى تأثيرها على الساحل، ومن أهم المعايير التي يمكن أن نعتمد عليها هي قانون الساحل الذي يعطي تعليمات حول كيفية تهيئة الساحل ومنه يمكن استخراج أو معرفة إذا ما كانت مخططات مناطق التوسع السياحي ملائمة لاحترام حدود الساحل أو لا وسنتطرق بالتفصيل في هذا الفصل توزيع وتوضع كل مناطق التوسع السياحي الساحلي بالولاية ومدى تأثيرها على الساحل.

إن تأثير اكتساح الساحل في محيط يفتقر إلى وسائل تدبير وتسيير المناطق الساحلية في وجود فراغ قانوني سمح بظهور عدة أنشطة تخل بتوازن الساحل الذي يعتبر من أشد الأوساط هشاشة حيث ان "التنمية العشوائية للنشاطات الاقتصادية و الصناعية بضواحي المناطق المسكونة هي اساس الركود الحالي"[1] وخير مثال على ذلك على مستوى ولاية مستغانم هو أكبر مجمعة حضرية بالولاية والمتمثلة في مدينة مستغانم إذ تم استهلاك تقريبا كل الأراضي الساحلية وذلك عن طريق التوسعات العمرانية للقضاء على مشكل السكن، و التي قد تتسبب في "نقص المصادر و تعقد مداخيل الاستثمار"[2] في المناطق السياحية التي تزخر بها الولاية و وجود وحدات صناعية كبيرة أنجزت بعاصمة الولاية لها أهمية إقتصادية، وسنحاول في هذا الفصل سرد علاقة هذه الأخطاء العمرانية بالسياحة والساحل مع تبيان دور المجمعات الحضرية على طول ساحل مستغانم في السياحة بمنظور علاقة السياحة بالتهيئة العمرانية التي تهتم بمراقبة نمو الأنسجة العمرانية في المجال، وتنسيق الروابط الوظيفية داخل وخارج المدينة .

[1] Actes des journées d'études alger, 24 et 25 juin 1998, population et développement durable, 1999, p107
[2] LAJUGIE Josef, Développement économique régional et aménagement du territoire, JOUVE, 1964, paris, p 131

I / مناطق التوسع السياحي و تأثيرها على الساحل و السياحة

1 . أثر مناطق التوسع السياحي الساحلي على البيئة:

هناك "عدد مهم من المجمعات الحضرية الكبرى تشغل مناطق غير ملائمة أين المجتمعات قامت بتهيئتها"[1]، كالمناطق الساحلية و كما سبق وذكرنا أن المناطق السياحية كلها تتوضع على الشريط الساحلي لولاية مستغانم، وبالنظر للأهمية الإقتصادية لهذه المناطق تعتبر المحور الرئيسي لتنمية السياحة بالولاية لكن بالمقابل وبترجمة هذه التنمية في إيطار التهيئة العمرانية التي تهدف إلى العمل على تماشي التنمية والمحافظة على البيئة التي "تتأثر بتزايد النشطات"[2] بشكل متوازي والذي هو الساحل في منطقة الدراسة. و "المجال الساحلي يشمل شريط ساحلي يتكون من بحر و يابسة، و يندمج ضمن نظام اين يكون فيه النمو و التطور مشروط"[3]، و من بين العوامل الأساسية في تدهور هذا الأخير وبالدرجة الأولى، عملية تسميت الساحل مرورا بعمليات مدهورة أخرى، كنزع الرمال، تهديد الغطاء النباتي كالغابات التي تكثر في سواحل مستغانم، وتلويث المياه البحرية، ويكمن أن نوضح هذه العوامل كما يلي:

1.1 توزيع غير منتظم لمناطق التوسع السياحي الساحلي:

إستنادا إلى مخطط الساحل رقم 02-02 الذي انتهجته الدولة لتسيير الساحل، وتحديد نظام التهيئة به، و استخدام آداة من أدوات نظام المعلومات الجغرافية المتمثلة في برنامج (MAP-INPHO) الذي يمكن حساب المساحات و المسافات عن طريقه، قمت بحساب المسافات الفاصلة بين مناطق التوسع السياحي الستة عشر، أي حساب المسافة الفاصلة ما بين كل منطقتان سياحيتان متجاورتان بعد ضبط سلم خريطة ولاية مستغانم و مقارنتها بالصور الفضائية للولاية مع تحديد نفس سلم الخريطة و تمكنت من استخراج النتائج المتمثلة في الجدول الآتي:

[1] SEMMOUD Bouziane, introduction a la géographie des grandes villes, édition du temps, France, 2001, p74
[2] BENYOUCEF Brahim, ANALYSE URBAIN élément méthodologie, OPU, 1995, p 10
[3] CHOBLET Claire, espace littoral et décision d'aménagement, thèse de doctorat en géographie, France, 2005, p39

الجدول24 : المسافات الفاصلة بين مناطق التوسع السياحي الساحلي بولاية مستغانم سنة 2011

المنطقتين	المسافة الفاصلة (كم)	شغل أراضي بين المنطقتين	تلبية شروط مخطط تهيئة الساحل
بحارة – سيدي عبد القادر	3	أراضي فلاحية وأراضي خالية	لا يلبي
س.ع. القادر –كاف قدوس	1,6	تجمعات حضرية صغيرة وسكنات فردية	لا يلبي
كاف قدوس – زريفة	4	تجمعات حصرية صغيرة وغابة	لا يلبي
زريفة – واد رمضان	2,50	غابة	لا يلبي
واد رمضان – الميناء الصغير	1,2	غابة	لا يلبي
الميناء الصغير –كاف لصفر	0	غابة	لا يلبي
كاف لصفر – الحجاج	0	غابة	لا يلبي
الحجاج – بن عبد المالك رمضان	0	غابة	لا يلبي
بن عبد المالك رمضان – رأس إيفي	1,16	أراضي خالية وغابة	لا يلبي
رأس إيفي – الشلف	3	كثبان رملية + تجمعات حضرية	لا يلبي
الشلف – خروبة	3,8	غابة وأراضي خالية	لا يلبي
خروبة – صابلات	7,58	مدينة مستغانم + ميناء	لا يلبي
وريعة – ستيديا	1,9	كثبان رملية و أراضي خالية	لا يلبي
ستيديا – المقطع	6	كثبان رملية	لا يلبي

المصدر : من إنجاز الباحث سنة 2011

يحدد مخطط الساحل المسافة الفاصلة بين منطقتين متجاورتين ب 5 كلم للحد من تسميت كل الساحل و تمكين من التبادلات الطبيعية، إذ أن الوسط الساحلي " يشكل نظام مورفولوجي يجمع بين مجالين فيزيائيين مختلفين تماما وهو المجال البحري و المجال القاري"[1]

وكون مناطق التوسع السياحي الساحلي مخصصة لعمليات تهيئة سياحية كبناء فنادق و سكنات سياحية، نلاحظ من خلال الجدول أن المسافات الفاصلة بين هذه المناطق هي صغيرة جدا وبالتالي هي عامل مهدد للوسط الساحلي على المدى البعيد، إذ لا تزيد أغلبها عن 4 كلم، إضافة إلى تلاحم المناطق الأربع (الميناء الصغير، كاف

[1] سماعلي نجوى: تطور الساحل الجزائري و انعكسات التهيئة (حالة ساحل سكيكدة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير،تحت اشراف ا.د محمد الطاهر بن عزوز، معهد الجغرافيا جامعة قسنطينة، 2006/2005 ، ص82

لصفر، الحجاج وبن عبد المالك رمضان). كما أن ظهير هذه المناطق هي عبارة عن غابات ورغم أن المسافة الفاصلة بين خروبة وصابلات تقدر ب 7.58 كلم، إلا أنها أكثر عرضة للتدهور بسبب المجمعة الحضرية الكبيرة لمدينة مستغانم التي تتصل بالساحل مباشرة، فلا توجد مسافة فاصلة بين هذه المنطقتين في أرض الواقع، إضافة إلى تواجد بعض الوحدات الصناعية ما بين مدينة مستغانم ومنطقة التوسع صابلات وريعة.

المنطقة الوحيدة التي تلبي شروط المخطط بالساحل المستغانمي هي ما بين منطقتي التوسع ستيديا والمقطع إذ تقدر المسافة الفاصلة ب 6 كلم، كون هذه المنطقة عبارة عن كثبان رملية كثيفة إضافة إلى المحمية الطبيعية للمقطع، ساهمت في الحد من التوسعات العمرانية أو إنشاء بنى سياحية على مستواها.

خلاصة هذه النتائج تبين عدم توافق توزيع مخططات مناطق التوسع السياحي وقانون الساحل لذا فعملية إعادة النظر في توزيع هذه المناطق أو تقليص المساحات المخصصة لها هي ضرورية جدا لتحقيق تنمية سياحية مستدامة بالولاية.

2.1 دور مناطق التوسع السياحي الساحلي في استهلاك الساحل:

لمناطق التوسع السياحي الساحلي دور مهم في استهلاك الأراضي الساحلية و "لانجاح التهيئة العمرانية لمجال ساحلي في السياحة المستدامة من المهم دراسة مدى تطور عوامل تنمية السياحة من خلال استراتيجيات و آليات معمول بها"[1]، لذا قمنا بتحليل جوانب أخرى فبالإضافة إلى تحديد المسافة الفاصلة بين منطقتين متجاورتين في قانون الساحل، حدد أيضا التوسع الطولي للمناطق بالتوازي منع الشريط الساحلي، إذ لا يتجاوز 3 كلم وعلى هذا الأساس وبنفس الطريقة الأولى قمت بحساب طول مناطق التوسع السياحي بغض النظر على الطول التقريبي الذي يتواجد على مستوى مديرية السياحة لولاية مستغانم إذ تعتبر معطيات قديمة لذا اعتمدت على المعطيات التي استخلصتها من برنامج معالجة الخرائط لتحليل هذه الظاهرة.

[1] GRIMES Said, le tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral « Cas de la ville de Jijel », thèse de magister en urbanisme, unv de Constantine, 2004, p111

الجدول25 : شغل مناطق التوسع السياحي للساحل المستغانمي سنة 2011

منطقة التوسع	الطول (كم)	تلبية شروط مخطط الساحل	ملاحظة
بحارة	5,33	لا تلبي	تحوي شاطئ كبير
سيدي عبد القادر	4,5	لا تلبي	تحوي تجمعات حضرية صغيرة
كاف قدوس	1,8	تلبي	شاطئ صغير وبعض السكنات الفردية
زريفة	2,2	تلبي	غابات وشاطئ صغير
واد رمان	5	لا تلبي	شواطئ محمية بغابات
الميناء الصغير	5	لا تلبي	ميناء للصيد
كاف لصفر	5	لا تلبي	شاطئ صغير وأجراف
الحجاج	6	لا تلبي	شاطئ كبير
بن عبد المالك رمضان	4	لا تلبي	كثبان رملية وشواطئ مبعثرة
رأس إيفي	6,9	لا تلبي	شواطئ محمية بكثبان رملية
الشلف	7	لا تلبي	إنجاز محطة لتحلية مياه البحر
خروبة	2	لا تلبي	شواطئ صغيرة مبعثرة
صابلات وريعة	6	لا تلبي	شاطئ كبير محمي بكثبان رملية كثيفة
ستيديا	3	لا تلبي	شاطئ صخري
المقطع	2,6	لا تلبي	منطقة محمية+ كثبان رملية كثيفة

المصدر: إنجاز الباحث 2011

تتوزع مناطق التوسع السياحي الساحلي بمساحات مختلفة على الساحل المستغانمي وعموما طولية الشكل متوازية مع الساحل مما جعلها تأخذ جزء كبير منه، ونظرا لنقص شغل الأراضي والطبيعة الجميلة بالجهة الشرقية أدى إلى تخصيص هذا الجزء الكبير من الشريط الساحلي لغرض السياحة. إذ نجد تقريبا كل المناطق تفوق طول 3 كلم، ماعدا منطقتي كاف قدوس، وزريفة نظرا لتضاريسها التي حددت طول ساحلها، أما الجهة الغربية فنجد منطقتي خروبة وستيديا اللتان تعرفان توسعات عمرانية كثيفة، والمقطع الذي يعرف كثبان رملية مغطاة بغطاء نباتي، يعرقل بناء هياكل سياحية إضافية ومنه نستخلص أن تحديد هذه المناطق لم تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الساحل أو دراسة مسبقة له، إذ أن قانون الساحل جاء بعد رسم حدود مناطق التوسع السياحي الساحلي لذا من الضروري إنشاء دراسات تبين مدى تأثير هذه المناطق السياحية على المجال الساحلي للولاية، وإعطاء توجيهات بتنقيص

المساحات، أو فرض توجيهات للحد من عمليات التهيئة على مستوى هذه السواحل، وذلك بإنجاز مخطط توجيهي لمناطق التوسع السياحي الساحلي بالولاية يبرز أهم الثغرات التي يجب تفاديها، وتحديد أماكن شغل الأراضي في كل منطقة.

2. مشاكل بعض مناطق التوسع السياحي الساحلي:

لم يأخذ المرسوم التنفيذي عند تحديده لمناطق التوسع السياحي الساحلي بعين الإعتبار طبيعة ملكية أراضي هذه المناطق ولا لوضعيتها القانونية، إذ أن جزء مهم منها عبارة عن أراضي فلاحية تابعة للجمعات والتعاونيات الفلاحية والخواص وجزء آخر تابع لقطاع الغابات إذ يمثل نسبة كبيرة داخل مناطق التوسع السياحي الساحلي مما يشكل عائق كبير فيما يخص نقل الملكية إلى الدولة ليتسنى لها تهيئة مناطق التوسع السياحي الساحلي حسب المخططات المنجزة.و هنا يظهر "دور ترتيب مراحل الانجاز التي يجب أن تتفق الادارات فيما بينها لتحقيقها"[1].

كما يمكن أن نسجل مشاكل أو عوائق مختلفة أخرى لها أثر سلبي على البيئة السياحية الساحلية في نفس الوقت نذكر منها:

1.2 سكنات سياحية غير مدرجة ضمن مخططات التوسع السياحي الساحلي :

تعرف البناءات الفوضوية " بمناطق ومباني لا تتماشى مع النسيج العمراني للمنطقة التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الإتجاهات الطبيعية للنمو و الامتداد و هي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران"[2] وهو نفس الشيء للبنيات السياحية التي أنشئت داخل بعض مناطق التوسع السياحي الساحلي بمستغانم، وذلك بتجاهل السلطات المحلية للقوانين المتعلقة بها من جهة وتعدى الخواص على الأراضي الشاطئية والبناء فيها في غياب المراقبة الادارية من جهة أخرى، وبهذا الصدد يمكن أن نسمي هذه الظاهرة حسب تصوري بالسياحة الفوضوية بكل ما تحمله من معنى، ومن بين المناطق الساحلية التي تضررت بهذا التصرف بالولاية نذكر منها: خروبة، بن عبد المالك رمضان، الحجاج، الميناء الصغير، عين ابراهيم، صابلات.

1.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة":

توجد بنقالوهات على مستوى شاطئ سيدي المجدوب و هي موازية للشاطئ

[1] ZUCCHELLI Alberto, introduction a l'urbanisation opérationnel et a la composition urbaine, OPU, 1984, p 431
دربال محمد امين:السكن الفوضوي في مدينة تلمسان و تاثيره على الوسط حالة حي بودغن،)، رسالة لنيل شهادة الماجستير،تحت اشراف ا.د
[2] محمد البشير التيجاني، معهد الجغرافيا جامعة وهران، 2010/2009، ص10

2.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "بن عبد المالك رمضان":

هناك وحدتان أساسيتان للبناءات العشوائية على مستوى هذه المنطقة الساحلية:

- الأولى ما بين واد ويليس ونقطة كاف بوقطار وهي عبارة عن بنقالوهات يرجع تاريخ انشائها إلى العهد الإستعماري، تتواجد على حواف الجهة الغربية للكتلة الصخرية (كاف بوقطار)، وهي مزودة بالكهرباء.
- غرب واد ويليس يتواجد فندق صغير ب 16 سرير تم غلقه لاسباب أمنية، وبجانبه 32 بانقالو أنشئ بطريقة غير قانونية على حواف الشاطئ، مشوها الخصائص الطبيعية و الفيزيائية للمنطقة كما يحجب الرؤية للبحر، وتحدث لنا نوع من التلوث إسمه التلوث البصري أو المرئي.

3.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الحجاج":

يوجد بهذه المنطقة مدخل على مستوى شاطئ الحجاج يتمثل في الطريق الولائي رقم 8 تحيط به بنقالوهات من الجهتين وكون الطريق يمر على حافة الشاطئ فالجهة الشمالية منه، نلاحظ أن هذه البنقالوهات مبنية فوق الرمال الشاطئية مباشرة و هذا الإجراء يتنافى مع قانون حماية الشواطئ، مما أدى إلى نزع كثيف للرمال كما أن المياه المستعملة تصب مباشرة في الشاطئ.

4.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الميناء الصغير":

يؤدي إلى هذه المنطقة الطريق الولائي رقم 42 ونسجل كثافة كبيرة للتجهيزات السياحية على جانبي هذا الطريق ثم تنتشر على طول الشاطئ من الجهة الغربية للميناء، ونجد عند حواف الشاطئ مزيج من البنقالوهات والمحلات. ومعظم مالكيها هم من ولاية مستغانم، ويبلغ عددها حوالي 75 مسكن، وما نلاحظه في هذه المنطقة أن جل المحلات هي تابعة للبلدية. أي ما يفسر أن البلدية لها دور في إنتشار هذه السكنات مما سبب تدهور الشاطئ إذ نلاحظ أن تسلسل البناءات على طول الشاطئ تسبب في نقص عرضه وتشكيل حاجز للتبادلات الطبيعية بينه وبين الكثبان الرملية التي توجد وراء الطريق، إذن فعملية التهيئة على مستوى هذه المنطقة، تستلزم قرار صارم بهدم هذا الحزام من المباني وتغيير مسار الطريق داخل المنطقة.

5.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "عين ابراهيم":

هذه المنطقة مجاورة لمنطقة الميناء الصغير، ولها نفس خصائصه إلا أن منطقة عين براهيم أقل من حيث السكنات السياحية و المحلات وتوزيعها و هي أيضا موازية للشاطئ ونظرا لعذرية الجهة الشرقية من المنطقة أقيم مركب سياحي ساحلي كبير تابع لوزارة الدفاع، فالمنطقة بحاجة إلى مخطط توسع سياحي يضمن التنمية المستدامة به، لتفادي إنشاء تجهيزات سياحية ساحلية فوضوية من قبل الخواص أو حتى السلطات المحلية.

6.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "ستيديا":

ما يلفت الإنتباه بهذه المنطقة توجد بعض السكنات الفوضوية في حالة متدهورة أستعملت كبنقالوهات لغرض السياحة الساحلية ما يفضي إلى تشويه كبير لطبيعة المنطقة، أما فيما يخص المصطافين ف 90% هم من بلدية ستيديا، كما أن هناك سكنات أخرى توجد بحالة جيدة بالمنطقة وأخرى في طور الإنجاز وهي مبنية على الشاطئ الصخري للمنطقة وخلال الإطلاع حول طبيعة هذه البنايات تبين أنها ملك للخواص قاموا بإعادة ترميمها .

1.2.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي صابلات ومشاكلها:

تعتبر منطقة التوسع "صابلات– وريعة"، الوحيدة بالولاية التي عرفت تجهيزات سياحية على أرض الواقع إذ كل الإستثمارات السياحية تركزت بها، وتم توزيع كل القطع المخصصة للإستثمار من خلال مخطط شغل الأرض لصابلات إلى مستثمرين خواص، شركات وطنية وعمومية، وقد حدد مخطط شغل الأرض حوالي 133 مشروع استثماري منها 58 مشروع فندق، 69 مشروع تجاري، 06 مشاريع أخرى اختلفت فيه الملكية من مشروع لآخر.

و هناك دور للخواص في الإستثمار بهذه المنطقة بنسبة تفوق 75% عبر مختلف التجهيزات من فنادق و سكنات سياحية و بنقالوهات و محلات تجارية.... كما أن المنطقة كان لها دور في جلب المستثمرين من كل أرجاء الوطن.

جدول26 : الاستثمار السياحي الساحلي بصابلات سنة 2005

	ولايات الغرب	ولايات الوسط	ولايات الشرق	ولايات الجنوب	المجموع
عدد المستثمرين	16	5	1	1	23
النسبة %	69,6	21,73	4,34	4,34	100

المصدر: بخيرة احمد ص 101، سنة 2006

من خلال هذا الجدول نستنتج أن منطقة التوسع السياحي الساحلي "صابلات" تخضع إلى ثلاث متغيرات لها دور في التسيير، والإستغلال.

المتغيرة الأولى: دور القطاع العمومي من خلال المخطط لم يراع أو لم يأخذ بعين الإعتبار مدى التأثير على الساحل وذلك بكثافة المشاريع بالمنطقة من جهة، وقربها من خط الساحل من جهة ثانية. كما أن حصة القطاع العمومي من المشاريع المخصصة بالمنطقة بنسبة 6.76%، (خلال البحث الميداني) لاحظنا تأخر في إنجاز هذه المشاريع.

المتغيرة الثانية: دور القطاع الخاص الذي يستحوذ على أغلب المشاريع بالمنطقة بنسبة 75.18% إذ هناك تأخر فادح في إنشاء مشاريعهم .

المتغيرة الثالثة: المستثمرون هم من كلا القطاعين: الخاص والعام من كل أرجاء الوطن (حسب المعطيات الموجودة في الجدول رقم 28)، فالمشاكل التي ذكرناها في المتغيرتين الأولى والثانية ، أسبابها لا تقتصر على المتعاملين المحليين فقط، فمثلا هناك أخطاء من طرف مكاتب الدراسات.

2.2.2 ساحل صابلات مهدد:

لكي يتسنى لولاية مستغانم إنشاء مشاريع سياحية ساحلية قامت المصالح المعنية بوضع مخطط شغل الأرض بمنطقة التوسع السياحي صابلات من طرف مكتب دراسات (URSA) بوهران، ما دفع إلى السرعة في عملية الإستثمار بهذه المنطقة الساحلية و لاحظنا مايلي:

- 50% من القطع المخصصة للإستثمار، وهي الآن كلها تقريبا منجزة توجد داخل الشريط الساحلي 300 م، إذ أقرب نقطة من البحر لا تتجاوز 50م، حيث تجاوزت حتى قانون 100م الذي هو قبل قانون حماية الساحل، مما أدى إلى تسميت جزء كبير من الساحل الذي يؤدي إلى تدهوره.
- المساحات الخضراء تكاد تنعدم ضمن القطع المخصصة للاستثمار على حسب المخطط وفي أرض الواقع لا نرى سوى بناءات منجزة وفي طريق الإنجاز، ومساحات رملية خالية وهي عبارة عن قطع لم يتم الاستثمار عليها بعد.
- ضيق الطرق الفاصلة ما بين القطع باستثناء الطريق الرئيسي على حافة البحر والطريق الذي يعتبر مدخل إلى المنطقة المنشق من الطريق الوطني رقم11.

- تلاحم الإقامات السياحية فيما بينها إذ لا تسمح بسقوط أشعة الشمس على ما بين الواجهتين، وهذا للقرب الشديد بينها وتسمى هذه الظاهرة ب « Scyline » عند مهندسي البيئة.
- تواجد حظيرة توقف السيارات على الرصيف الساحلي، أما المرافق التجارية تعتبر حاجزا أمام السياح.
- مشكل التلوث الصادر من التجهيزات الفندقية والتجارية مخلفا بقايا المواد الاستهلاكية، كبالبلاستيك و قارورات المشروبات ... ، إضافة إلى نفايات مواد البناء، لكن هذا النوع من التلوث يمكن القضاء عليه بحسن التسيير مقارنة بحجم التلوث الناتج من المصانع المجاورة لمنطقة و المتمثل في المواد الكيميائية التي تفرزها أدى إلى التغيير الكيميائي لصخور الشواطئ، وإنهيارها نتيجة التعرية الكيميائية لها، وكذا تغير لون مياه البحر من أزرق إلى أخضر مع نمو نباتات فطرية، كما لها أثر كذلك على السياح لما يسببه في انتشار الأوبئة والأمراض مثل بعض الأراض الجلدية والكوليرا، ومن أهم المصانع التي لها تأثير مباشر على المنطقة نذكر مصنع CELPAP الذي يتواجد شرق المنطقة على بعد حوالي 800م، وتم خلق وحدات صناعية به كوحدة التحليل الكهربائي سنة 1978، وحدة معالجة المياه سنة 1980، وحدة إنتاج الكلور سنة 1986 وهي الأكثر خطورة، ومصنع الورق. تفرغ المياه القذرة الكيميائية لهذه المصانع مباشرة في مياه البحر، بكمية كبيرة تصل إلى 43200 م^3/يوم.

مشكل التلوث الصادر من تفريغ المياه المستعملة مباشرة في البحر بدون معالجة أو تصفية. إذ توجد نقطة تفريغ، قريبة من المنطقة من الجهة الشرقية على بعد 750م. وتشكل هذه النقطة درجة خطورة كبيرة على مياه البحر والساحل بصفة عامة. كونها نقطة تلاقي لقناتين رئيسيتين.

- الأول قناة تصريف المياه المستعملة لبلدية مزغران، حيث توجد هذه البلدية بالجنوب الشرقي لمنطقة صابلات.
- الثانية قناة تصريف المياه المستعملة للجهة الجنوبية الغربية لمجمعة مدينة مستغانم

لذا فكون هذه النقطة هي محطة تفريغ لمدينتين كبيرتين مستغانم و مزغران فكمية المياه المستعملة التي تصب في البحر هي كبيرة جدا، ودرجة خطورتها كبيرة إذ يمكن أن تصل إلى شاطئ صابلات فخلال البحث الميداني لا حظت نسبة تلوث كبيرة في مياه البحر إذ تغير لون البحر من أزرق إلى أسود على مساحة معتبرة من سطح البحر وكذا تغير لون الصخور المجاورة لها.

من خلال دراسة حالة لمنطقة صابلات التي تعتبر أول منطقة تم الإستثمار فيها بالولاية استنتجنا أن السياحة والساحل مهددان في نفس الوقت بالمنطقة حيث أن السياحة الساحلية بدورها مهددة للساحل نتيجة أخطاء مخطط شغل الأرض لصابلات إذ تم استهلاك نسبة مهمة من الأراضي الساحلية التي أدت إلى نزع كثيف للرمال الشاطئية ما يسبب تدهور الشاطئ في المستقبل، وكذا توضع وحدات صناعية بالقرب من هذه المنطقة إضافة إلى تفريغ المياه المستعملة بكثافة كبيرة، مما يهدد السياحة والساحل في نفس الوقت لذا نعتبر أن التنمية السياحية بهذه المنطقة لا تتماشى مع التنمية المستدامة التي تهدف إلى تنمية السياحة مع المحافظة على البيئة وخصوصا الساحل بالدرجة الأولى بما يحتويه من يابسة وبحر.

3. مخططات التوسع السياحي التي أنجزت:

1.1.3 منطقة التوسع السياحي "خروبة":

بعد مطالعة تفصيلية لكل المخططات الخاصة بمنطقة خروبة، إبتداءا من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخطط التهيئة السياحية و مخطط الساحل... و الصور و معالجتها ببرامج معالجة الخرائط، إضافة إلى الزيارات الميدانية، فأول ما يلفت الإنتباه أن منطقة التوسع السياحي (خروبة) بأكملها تقع داخل الشريط الساحلي 300م، أي قريبة جدا من خط الساحل و رغم صدور قانون الساحل سنة 2002 الذي يمنع أي عملية بناء أو تهيئة على شريط 300م إلا أن هذه "الدراسة أنشئت بعد سنة 2010م"[1] و لم تراعي هذا القانون، لذا طلبت من المصالح المعنية القوانين التي اعتمدت عليها لإنشاء هذه الدراسة فوجدت أنها اعتمدت على القوانين المتعلقة بالاستثمار و السياحة فقط.

إضافة إلى أن المنطقة بها نسبة مهمة من مساحة تم فيها بناء سكنات من طابق أرضي إلى سكنات جماعية ب 5 طوابق إضافة إلى بعض البنقالوهات في حالة غير جيدة على حواف شاطئ سيدي المجدوب وتقدر بنسبة 25.54% من مجموع مساحة المنطقة أي بمساحة 12,9 هكتار.[2]

[1] مديرية السياحة بولاية مستغانم، نوفمبر 2011
[2] مديرية التعمير و البناء بولاية مستعانم نوفمر 2011

جدول27: شغل المساحات المبنية في منطقة التوسع السياحي الساحلي (خروبة) سنة 2011

طبيعة السكن	النوع	المساحة في منطقة التوسع م^2	الحالة	النسبة
فردي	طابق+1 ط+2	85230	جيدة	66,76
جماعي	ط+4	14230	جيدة	11,07
سكنات فوضوية	طابق	28500	غير جيدة	22,17
المجموع		128560		100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بمستغانم، ديسمبر 2011

فيما يخص المجال الطبيعي للمنطقة فلا نسجل أي عملية تهيئة في إيطار بيئي كتخصيص مساحات خضراء ماعدا عملية تشجير أنشئت بها سنة 2011 في الجهة الشمالية من المنطقة، وباقي المنطقة عبارة عن كتل صخرية، أجراف، شواطئ وما وراء الشاطئ عبارة طريق يمر على طول ساحل المنطقة، تنشق منها طرق صغيرة ما بين مختلف البنايات.

جدول28: طبيعة شغل الأرض لمنطقة خروبة الساحلية سنة 2011

شغل الأرض	المساحة م^2	النسبة	ملاحظة
أراضي خالية	250700	49,80	صخور، منحدرات، طين
منطقة الشاطئ	65712	13,05	رمال، أجراف
سكن وطرق	186994	37,15	

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ديسمبر 2011

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أنه لم يكن هناك تناسق بين مختلف المصالح وذلك يتجسد من خلال نسبة الأراضي التي استهلكت في عمليات بناء السكنات وتخصيص طرق لها، إذ سلمت رخص بناء من طرف مصالح البناء و التعمير للسكنات الفردية وخصصت كذلك قطع لبناء سكنات جماعية، أدرجت ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، رغم اعتبار مناطق التوسع السياحي تابعة لوزارة السياحة، تمنع أي عملية توسع عمراني على مستوى هذه المناطق ونجم من خلال هذه التوسعات العمرانية التي تعتبر فوضوية رغم أنها مرخصة من طرف الدولة مشكل على ساحل هذه المنطقة أبرزها تصريف المياه المستعملة التي تصب مباشرة في البحر نتيجة تعطل محطة

ضخ المياه المستعملة التي تتواجد على مستوى المنطقة، وكذا تدهور حفر التصفية المتواجدة على مستوى شاطئ المنطقة.

الصور07/06: قناة تصريف المياه القذرة و مصب تفريغها مباشرة في شاطيء خروبة سنة 2011

قناة تصريف المياه القذرة

مصب تفريغ المياه القذرة

المصدر: قنصاب عثمان، ماي 2011

2.1.3 كثافة المشاريع المبرمجة على مستوى منطقة التوسع السياحي الساحلي (خروبة)

رغم الاستهلاك الواسع بالتوسعات العمرانية على مستوى المنطقة فقد خصص مخطط منطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة" مشاريع كبيرة، وقد أقترح مخططين.

جدول 29: التجهيزات المقترحة في المتغيرة الأولى بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة" سنة 2011

طبيعة التجهيزات	المساحة م^2	درجة التأثير على الساحل
فندق ثلاث نجوم	3011	تأثير قوي
فندق نجمتين	3851	
بنقالوهات	9046	
سكنات سياحية	3724	
مركز تجاري	1394	
المجموع	**21026**	
مخيم عائلي	13005	تأثير متوسط
أكشاك	536	
محلات تجارية ومطاعم	2320	

المجموع	**15861**	
مساحة للعب	7254	تأثير ضعيف
مسرح هواء الطلق	8665	
غابة للترفيه	17345	
المجموع	**33264**	
المجموع	**70151**	

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

و فيما يخص المشاريع المقترحة في المتغيرة الثانية على حسب المخطط كانت كالآتي:

جدول30: التجهيزات المقترحة في المتغيرة الثانية بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة" سنة 2011

طبيعة التجهيزات	المساحة م^2	درجة التأثير على الساحل
فندق ثلاث نجوم	2068	تأثير قوي
فندق نجمتين	6948	
بنقالوهات	2112	
سكنات سياحية	2400	
بيت للشباب	3909	
مركز تجاري	742.84	
قاعة معارض	1814	
المجموع	**19993.84**	
أكشاك (Kiosque)	321	تأثير متوسط
مطاعم ومقاهي	3028	
المجموع	**3409**	
غابة للتسلية	31317	تأثير ضعيف
المجموع العام	**54659.84**	

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم ، ديسمبر 2011

نظرا لنقص المساحة المخصصة للتهيئة في المتغيرة أو الإقتراح الثاني ب 54660 م^2 مقابل 70151 م^2 في الإقتراح الأول إلا أن نتيجة التأثير على الساحل هي متساوية تقريبا إذ تقدر المنشآت ذات تأثير قوي على

الساحل في حدود 20000 م^2 في كلا الإقتراحين وذلك لطبيعة المنطقة بقلة المساحة الشاغرة وعائق العمران وطبيعة الساحل، ومن خلال المخطط فقد خصصت هذه المشاريع على طول ساحل المنطقة مما ينجم منه أثر كبير على الساحل في المستقبل.

1.2.3 منطقة ستيديا الساحلية:

تعرف هذه المنطقة نفس خصائص منطقة خروبة تقريبا إذ تتوضع داخل الشريط الساحلي 300م، كما تم إنشاء مخطط منطقة ستيديا في نفس الوقت مع مخطط خروبة أي بعد سنة 2010. وكذلك نفس مكتب الدراسات إلا أنها تعد أقل نسبة من البناءات السكنية حيث تحتل مساحة 88500 م^2.

جدول31: السكنات بمنطقة ستيديا الساحلية لسنة 2008

طبيعة السكن	النوع	المساحة م^2	الحالة	النسبة
فردي	ط/ط+2/ط+3	86650	جيدة/متوسطة	97.10
سكنات فوضوية	ط	1850	متدهورة	2.09
المجموع		88500		

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

أما فيما يخص المساحات المتبقية فهي عبارة شواطئ صخرية ورملية ونسبة كبيرة من أراضي فلاحية و الجدول التالي يبين توزيع هذه المساحات.

الجدول32: شغل الأرض بمنطقة ستيديا لسنة 2008

شغل الأرض	المساحة م^2	النسبة	ملاحظة
أراضي خالية	475600	72.78	فلاحية
الشاطئ	63580	9.73	رملية وصخرية
طرق وبنايات	114320	17.49	/

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

فيما يخص الأراضي الفلاحية بالمنطقة هي مستغلة لزراعة الحبوب، العلف و تواجد بعض البيوت البلاستيكية.

2.2.3 المشاريع المبرمجة بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "ستيديا":

ما يقارب 37% من المساحة الإجمالية للمنطقة هي عبارة عن أراضي فلاحية، لذا فهي المهددة بالدرجة الأولى، إضافة إلى ساحل المنطقة بعملية التسميت بالمشاريع السياحية وقد خصص المخطط إقتراحين لعملية التوسع السياحي نحاول من خلالها سرد نوع المشاريع والمقارنة بين الإقتراحين.

الإقتراح الأول

الجدول33: عمليات التهيئة حسب الاقتراح الاول بمنطقة استيديا سنة 2011

طبيعة التجهيزات	المساحة م^2	درجة التأثير على الساحل
فندق 4 نجوم	5625.17	تأثير قوي
فندق 3 نجوم	3247	
سكنات سياحية	3840	
بنقالوهات	8640	
بيت الشباب	880	
مركز تجاري	3065.78	
مركز ثقافي	2316	
المجموع	**27613.95**	
مطعم	2024	تأثير متوسط
مقهى	1538	
محلات تجارية	151	
مركز للترفيه	622.50	
المجموع	**4335.50**	
مركز مائي (مسابح)	6571	تأثير ضعيف
مركز للإستحمام البحري	62250	
مسرح هواء الطلق	1209	
المجموع	**8402.50**	
المجموع العام	**40351.95**	

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

أما المشاريع المبرمجة في الاقتراح الثاني حسب مخطط تهيئة منطقة التوسع السياحي الساحلي "ستيديا كانت كالآتي:

جدول الإقتراح الثاني:

الجدول 34: عمليات التهيئة حسب الاقتراح الثاني بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "استيديا" سنة 2011

طبيعة التجهيزات	المساحة م^2	درجة التأثير على الساحل
فندق 4 نجوم	5626	تأثير قوي
فندق 3 نجوم	6435	
سكنات سياحية	13005	
سكن وظيفي	2466	
قاعة متعددة	2229	
المجموع	**29261**	
مطعم	4156	تأثير متوسط
محلات تجارية	3492	
محلات تقليدية	1052	
مركز لرياضة السباحة	19939	
المجموع	**28639**	
مخيم	461	تأثير ضعيف
منطقة حرة	952	
حديقة تسلية	1862.86	
مركز مائي	2650	
موقف السيارات	3987	
فضاء للإستعراض	2402	
مسرح هواء الطلق	1209	
معرض للحرف	5831	
المجموع	**19174.86**	
المجموع العام	**77754.99**	

المصدر: مديرية السياحة لولاية مستغانم، ديسمبر 2011

من خلال الجدولين نلاحظ المشاريع ذات التأثير الضعيف أكثر في الإقتراح الثاني من الأول وذلك لتخصيص مساحة كبيرة بحوالي 77755 م^2 مقابل 40352 م^2 إلا أن الإقتراح الأول هو أقل خطورة على الساحل وأقل

استهلاك للأراضي الفلاحية حيث يقدر استهلاك الأراضي بعملية إنشاء مشاريع اسمنتية ذات تأثير قوي ومتوسط في الإقتراح الأول ب 31950 م^2 مقابل 57900 م^2 في الإقتراح الثاني. ونظرا لحساسية المنطقة بطبيعتها الساحلية والفلاحية. يجب على القائمين على هذا الميدان إيلاء الإهتمام بالمحافظة على الساحل لضمان تنمية مستدامة بالمنطقة وما هو ملاحظ في المخططين بغياب مشاريع ذات طبيعة فلاحية تلائم المنطقة كتخصيص مساحات خضراء وتشجير المنطقة مثلا.

3.3 منطقة التوسع السياحي الساحلي "رأس إيفي":

تعتبر هذه المنطقة طبيعية بنسبة كبيرة باستثناء بعض السكنات الفردية متناثرة في الجهة الشرقية والغربية من المنطقة أما الوسط فهو خال من أي عملية بناء أو نشاط . كما تغطي المنطقة نسبة كبيرة من الكثبان الرملية ومساحة معتبرة في وسط المنطقة بها بعض الأشجار ونباتات طبيعية لذا فهذه المنطقة كما أشرنا إليها في الفصول السابقة هي منطقة عذراء وسنحاول معرفة مدى ملائمة المخطط المخصص لها لطبيعة المنطقة لكي تدرج ضمن تنمية سياحية مستدامة بدون التأثير على ساحلها.

تبلغ مساحة المنطقة 383 هكتار، خصص قريب من الربع لعملية التهيئة أي بمساحة 102.1 هكتار، وهذا مؤشر جيد للمنطقة حيث ما يقارب ¾ من المنطقة تبقى على حالتها الطبيعية إلا أنه هناك بعض المنشآت يمكن أن تعود بضرر على ساحل المنطقة وقد حدد المخطط المشاريع على النحو التالي:

جدول35: برنامج التهيئة في منطقة التوسع رأس إيفي حسب المخطط سنة 2010

المشروع	عدد الوحدات	المساحة م^2
فندق 5 نجوم	1	90510
فندق 5 نجوم	1	123870
فنادق صغيرة	28	42790
سكنات سياحية	65	60500
سكنات سياحية من النوع الرفيع	30	68910
مركز إداري	1	8510
مركز نشاطات	1	15500
مركز تجاري	1	20130
مركز للترفيه	1	11190

مركز تجاري	1	4685
مطاعم	1	11550
مطاعم	1	4550
مسبح	/	8790
فضاء للراحة	/	273480
ممر رئيسي	/	81070
ساحة خضراء/مناطق طبيعية	/	189054
المجموع	/	**1021089**

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

قسمت المنطقة إلى قسمين ، قسم في الجهة الشرقية وقسم آخر في الجهة الغربية والوسط عبارة عن مساحة خضراء وكثبان رملية ويمكن أن نعرف درجة تأثير هذه المشاريع من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم36: تأثير المشاريع السياحية على الساحل المستغانمي

طبيعة المشاريع	المساحة	ملاحظة
فنادق، سكنات سياحية، مركز تجاري، مركز إداري	419905	تأثير قوي على الساحل
مطاعم، مركز للترفيه	42790	تأثير متوسط على الساحل
مسبح، فضاء للترفيه، مساحات خضراء...إلخ	558394	تأثير ضعيف على الساحل

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن أكثر من نصف المشاريع ليس لها تأثير قوي على البيئة وإذا أخذنا نسبة المشاريع التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الساحل فلا نسجل إلا 0,12 % من مجموع مساحة المنطقة ويمكن أن تستخلص أن هذه الدراسة ملائمة لطبيعة المنطقة مقارنة مع الدراسات الأخرى التي أجريت على صابلات، ستيديا، خروبة إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص وسنحاول إستخراج النقاط السلبية والإيجابية لهذا المخطط بالإعتماد على بعض المعطيات التي ذكرنا بعضها في الجداول السابقة وبعض مخططات والخرائط التي أنشأها مخطط التوسع السياحي لرأس إيفي، إضافة إلى الصور الفضائية والأقمار الصناعية المتمثلة في Google)

(earth ومخططات التهيئة السياحية وتحليلها ببرامج بنظام المعلومات الجغرافية إضافة إلى أخذ بعض الملاحظات خلال الزيارات الميدانية للمنطقة.

1.3.3 النقاط الإيجابية للمخطط:

1- عدم تلاحم المشاريع على الشريط الساحلي للمنطقة إذ قسمت إلى مجموعتين واحدة في الجهة الشرقية والأخرى في الجهة الغربية تفصل بينهما مسافة حوالي 800م.

2- تخصيص مساحة خضراء ما بين المجموعتين.

3- هناك مواقع أثرية في الوسط تم اجتنابها، ذكرت بالمخطط لكن لم يحددوا موقعها، وتأكدت من هذه المعلومة من خلال أستاذ باحث بجامعة مستغانم بمعهد الفلاحة. يعرف المنطقة جيدا، ومن بين الآثار على حسب الأستاذ بعض الصخور الناشئة من الأرض ترجع إلى العهد الروماني.

4- نسبة مهمة من المشاريع تتوضع خارج شريط 300م.

2.3.3 النقاط السلبية للمخطط:

1- جزء مهم من المشاريع الكبرى كالفندقين، والسكنات السياحية تتواجد في حدود شريط 300م.

2- نصف القطعة رقم 2 المخصصة لفندق 5 نجوم والقطعة رقم 5 المخصصة للسكنات السياحية، القطعة رقم 1 المخصصة لفندق 3 نجوم والقطعة رقم 3 المخصصة لفنادق صغيرة، تتوضع كلها على الكثبان الرملية ولها عاملين سلبيين.

أ. صعوبة إنشاء هذه المشاريع نظرا للطبيعة الرملية للأرضية كما يكلف المشروع تكاليف باهظة لنزع الرمال.

ب. النزع الكثيف للرمال الذي يهدد الكثبان الرملية وساحل المنطقة بصفة عامة.

3- توزيع القطع أو المشاريع غير منتظم إذ كان بالإمكان تخصيص المنشآت الكبيرة كالفنادق التي لها أثر على الساحل في الجهة الجنوبية من المنطقة، والمشاريع التي لها أثر متوسط أو ضعيف في الجهة الشمالية.

4- خطورة تدهور بيئة المنطقة أثناء إنشاء المشاريع بمختلف العوامل: كالآلات المستعملة، بقايا مواد البناء و يجب أن ترمى بعيدا عن المنطقة، اضافة الى خطورة تدهور المساحة المخصصة للمنطقة الخضراء نظرا لحساسية الأرض بهذه المنطقة.

3.3.3 درجة التأثير على البيئة

جدول37: مصفوفة تبين التأثير على البيئة في ولاية مستغانم

الساحل البيئي	الأرضية	هواء	المصادر الجوفية	ضجيج	نبات وحيوان	إجتماعي	النظام الإيكولوجي للبحر	إقتصاد
نشاطات البناء	2-	1-	2-	2-	2-	2-	1-	2+
المياه	0	0	2-	1-	0	0	2-	0
الطاقة واستعمالها	0	2-	0	0	0	0	0	0
نقل العمال ومود البناء	0	1-	0	0	1-	1-	0	1-
تصريف المياه المستعملة	1-	0	2-	0	1-	1-	2-	0
النفايات	2-	0	1-	0	1-	1-	1-	1-

المصدر: مديرية البيئة لولاية مستغانم، ديسمبر 2011

-2: تأثير سلبي بدرجة عالية

-1: تأثير سلبي بدرجة ضعيفة

0: لا يوجد تأثير

+1: تأثير إيجابي بدرجة ضعيفة

+2: تأثير إيجابي بدرجة عالية

هذه المصفوفة توضح أهم السلبيات الناتجة من هذه المشاريع لذا يجب النظر في هذه الملاحظات ومحاولة تخفيف النتائج السلبية وإدخالها ضمن السياحة الإيكولوجية.

4.3 منطقة التوسع السياحي الساحلي "بن عبد المالك رمضان":

تعتبر هذه الدراسة ثاني أهمية بعد دراسة رأس إيفي نظرا لطبيعة المنطقة من جهة والتدخل الفوضوي ببناء بعض التجهيزات السياحية بدون رخصة أو دراسة مسبقة للمنطقة من جهة أخرى، لذا تأثرت هذه الدراسة باتباع النمط الموجود بالمنطقة بتخصيص مشاريع سياحية ليست كالتي خصصت لمنطقة رأس إيفي وخير مثال على ذلك الفنادق ذات نجمتين وعلى حسب تقارير المخطط والمصالح المعنية أعتبرت هذه المنطقة موجهة للسياحة الوطنية بالدرجة الأولى والعالمية بالدرجة الثانية تبلغ مساحة المنطقة 306 هكتار خصص ما يقارب 50% منها للتهيئة أي 166 هكتار وقد اقترحت ثلاث متغيرات بمساحات مختلفة ب :

145 هكتار في المتغيرة الأولى

138 هكتار في المتغيرة الثانية

123 هكتار في المتغيرة الثانية

وكل هذه المتغيرات تستقبل حوالي 2770 سرير، وقد تم الإتفاق على اختيار المتغيرة الثالثة من المصالح المعنية مع إعطاء بعض الملاحظات أو التوصيات:

- الأخذ بعين الإعتبار المشاريع المنجزة وإدخالها ضمن المخطط كالمركب السياحي "السفير" المتكون من مجموعة من البنقالوهات وخلال البحث الميداني على مستوى المصالح المعنية فإن هذا المركب هو في طريق التسوية.
- دمج الأراضي الفلاحية في منطقة التهيئة وضمان تهيئة مستدامة أثناء عملية تهيئة المنطقة.
- إتمام البرامج بإضافة مشاريع تهدف إلى سياحة إجتماعية تتمثل في فندق بنجمتين وإضافة مجموعة أخرى من البنقالوهات.

1.4.3 المشاريع المبرمجة بالمنطقة:

إضافة إلى مشاريع الإيواء هناك مشاريع أخرى مثلا تجهيزات ترفيهية، رياضية ونشاطات أهمها:

- محلات، مطاعم ومقاهي
- جمعيات سياحية.
- مسرح الهواء الطلق.
- قاعة متعددة.
- قاعة معارض.
- مجمع مائي.
- ممرات للتجوال – مركز للفروسية
- ملاعب للرياضة متنوعة....إلخ

تجهيزات أخرى مثل:

- إدارة

- مركز إستقبال
- تجارة جوارية

2.4.3 توزيع التجهيزات حسب التأثير على البيئة

الجدول38: توزيع التجهيزات المقترحة ببن عبد المالك رمضان حسب التأثير على البيئة

طبيعة المشاريع	المساحة م^2	المساحة المبنية م^2	التأثير على البيئة
فندق 4 نجوم	13920	3840	تأثير قوي
فندق 3 نجوم	10000	2880	
فندق نجمتين	8460	2160	
	8410	2160	
مجموعتين من الإقامات السياحية	5400	5400	
من النوع الرفيع	3600	3600	
3 مجموعات من الإقامات	4620	2310	
السياحية العادية	11060	5530	
	5320	2660	
مجموعتين من البنقالوهات	2200	2200	
	11000	11000	
المجموع	**83990**	**43740**	
تجارة جوارية	2150	2150	تأثير متوسط
نشاطات ترفيهية	11050	11050	
مجمع مائي	1700	1700	
مركز للفروسية	3000	3000	
إستقبال إدارة، أمن	1250	1250	
المجموع	**19150**	**19150**	
المجموع	**103140**	**62890**	

المصدر: مديرية السياحة بولاية مستغانم ، ديسمبر 2011

ما نلاحظه في هذه المشاريع أنه لا يوجد نسبة منها لها تأثير ضعيف على البيئة، إذ كل المساحة المخصصة للتهيئة لها تأثير على البيئة بنسب متفاوتة إذ ثلثي المشاريع لها تأثير قوي على ساحل المنطقة، وسنحاول استخراج أهم النقاط الإيجابية والسلبية للمخطط في الإيطار السياحي والبيئي في نفس الوقت.

3.4.3 النقاط الإيجابية للمخطط:

- المحافظة على النصف الشرقي من المنطقة بعدم تهيئتها نظرا لطبيعتها الغابية، مما يضمن سلامة شاطئها من خطر التدهور والتلوث وما يميز هذا الجزء من المنطقة هو وصول الغابة حتى حدود الشاطئ تعطي نظرة جميلة جدا باختلاط الأشجار الغابية مع رمال الشاطئ.
- الأخذ بيعن الاعتبار الوديان التي تتخلل المنطقة بالمحافظة عليها وعدم غلقها أو إنشاء مشاريع عليها.
- إشارة المخطط إلى خطر تلوث المياه الجوفية نظرا للطبيعة الجيولوجية والهيدرولوجية للمنطقة. كما أشار إلى ضرورة تصفية المياه المستعملة قبل رميها في مياه البحر.
- يهدف هذا المخطط من الناحية الإقتصادية إلى تنوع في السياحة بما فيها:

أ. السياحة الشاطئية:

نظرا للشواطئ الرملية في المنطقة فهي مؤهلة لاستقطاب عدد مهم من المصطافين، إلا أن المخطط أشار إلى السياحة العائلية بدرجة كبيرة، وخصص مشاريع إيوائية ذات طابع عائلي. واتباع النمط الموجود في المنطقة. إذ خلال البحث الميداني والتحقيق حول نوع السياح خصوصا على مستوى أكبر مشروع المتمثل في المركب السياحي بمجموعة من البنقالوهات وهو في حالة نشاط رغم عدم تسوية وثائقه، و لاحظنا أنه مخصص للعائلات وممنوع على الأفراد والشباب للحفاظ على الطابع العائلي. وعلى حسب مالكي هذا المركب هو مركب محتشم ومحافظ ولم يستطيعوا تلبية الطلب عليه رغم صعوبة دخول المنطقة، هذا ما يبرز نقص هياكل الإيواء السياحية بمستغانم.

ب. السياحة الرياضية:

بالنظر لميول الشباب إلى الرياضة خصص المخطط قطع من المنطقة للرياضات المختلفة خصوصا الترفيهية منها كما تتواجد أيضا قاعات رياضية على مستوى المركبات السياحية و الفنادق.

ج. سياحة أربعة فصول:

نظرا لتنوع المشاريع المخصصة للمنطقة يمكن أن تدوم السياحة بها على مدى الفصول الأربعة وليس مقتصر على موسم الإصطياف فقط كما هو عليه الحال الآن حتى إنجاز هذه المذكرة.

4.4.3 النقاط السلبية للمخطط:

– من بين القوانين التي اعتمدت على إنشاء هذا المخطط هو قانون الساحل لسنة 2002 الذي يمنع أي عملية بناء على مستوى شريط 300 م إلا أنه لم يتم العمل به، وركز على القانون الذي قبله والذي يحدد منع أي بناء على مستوى شريط 100م ومن خلال المخطط هناك مشاريع كبرى وكثيرة على مستوى شريط 300م يمكن تكون عامل أساسي في تدهور الساحل.

– لم يحدد المخطط وجوب إعادة النظر للمركب السياحي السفير الذي لا يلبي معايير البيئة وحماية الساحل إذ أن المركب مبني مباشرة على حواف الشاطئ ولا يبعد إلا ب 60م على خط الساحل أو هذا راجع إلى تغاضي النظر من طرف السلطات المحلية على هذه الظاهرة.

– إستهلاك كبير للأراضي الفلاحية المتواجدة على مستوى المنطقة وأشار إليها المخطط إلا أنه قدم الأهمية الإقتصادية للمشاريع السياحية على المردود الفلاحي لهذه الأراضي.

– تخصيص المشاريع ذات التأثير القوي على الساحل مثل الفنادق في الجهة الشمالية للمنطقة ما يترجم تدهور الساحل بدرجة أسرع على المدى البعيد.

– تلاحم المشاريع المخصصة من طرف المخطط على مستوى الشريط الساحلي على طول 3كم إذ هي مهددة بالتسميت من خلال طبيعة المشاريع الفندقية، ولا توجد فواصل بينها كإنشاء مناطق خضراء مثلا. كما تساهم في عزل الشاطئ عن ظهيره الطبيعي الذي يلعب دور في التبادلات الطبيعية على حسب المعطيات البيئية.

– كثافة المشاريع المخصصة من طرف المخطط بالمنطقة التي تهدد بخطر التلوث وتدهور الساحل من طرف السياح ومخلفات هذه المشاريع.

II / التوسعات العمرانية، وتأثيرها على الساحل والسياحة.

1. علاقة التوسعات العمرانية مع الساحل والسياحة بمستغانم:

"تعمير الساحل في الاخير هو عامل اختلال بالنظر الى عدم التوظيف المحكم للمجتمعات الي تشغل المناطق الساحلية"[1] و في في محاولة منا لتقييم مدى تأثير التدخل البشري على الساحل المستغانمي الذي هو نظام إيكولوجي له أهمية خاصة في السياحة، و بمنظور ان "السياحة العالمية اليوم موجهة الى احترام البيئة و التنمية

[1] ROBERT Samuel, La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat en géographie, France, 2009, p43

المستدامة"[1]، إرتأينا إلى أهم العوامل التي لها تأثير سواء مباشر أو غير مباشر على تقهقره لذا قمنا بدراسة البلديات الساحلية التي أشرنا إليها في الفصول السابقة على اعتبار أن الظواهر التي تشهدها تنعكس بشكل كبير على المناطق الساحلية وكون السياحة بولاية مستغانم تتعلق بدرجة كبيرة بالساحل. يمكن أن تكون لهذه التوسعات العمرانية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة أيضا.

ومن خلال تحليل بعض المعطيات فإن ما يقارب 50% من سكان الولاية يتمركزون بالمناطق الساحلية على مستوى 10 بلديات من مجموع 32 بلدية، ونفس الشيء بالنسبة للتجمعات الحضرية فهي تتماشى مع نسبة السكان، وهذا يعتبر ضغط كبير على الساحل فلا يوجد هناك توزيع معتدل للسكان وللتجمعات الحضرية على مستوى الولاية، وتعتبر هذه الظاهرة عادية بالنسبة للتوزيع السكاني بالجزائر، إذ تكلمنا بخصوص هذا الموضوع في الفصول السابقة حول معاناة الساحل الجزائري من مختلف المشاكل منها التوسع العمران الكثيف على حساب السواحل، وفيما يخص ساحل مستغانم إضافة إلى هذه العوامل فهو يتميز بخاصية معينة. إذ نلاحظ أنه عبر ساحل الولاية لا يوجد توزيع منتظم ما بين البلديات الساحلية الغربية والشرقية، فباعتبار قرب الجهة الغربية من عاصمة الغرب الجزائري وهران وكذا تلاحم المدن المجاورة لعاصمة الولاية، ف 60% من مجموع السكان والتجمعات الحضرية تتمركز بأربع بلديات غربية وخصوصا مدينة مستغانم مما أدى إلى اكتساح كبير للأراضي الساحلية وحتى الأراضي الفلاحية بالمنطقة مما يهدد النظام البيئي الساحلي للمنطقة مقارنة بشرق الولاية، وهذا راجع لتركز النشاطات الإقتصادية والتضاريس التي لها أيضا دور في هذه الظاهرة.

2. توسعات عمرانية على حساب الساحل:

باعتبار مدينة مستغانم كأكبر مجمعة حضرية بالولاية قمت بدراسة مراحل التوسع العمراني بالمدينة، رغم أنه ليس موضوع دراستنا إلا أنه يعطي لنا سبب تقهقر المحيط الساحلي والسياحة معا، إذ عرفت المدينة عمليات توسع على الشريط الساحلي ما بعد سنة 1997 على حواف المدينة من الجهة الغربية والشرقية أي بمنطقتي صلامندر وخروبة وهي قيد الإنجاز حتى وقتنا الحاضر وذلك راجع للطلب المتزايد على السكن وعند إستفسارنا حول هذا الموضوع عبر المصالح المعنية، كان ردهم بعدم وجود أراضي للبناء ما عدا هاتين المنطقتين، و خلال البحث الميداني صادفت نزاع بين مختلف المصالح الإدارية حول مشكل اختيار أرضية لبعض المشاريع المقترحة

[1] ECONOMIA, revue de l'economie et de la finance, N°2, juiller 2007, p1

بالمدينة، "كان نتيجة تقدم وسائل المواصلات، و تدفق سكان الريف على المدينة للاستقرار بها، و النشاط التجاري و الصناعي"[1].

و قد اكد والي ولاية مستغانم الى ضرورة اقتصاد العقار و المحافضة على الاراضي الزراعية في بعض خرجاته الميدنية اذ عرفت ولاية مستغانم استهلاك كبير للاراضي منها الزراعية خصوصا في السنوات الاخيرة كما اشارت بعض الجرائد الى ضرورة اقتصاد المجال العقاري.

3. تدهور ملاحظ بمنطقة صلامندر:

تعرف مدينة مستغانم بمنطقة صلامندر إذ كانت الملجأ المفضل لسياح أو زوار مستغانم وذلك لنسيمها البارد في فصل الصيف وشاطئها الصغير، وأنشأت بها ثلاث بنقالوهات خشبية معلقة على أعمدة من الإسمنت المسلح. أعطت نظرة جميلة للشاطئ أزيحت في الوقت الحاضر، وأنجزت بعض السكنات الفردية بعد الإستقلال على حواف شاطئها من قبل بعض الأفراد يتم استئجارها للمصطافين في فصل الصيف، وتعتبر هذه البناءات أول عامل مهدد لشاطئها، رغم لما كان لها دور في السياحة لكن غير منظمة، وفي السنوات الأخيرة نلاحظ اختفاء هذا الشاطئ نتيجة التلوث وإنجاز ميناء للصيد والترفيه الذي هو قيد الإنجاز مع تزامن التوسعات العمرانية على حدود ساحل المنطقة التي لا تلبي أي معايير بيئية والبيئة الساحلية خاصة.

1.3. تلوث بصري مرئي بمنطقة صلامندر:

منطقة صلامندر هي منطقة مطلة مباشرة على البحر، مما أدى إلى بعض الأفراد ببناء سكنات فوضوية متناثرة هنا وهناك خصوصا بالجهة الجنوبية بالمنطقة، وهي في حالة مزرية، تشوه المنظر الخارجي للمنطقة كما أنها مبينة على حدود شريط 100م، وخلال البحث الميداني وجدنا أن بعض هذه السكنات خالية، تستأجر في فصل الصيف للسياح وبعضها الآخر مشغول وهي بدورها يتم إستئجار جزء من بيوتهم بمبالغ أقل تكلفة من الفنادق والإقامات السياحية، وتعتبر هذه السكنات خطر على السكان والسياح معا. لخطر انهيارها في أي وقت خصوصا إذ حدث زلزال خفيف، وقد أشارت البحوث الأخيرة حول الزلازل أن نسبتها تضاعفت في السنوات الأخيرة وقد تفطنت السلطات المحلية لهذه الظاهرة وتم إقتراح مخطط شغل الأرض للجهة الجنوبية لمنطقة صلامندر يهدف بدرجة كبيرة إلى إستبدال هذه السكنات إلى منتجعات سياحية.

4. التمركز الصناعي بمدينة مستغانم:

[1] د. غلاب محمد السيد ، د. يسرى الجوهري، جغرافية الحضر، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص99

"الدراسة الحضرية في نظرتها للتصنيع لا تحصر نفسها فقط في المجالات التقنية و الفنية فذلك شيء معلوم و مقدر مسبقا، و انما تنظر الى التصنيع من الجوانب الاخرى ، الاقتصادية و الاجتاعية–الثقافية و السياسية"[1]، و تقدر عدد الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام بعشرة، كلها تتوضع بمدينة مستغانم نتيجة السياسة المنتهجة في الجزائر وهو النموذج الإشتراكي إذ " توزيع الصناعات والمصانع يرتبط باقتصاد مخطط والمبادئ الشيوعية التي تهدف إلى توزيع الثروات بالتساوي على مختلف جهات القطر دون اعتبار للعراقيل الطبيعية والبشرية "[2]. وما يهمنا هنا في دراستنا هو العراقيل الطبيعية أي ما يفسر عدم إيلاء الإهتمام للآثار السلبية التي يتعرض لها الساحل. خصوصا " التمركز الصناعي الساحلي المهيمن على النظام الحضري في البلاد"[3]، إضافة إلى هذا تتوضع هذه الوحدات الصناعية بمستغانم بالقرب من الساحل وخير مثال على ذلك الشركة الجزائرية للكلور التي تتواجد ما بين صلامندر ومنطقة التوسع السياحي صابلات، إذ تعاني هذه المنطقة من ضغط كبير ناتج عن الميناء. التوسعات العمرانية، و منطقة التوسع السياحي بالإضافة إلى هذه الوحدة الصناعية.

ومن هذه المعطيات التي ذكرناها نستخلص أن هذا الجزء من الساحل، معرض إلى درجة خطورة بيئية كبيرة، كلها لها دور في عملية تسارع عملية تدهور هذا المحيط الحساس، إذ لا تخدم الساحل والسياحة معا إذا أدرجناها ضمن السياحة الساحلية المستدامة.

الجدول39: المصانع بولاية مستغانم سنة 2010

المصنع	القطاع	العنوان	نوع الانتاج
مصنع الحليب GPLAIT	عام	مستغانم	غبرة الحليب
مصنع السكر	عام	مستغانم	سكر احمر خام
مصنع التبغ	عام	مستغانم	تبغ
مؤسسة إنتاج الكلور	عام	مستغانم	الملح الزئبق الكربون
المطاحن الكبرى الظهرة	خاص	صلامندر.مستغانم	السميد والدقيق

[1] د. بوقصاص عبد الحميد ، النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 182

[2] أ.د محمد البشير التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1987م، ص182

[3] أ.د محمد البشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2000، ص42

وحدة اقروباك	خاص	صلامندر.مستغانم	كريمة مثلجة مرطبات
مطحنة سيدي بن ذهيبة	خاص	سيدي عثمان.بلدية صيادة	الدقيق العادي والممتاز
وحدة فيتال	خاص	عين سيدي شريف مستغانم	القوفريط
وحدة إنتاج الزفت	خاص	منطقة النشاطات فرناكة	الزفت
الشركة الجزائرية للبطاريات	خاص	مدينة مستغانم	البطاريات
وحدة إنتاج الورق بلعروسي	خاص	خروبة قرية مستغانم	لوازم التعليب
وحدة إنتاج الأجور.المستقبل	خاص	بلدية عين النويصي.مستغانم	إنتاج الأجور بشتى أنواعه
مخابر يبوسان	خاص	مدينة مستغانم	مواد التجميل
أميتاك الجزائر	خاص	المنطقة النشاطية سوق الليل	إنتاج الأنابيب المقرات بالزجاج
وحدة إنتاج عتاد تربية الأنعام	خاص	سيدي مجدوب	إنتاج عتاد تربية الأنعام

المصدر: مديرية الصناعة لولاية مستغانم جانفي 2011

5. دور العمران الساحلي على السياحة الساحلية بمستغانم:

تكلمنا في السابق على مدى تأثير التوسع العمراني على الساحل إلا أن خلال البحث الميداني إلتمست أن السكنات الساحلية ليس لها وظيفة سكنية فقط بل لها دور في السياحة خصوصا على مستوى التوسعات الجديدة بمنطقتي خروبة وصلامندر، " ما يفسر أن الطابع السياحي في المجال الساحلي قوي"[1]، و من الصعب إحصاء الوظيفة الحقيقية لهذه السكنات الساحلية إلا أنه حاولت بمختلف الطرق إعطاء بعض المعطيات حولها.

تندرج هذه السكنات ضمن برامج السكنات الإجتماعية التساهمية أي أن أصحابها عموما هم من طبقة متوسطة أو ميسوري الحال، بنيت من طرف المؤسسات الترقوية منها: مؤسسة بورا، مؤسسة عدن، مؤسسة الترقية العقارية.... وهناك بعض الإقامات تعتبر إقامات ترقوية هي ملك للخواص تباع بأثمان باهضة نظرا لكونها مطلة على البحر.

[1] ROBERT Samuel, La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat, Universite De Nice Sophia-Antipolis, France, 2009, p30-31

فيما يخص شغل هذه السكنات حاولت جلب المعطيات عبر التقرب من الوكالات العقارية المتواجدة بالمنطقة وبعض المتسببين في بيع وكراء العقار و المتمثلين في حراس موفق السيارات والتجهيزات العمومية يتقاضون حصصهم في عملية بيع أو كراء سكن فتحصلت على نسب تتمثل في الجدول الآتي:

الجدول 40: طبيعة إستعمال المساكن بصلامندر وخروبة سنة 2010

طبيعة المساكن	النسبة
سكنات أعيد بيعها	40
سكنات مستأجرة	45
سكنات مسكونة من طرف مالكييها	15

المصدر: تحقيق ميداني جوان 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن السكنات الساحلية ليس لها وظيفة السكن فقط بل لها تأثيرات أخرى غير مباشرة، فمثلا السكنات التي أعيد بيعها معظم المشترين أو النسبة الكبيرة منهم هم من الجالية الجزائرية بالخارج، أو من الولايات الأخرى من كل أرجاء الوطن، ويستعملونها لغرض السياحة خصوصا السياحة العائلية أما فيما يخص السكنات المستأجرة فنسبة قليلة منها تستأجر للطلاب الذين لا يفضلون الإقامة في الإقامات الجامعية، ثم تؤجر بأثمان باهضة في فصل الصيف للمصطافين، ومنها ما هي مخصصة للكراء على مرتين وذلك لغلاء سعر الكراء في فصل الصيف، ومن هنا نستخلص أن العمران الساحلي له دور كبير في جلب السياح إلى مستغانم بطريقة غير مباشرة. وللتأكيد من هذه المعلومات قمت بإحصاء نسبة هذه المساكن بجلب المعطيات من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وهي كالآتي:

الجدول 41 : شغل المساكن بصلامندر لسنة 2008

المقاطعة	عدد البنايات	مشغول	شاغر	استعمل مهني	مجموع المساكن
1	252	183	67	2	252
2	0	0	0	0	0
3	185	195	147	3	345
4	202	104	230	0	334
5	166	120	79	2	201
6	258	104	154	0	258

7	12	55	63	2	120
8	149	132	171	4	307
9	162	117	45	1	163
10	47	245	134	2	381
11	31	129	172	3	304
12	26	118	160	0	284
13	15	50	139	0	189
14	77	156	88	5	249
15	193	180	42	8	230
المجموع	**1775**	**1888**	**1697**	**32**	**3617**

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية مستغانم، جوان 2011

ليتسنى لنا معرفة طبيعة شغل المساكن بصلامندر حاولت تقسيم خريطة صلامندر إلى مقاطعات على حسب الجدول وتمثيلها بيانيا فكان أكثر من نصف المقاطعات أي 7 من 13 مقاطعة تكثر بها السكنات الغير المشغولة خصوصا في الجهة الغربية من صلامندر كون ميناء مستغانم يتواجد شرق المنطقة، وتعتبر هذه المقاطعات الغربية قريبة من شاطئ المنطقة ماعدا المقاطعة رقم1 التي تتواجد على ساحل صلامندر نلاحظ عدد السكنات المشغولة أكثر من الفارغة وذلك لكثرة السكنات الفردية بها والتي أغلبها مشغولة من طرف أصحابها كما نلاحظ أنه كلما إتجهنا جنوب شرق صلامندر تزداد نسبة السكنات المشغولة ومنه نستنتج أن ساحل أو شاطئ المنطقة له أثر مباشر في طبيعة شغل المساكن وخلال البحث الميداني قمت بزيارة بعض الأحياء من كل مقاطعة وإستفسرت على هذه النسبة الكبيرة من السكنات الغير المسكونة بحجة إستئجار مسكن فتم توجيهي إلى عدد هائل من السكنات المخصصة للإيجار، ما يؤكد أن نسبة كبيرة من السكنات بصلامندر هي مخصصة لغرض سياحي بطريقة غير مباشرة.

الجدول42: شغل المساكن بخروبة لسنة 2008

المقاطعة	عدد البنايات	مشغول	شاغر	استعمل مهني	مجموع المساكن
1	67	152	94	2	248
2	136	155	119	4	278
3	111	111	101	1	213

4	374	149	205	0	354
5	304	111	338	4	453
6	40	2	144	1	147
7	62	7	175	0	182
8	50	0	124	0	124
9	72	0	144	0	144
10	100	130	123	2	255
11	226	184	107	6	297
المجموع	**1569**	**1001**	**1674**	**20**	**2695**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية مستغانم، جوان 2011

هناك الأغلبية الكبرى للمقاطعات تكثر فيها السكنات الفارغة خصوصا الجهة الشرقية من منطقة خروبة القريبة من البحر، وهناك مقاطعتين على حدود البحر كل سكناتها فارغة ولاحظت خلال البحث الميداني أنها بنايات حديثة لم تسكن بعد أو لم توزع لأصحابها وتدخل ضمن التوسعات الحديثة على حساب الساحل التي تكلمنا عليها في الفصول السابقة، أما فيما يخص استعمال هذه السكنات الفارغة بمنطقة خروبة فرغم ندرة المعلومات المتحصل عليها في البحث الميداني لصعوبة وجود الأشخاص الذين يتسببون في بيع وكراء العقار بهذه المنطقة مقارنة مع منطقة صلامندر التي يكثر الطلب عليها، نظرا لقربها من منطقة صابلات ومركز المدينة، إلا أنه تم تأكيدي لمعلومة كراء هذه السكنات لبعض السياح الذين يترددون على الشواطئ الشرقية من مدينة مستغانم كشاطئ الشلف، الصخرة...

ومن خلال هذه الدراسة حول وظيفة السكنات الساحلية نستخلص بعض النقاط:

- هذه السكنات وظيفتها الأساسية ليس حل أو القضاء على مشكل السكن نظرا لاستعمالها لأغراض أخرى كالكراء، كما أن السكن لا يتطلب البناء على الشريط الساحلي وكان بالإمكان إنشاء أو تخصيص هذه القطع الأرضية لأغراض سياحية مع المحافظة على الساحل.
- الدور السياحي الذي تلعبه هذه السكنات ليس لها مردود إقتصادي.

6. توزيع غير منتظم للمصطافين عبر سواحل مستغانم

"السياحة المحلية تلعب دور لا يستهان به في تنظيم المجال"[1] و من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تدهور الشواطئ والمحيط الساحلي هو التوافد الكثيف للسياح أو ما يعرف بسياحة الكتلة فمثلا بإسبانيا، أنشأت دراسات متعددة حول إنعكاسات النمو الهائل على البيئة فأشارت أن هناك تدهور ملحوظ صاحب هذا النشاط السياحي، وتم تمييز سببين رئيسيين للهدر البيئي الأول ناتج عن سوء التخطيط وضعف المتابعة والثاني عن أنشطة السياح أنفسهم وأعدادهم الهائلة، وفي ولاية مستغانم هناك ضغط على بعض الشواطئ دون الأخرى، ولمعرفة هذا الإختلال يجب معرفة أسباب جلب المصطافين إلى الشواطئ والجدول التالي يوضح توزيع المصطافين عبر شواطئ مستغانم

1.6. توزيع توافد المصطافين عبر شواطئ مستغانم لسنة 2010

الجدول 43 : توزيع المصطافين عبر شواطيء ولاية مستغانم 2010

البلدية	الشاطئ	عدد المصطافين	النسبة
فرناكة	سيدي منصور	1257380	12%
سيتيديا	استيدية ا	361105	3%
	استيدية شرقا	758820	7%
مزغران	ا وريعة	699080	7%
	صبلات 1	1433050	13%
	صبلات 2	646720	6%
مستغانم	خروبة	1156650	11%
	شليف شاطئ	591810	6%
ب ع رمضان	الصخرة	295875	3%
	الشعايبية	230910	2%
	بن عبد المالك رمضان	148940	1%
	بن عبد المالك رمضان	462010	4%
الحجاج	حجاج1	472670	4%
	حجاج2	389950	4%
س لخضر	الميناء الصغير	484210	5%
	الميناء الصغير شرقا	255230	2%
	عين ابراهيم1	305000	3%
	عين ابراهيم2	149130	1%
خضرة	سيدي العجال	141200	1%
عشعاشة	شاطئ سيدي عبد القادر	144700	1%
ولاد بوغالم	بحارة	256510	2%
المجموع		10639930	100%

المصدر: الحماية المدنية لمدينة مستغانم جوان 2011

[1] BERRIANE Mohamed, TOURISME NATIONAL ET MIGRATIONS DE LOISIRS AU MAROC, thèse de doctorat en géographie, France, 1989, p15

يوضح هذا الجدول نسبة توافد المصطافين على الشواطئ وما هو ملاحظ هو هيمنة منطقة صابلات على نسبة التوافد ب 19% من مجموع المصطافين بشواطئ الولاية، ثم يليها شاطئ سيدي المنصور ب 12% ثم تليها الشواطئ الأخرى بأقل من 7% ويقدر عدد المصطافين بأكثر من 10 ملايين وهذا عدد مهم، وجب دراسة وتحليل هذه الأرقام لما لها أهمية على السياحة والبيئة الساحلية معا، وكذا اعتبار ولاية مستغانم من أكثر الولايات التي تعرف توافد كبير للسياح في الجزائر، ومعروف أن السياحة لها أثر إيجابي على الإقتصاد وأثر سلبي على البيئة لكن بعملية تخطيط وتنظيم محكم يمكن تنقيص الخطر على البيئة، ولتجنب هذه الأخطار يجب إحصاء الأسباب المؤدية إليها وإيجاد حلول لها، فمثلا ولاية مستغانم تعرف تركز كبير للسكان بالبلديات الساحلية وحتى في البلديات الساحلية هناك ضغط بالجهة الغربية أكثر منه على الجهة الشرقية، إضافة إلى التوافد الكثيف للسياح ليس منتظم ويكثر هو أيضا في الجهة الغربية ومن هنا نعرف أن الشمال الغربي من ولاية مستغانم يعرف ضغط كبير من كل الجوانب البشرية ، الإقتصادية و حتى البيئية لذا فدراستنا لنسبة توافد المصطافين بمستغانم ليست دراسة إحصائية للأرقام فقط وإنما هي دراسة سياحية بيئية وسنحاول توضيحها ببعض البيانات التي تبين علاقة المصطافين بالهياكل القاعدية، كقدرة الإيواء مثلا ونسبة التجمعات الحضرية وعملية النقل.

من بين الأسباب الرئيسية لتوافد لمصطافين حسب رأيي هي:

- التجمعات الحضرية ونسبة السكان وتتمثل خدمتهم في هياكل الإستقبال والتجهيزات والعمال وكذا تداخل السياحة الحضرية مع السياحة الساحلية.
- قدرة الإيواء المتمثلة في الفنادق والمخيمات الصيفية التي تكثر في الشواطئ الشرقية لولاية مستغانم وتعتبر عامل جذب للسياح الذين يقطنون بعيدا عن الولاية.
- النقل وله دور كبير في فك العزلة عن المناطق البعيدة عن البحر كما يؤمن التنقل اليومي إلى الشواطئ للبلديات القريبة منها.

2.6 اسباب اختلال التوازن في توزيع السياح عبر سواحل مستغانم

هناك معايير مختلفة لها علاقة في توزيع السياح عبر سواحل مستغانم و تكمن في الأسباب الرئيسية التي لها دور في التأثير على توزيع السياح عبر مختلف سواحل ولاية مستغانم كما انها مترابطة فيما بينها و لكل عامل منها له دوره، كما تتأثر أيضا فيما بينها و نذكر منها:

- توزيع نسبة المصطافين
- توزيع نسبة السكان على الشريط الساحلي لولاية مستغانم
- النقل وعدد المقاعد الموفرة مابين المدن و الشواطئ و المدن الساحلية بحد ذاتها
- عدد الاسرة الموفرة و المتمثلة في الفنادق و المخيمات الصيفية

و هناك هيمنة للجهة الغربية من ولاية مستغانم في عدد المصطافين بنسبة 76% وذلك بحكم قربها من عاصمة الولاية. إذ تبلغ نسبة المصطافين بمستغانم مع إدماج نسبة المصطافين لمزغران (لأن شاطئ صابلات هو أقرب لمدينة مستغانم أكثر من مزغران) ب 42% وسبب هذا الكم الهائل من المصطافين هو التجهيزات المتواجدة بمنطقة التوسع صابلات كأول منطقة تم الإستثمار فيها، وهيمنة المدينة بما فيها من تجهيزات إذ لاحظت خلال البحث الميداني أن السياح الذين يقصدون شاطئ الشلف مثلا يقضوا كل حاجياتهم من مدينة مستغانم كما نلاحظ حركة غير عادية في فصل الصيف بمستغانم خصوصا في الليل إذ يلجأ السياح الذين يترددون على شواطئها إلى المدينة للترفيه.

يتناقص عدد السياح كلما إتجهنا من الغرب إلى الشرق حتى سواحل بلدية سيدي لخضر التي تعرف نسبة أعلى نوعا ما من سواحل البلديات المجاورة لها وهذا راجع إلى عدد الأسرة المتوفرة في شاطئي الميناء الصغير وعين ابراهيم المتمثلة في المخيمات الصيفية كما نسجل أعلى نسبة من عدد المقاعد المخصصة للنقل في الولاية بنسبة 36% زيادة على هذا تعتبر سيدي لخضر ثاني أكبر مجمعة حضرية للبلديات الساحلية بولاية مستغانم بعد عاصمتها.

3.6 النتائج المستخرجة من اختلال التوازن في توزيع السياح عبر سواحل مستغانم:

بعد معالجة البيانات والمعطيات المستخرجة و تحليلها، نستنتج أن نسبة توافد السياح يرجع إلى:

- أهمية التجمعات الحضرية بالدرجة الأولى ويمكن أن نقول أن السياحة الحضرية تستفيد بطريقة غير مباشرة من السياحة الساحلية.
- تهيئة الطرقات المؤدية إلى الشواطئ لتسهيل عملية النقل.
- نسبة التجهيزات وقدرة الإيواء المتوفرة على مستوى الشواطئ.

و قد تكلمنا في الفصول السابقة عن السياسة المنتهجة في الجزائر التي أدت إلى التوزيع العمراني الغير المنتظم عبر مختلف أقاليمها وكانت مستغانم مثال للآثار الناجمة عنها، لأن الإقتصاد والمجال وبيئته هي عوامل مترابطة فيها

بينها كالسلاسل، فمثلا سياسة التصنيع التي تركزت في المدن الكبرى بالمناطق الساحلية أدت إلى ضغط ديمغرافي عليها، نجم عنها زيادة نسبة التلوث، تدهور الساحل و مشاكل لا تنتهي كمشكل السكن الذي إستهلك نسبة مهمة من الأراضي الساحلية على شريط 100م إضافة إلى هذا، السياحة بدورها تتأثر بهذه العوامل إذ تزيد من الضغط على هذه المناطق التي تعاني من تدهور مستمر، فتزيد من سرعة التقدم نحو عكس التنمية المستدامة، لذا يجب إيجاد حلول لتخفيف الضغط على هذه المناطق وذلك ب :

1- إيلاء الإهتمام بالمجمعات الحضرية الثانوية القريبة من البحر كتهيئتها وجلب السكان إليها بخلق مشاريع إقتصادية في إيطار محافظ على البيئة.
2- تجهيز الشواطئ والمناطق السياحية مع احترام حدود الساحل.
3- زيادة وتحسين شبكات الطرق وصيانتها مع إبعادها قدر الإمكان على الشريط الساحلي.

هناك نقطة يجب الإشارة إليها هو أن الجهة الشرقية من ولاية مستغانم، أغلب مناطقها مازالت عذراء كما أنها لا تعرف ضغط سكاني كبير لذا فتنميتها من المستحسن أن تكون مدروسة جيدا مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة و المحيط الساحلي خصوصا، وذلك بتطبيق القوانين التي تنص على هذا، إذ لاحظنا في الفصول السابقة أن معظم الدراسات المخصصة للتهيئة مناطق التوسع السياحي وكذا مخططات شغل الأرض والموجه للتعمير لم تعمل بها، فلا ندري إن كانت من مكتب الدراسات أو السلطات المحلية، لذا أشرنا في الفصول السابقة ضرورة تكوين أعوان أهل لهذا النوع من العمل مع خلق تجانس بين مختلف المصالح وتعميم حضور أعوان مصالح المراقبة، حيث في مستغانم مثلا نسجل غياب لممثل المحافظة الوطنية للسواحل.

خلاصة

لمناطق التوسع السياحي أثر مباشر على البيئة الساحلية فالتوزيع الغير منتظم لها أدى إلى تلاحمها وعدم ترك مسافات فاصلة تلبي قانون الساحل، وتهدده في نفس الوقت، إضافة إلى العدد الهائل لهذه المناطق شساعة مساحتها أدى إلى استهلاك نسبة مهمة من الأراضي الساحلية كما أنه هناك بعض المشاكل الأخرى كعدم تحديد طبيعة ملكيتها، وهناك انتهاكات أخرى يمكن استرجاعها كالبناءات الفوضوية التي طالت مساحات مهمة من الشريط الساحلي منها ما هو لغرض سياحي وما هو لغرض سكن وخير مثال على ذلك منطقة التوسع صابلات التي تعرف كثافة في المشاريع مما يهدد ساحل المنطقة، أما المناطق الأخرى فقد أجريت عليها دراسات لكن لها اتجاه إقتصادي أكثر منه بيئي، فمثلا منطقة التوسع خروبة رغم البناءات والتوسعات العمرانية على حساب الأراضي التابعة لمنطقة التوسع إلا أن المخطط سجل مشاريع كثيفة ونفس الشيء سجلناه بمنطقة ستيديا، أما فيما

يخص المناطق الأخرى من الجهة الشرقية للولاية فهناك عدم احترام للبيئة والقانون الساحلي، ماعدا المخطط الخاص بمنطقة رأس إيفي يعرف نوعا ما تخفيف في استهلاك الأراضي.

و قد يرتبط فهم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات " إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية"[1].

فتنمية السياحة بمستغانم تأثرت بكل عوامل التنمية الأخرى، مثل تنمية العمران الذي أثر بطريقة غير مباشرة على السياحة، وذلك بعملية التوسعات العمرانية على حساب الساحل الذي هو العمود الفقري للسياحة الساحلية. إذ بتدهوره تتدهور السياحة، إلا أن من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن الساحل يفرض نفسه على السياحة رغم استعماله لأغراض مخالفة أو لأغراض إقتصادية أخرى كالقضاء على مشكل السكن، بناء وحدات صناعية...إلخ.

إذ استعملت التوسعات العمرانية المخصصة للسكن بطريقة غير مباشرة لإقامات سياحية، كما أن التجهيزات التي أنشأت في المجمعات الحضرية الكبيرة كمدينة مستغانم لتلبية حاجيات السكان القاطنين بها كان لها دور في جلب أعلى نسبة من السياح للشواطئ المحاذية لها. لذا في كل الأحوال لا يمكن أن يكون لتنمية السياحة إيطار خاص بها إلا بإدماجها ضمن تنمية شاملة ترتبط بعوامل تنمية في ميادين أخرى.

المراجع المستعملة:

1 - أ.د التيجاني محمد البشير ، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1987م، ص182

2- أ.د التيجاني محمد البشير ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2000، ص42

3- كافي حسين ، رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهظة المصرية، القاهرة 1987 ص 37

4- د. بوقصاص عبد الحميد ، النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 182

5 - د. محمد السيد غلاب، د. يسرى الجوهري، جغرافية الحضر، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص99

6- SEMMOUD Bouziane, introduction a la géographie des grandes villes, édition du temps, France, 2001, p74

7- BENYOUCEF Brahim, ANALYSE URBAIN élément méthodologie, OPU, 1995, p 10

8- CHOBLET Claire, espace littoral et décision d'aménagement, thèse de doctorat en géographie, France, 2005 ,p39

9- GRIMES Said, le tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral « Cas de la ville de Jijel », thèse de magister en urbanisme, unv de Constantine,

10- BERRIANE Mohamed, TOURISME NATIONAL ET MIGRATIONS DE LOISIRS AU MAROC, thèse de doctorat en géographie, France, 1989, p15

11- ROBERT Samuel, La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat, Universite De nice Sophia-Antipolis, France, 2009, p30-31

12- ECONOMIA, revue de l'economie et de la finance, N°2, juiller 2007, p1

[1] كافي حسين ، رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهظة المصرية، القاهرة 1987 ص 37

الفصل الثامن

ايجابيات التنمية السياحية الساحلية بولاية مستغانم

تمهيد:

التنمية السياحية الساحلية التي تعتبر التغيير على النحو المنظم، ترسم الأحداث المستقبلية وتأثيراتها المحتملة وتنطلق من تعظيم القدرات على إجتذاب أكبر عدد ممكن من السياح، والمهم في التنمية السياحية الساحلية الحفاظ على البيئة ومصادرها الطبيعية التي تشكل رأس مال التنمية السياحية الساحلية

وفي هذا الإيطار ذكرنا في الفصول السابقة أهم عوائق التنمية السياحية الساحلية وضرب مثال في موضوع دراستها على ولاية مستغانم وذلك بإبراز أهم المقومات السياحية الساحلية بالولاية وإبراز أهم الأخطاء أو العوامل التي تعيق التنمية السياحية الساحلية المستدامة. وسنحاول في هذا الفصل إبراز أهم النقاط الإيجابية التي قامت بها الدولة والدراسات المستقبلية الإيجابية التي تخدم السياحة الساحلية بولاية مستغانم.

1.التنمية السياحية الساحلية بولاية مستغانم ضمن البعد البيئي:

لكل مخطط دراسة لإقليم ما ومجتمعاته الطبيعية يجب أن يكون له مفهوم لروية واعية تعمل على ضبط كل أنواع الخطط التي تستهدف الموارد البيئية بما يحقق لها التوازن و الأمن. وخاصة أن كل تحديات العصر تتركز على البيئة السليمة، فقد وجب وضع تخطيط سياحي ساحلي بيئي سليم يتبنى الأسس الآتية: التخطيط و التنمية و حماية البيئة، وإدماج السياحة ضمنهم، إذ كل مخطط يهدف إلى حماية البيئة فهو يخدم السياحة الساحلية بطريقة غير مباشرة وفي هذا الصدد نشير إلى أهم الأعمال التي قامت بها المصالح أو السلطات المحلية بمستغانم و هي كما يلي:

1.1 تثبيت وإعادة تأهيل الكثبان الرملية:

في سنوات التسعينات كانت عملية نزع الرمال بطريقة فوضوية كثيرة جدا عل مستوى ولاية مستغانم خصوصا الكثبان الرملية وأكثرها خطورة على مستوى منطقة المقطع التي تعتبر محمية طبيعية، لكن الدولة تفطنت لهذا الخطر فمنعت هذا النوع من التصرف كأول خطوة، ثم بعد صدور قانون الساحل سنة 2002 قامت بتخصيص مشروع تثبيت الكثبان الرملية بمناطق مختلفة من ساحل الولاية.

وخلال البحث الميداني استفسرت على مدى نجاح هذا المشروع فكان الرد أن إنجاح مشروع مثل هذا صعب نوعا ما لأن إنجاح عملية التشجير على مستوى الكثبان الرملية تستلزم دراسة وتقنيات خاصة، لذا وجه هذا المشروع لمؤسسة عمومية تستحمل نتائجه في حالة فشله، زيادة على ذلك، المؤسسات الخاصة لا تغامر بهذا النوع من

المشاريع للخوف من الخسارة الكبيرة ونقص الكفاءة من جهة أخرى، لذا فرضت على مؤسسة عمومية، وهنا نفهم أن الدولة لها إرادة في تحمل عبء المشاريع الصعبة لمصلحة البيئة ومن أهم الأعمال التي نذكرها:

أ- تحسين وتقوية الكثبان الرملية:

تمت هذه العملية على مستوى 150 هكتار وذلك بإعادة تشجير الكثبان الرملية وهي مقسمة كمايلي[1]:

- "المقطع 25 هكتار
- وريعة، صابلات 20 هكتار
- غابة بور حمة 37 هكتار
- راس إيفي 68 هكتار

قدر مبلغ هذا المشروع بحوالي 18 مليون دينار جزائري مع ضمان نجاح المشروع لمدة سنة"[2].

ب- تثبيت الكثبان الرملية:

تمت إعادة التشجير للكثبان الرملية على مستوى حوالي 56 هكتار وذلك ب:

- الحجاج 53 هكتار
- بن عبد المالك رمضان من الجهة الشرقية لشاطئ الشلف ب 3 هكتار

وقدرت العملية بحوالي 11,76 مليون دينار جزائري وتم نجاح هذا المشروع بنسة 80%.

هذه المشاريع التي ذكرناها لتثبيت الكثبان الرملية كانت من إقتراح مديرية البيئة إذ خلال البحث الميداني إلتمست مدى وعيهم بخطورة تهديد الساحل أو الشواطئ في حالة ما إذا لم يتم المحافظة على الكثبان الرملية، كما قاموا برفض بعض المشاريع التي أقترحت على الشريط الساحلي، إلا أن بعضها تم إنجازها رغم الإعتراض الشديد من قبلهم، حيث تم إنشاء مركب سياحي تابع لمديرية المجاهدين غرب شاطئ وريعة وتم نزع كثيف للرمال لإنجاز هذا المشروع، إضافة إلى أن هذا المركب ليس ضمن مخطط منطقة التوسع صابلات، وريعة. وفي نفس سياق التشجير قامت محافظة الغابات من جهتها بتعزيز الغابات على الشريط الساحلي وتقويتها ومن أهم مشاريعها تذكر مايلي:

[1] محافظة الغابات لولاية مستغانم، فيفري 2010
[2] محافظة الغابات لولاية مستغانم، فيفري 2010

- تشجير مساحة 55 هكتار على مستوى غابة بورحمة و20 هكتار على مستوى غابة خروبة ضمن برنامج 2004.
- شريط أخضر بسيدي معمر وبن عبد المالك رمضان.
- تم تشجير10 هكتار بمنطقة التوسع السياحي للميناء الصغير التابعة لبلدية سيدي لخضر.

كما هناك مشاريع مستقبلية تتمثل في إنشاء حدائق للترفيه على مستوى بعض الغابات لم يتم تحديدها بعد[1].

الصور:08-09-10

أشغال اعادة التشجير على مستوى سيدي المنصور

أشغال اعادة التشجير على مستوى اوريعة

المصدر: محافظة الغابات لولاية مستغانم، فيفري 2010

[1] مديرية البيئة بولاية مستغانم فيفري 2010

2.1 دراسات ومشاريع تنتظر الإنجاز

1.2.1 مشاريع لإنجاز محطات لتصفية المياه المستعملة بالساحل:

كون المياه المستعملة تعتبر العامل الاول في تلويث مياه البحر ارتأينا الى الجهود التي قامت بها الدولة لحل هذه المشكلة فتوصلنا الى النقاط التالية

- إقترحت مديرية البيئة إعادة النظر للمياه المستعملة التي تصب مباشرة في البحر خصوصا الجهة الغربية من الولاية التي تعتبر خطر على المصطافين بصابلات و وريعة، وذلك بوضع مشروع لجمع وتصفية المياه القذرة وضخها إلى مسافات بعيدة شرق الميناء وكذا إعادة شبكة الصرف الصحي بالجهة الغربية من صلامندر.
- إنشاء دراسات في إيطار حماية المنطقة الرطبة للمقطع من المياه المبتذلة عن المجمعات الحضرية القريبة من المنطقة مثل كدادرة بفرناكة وبني يحي بعين نويسي.
- إقتراح محطتين للتطهير الصحي من طرف المخطط الموجه للتهيئة والتعمير لمستغانم و مزغران و صيادة.
- معالجة المياه المستعملة للمراكز الحضرية سيدي علي و سيدي لخضر و واد الخير حيث ترمى المياه المستعملة لهذه الأخيرة بواد الشلف الذي يصب مباشرة في البحر، أما سيدي لخضر وسيدي علي تصب مياهها بواد العبيد الذي يصب أيضا بالبحر.
- برنامج دراسي يتعلق بأعمال حماية المناطق الساحلية لمستغانم من طرف مديرية الأشغال العمومية، والدراسة يتكفل بها " مخبر للدراسات البحرية ".

2.2.1 محاولة التحكم في النمو الحضري بساحل مستغانم:

"الوزن البشري، الاقتصادي و الاماكن السياحية على المستوى الاقليمي او المحلي تبرر بان العوامل المتعلة بالادارات و المهن و السائح و سكان المكان المستقبل، تستطيع أن تنشيء نظام انتاجي للسياحة الساحلية و هذا التحليل يتم بعملية تكامل مختلف هذه العوامل"[1]، مع العمل على تجانس كل أدوات التهيئة العمرانية مع الأخذ بعين الإعتبار قانون الساحل، و أهم هذه الوثائق: مخطط شغل الاراضي ، المخطط الموجه للتهيئة والتعمير ومخططات التوسع السياحي. كما جاء في بعض المقررات وتنبه بعض المصالح بالإشارة الى وجوب الحد من التوسعات العمرانية على البلديات التالية: ستيديا و وريعة و مزغران و مستغانم.

[1] WANG Xiaoyu, Le développement du tourisme à Beijing, thèse de doctorat de géographie, Angers, 2008, p10

3.2.1 حماية وإعادة الإعتبار للمصادر والمجالات الطبيعية:

"المجال الساحلي يمكن أن يعتبر كمصدر، و هو مصدر مجالي منتهي لا يمكن استرجاعه، مرغوب فيه جدا و هو قليل، اذن هو ثمين بالمنظور البيئي و الاجتماعي ... "[1]، لذا وجب حماية هذا المجال و هنا بعض التدخلات منها:

- تحويل النشاطات الإقتصادية الملوثة التي تتواجد على الشريط الساحلي والمراكز العمرانية الى أماكن أخرى.
- إنشاء محطات معالجة المياه المستعملة حسب عدد السكان للمجمعات الحضرية المتواجدة ضمن الشريط الساحلي.
- تعزيز التموين بالمياه للبلديات الساحلية عن طريق محطة تحلية مياه البحر بقدرة 200000 م^3/يوم التي هي في طريق الإنجاز ومتواجدة بمنطقة التوسع السياحي الساحلي الشلف[2].
- ترقية النشاطات السياحية والترفيهية على مستوى الشريط الساحلي في ايطار التنمية المستدامة مع دراسة التأثيرات الناجمة عن عمليات تهيئة مناطق التوسع السياحي الساحلي على البيئة.
- تهيئة المناطق الخضراء.
- حماية وتهيئة المناطق الغابية.
- الحد من ظاهرة الحت الهيدرولوجي بعملية التصحيح على مستوى الشعبات والوديان.
- تم غلق وحدتين صناعيتين هي خطر على البيئة نتيجة المخلفات الكبيرة التي تفرزها وهما (وحدة إنتاج الورق تم غلقها سنة 2002 ووحدة التفصيل (أكوتكس) تم غلقها في ماي 2006).

4.2.1 متابعة شواطئ المرخصة للسياحة الساحلية في موسم الإصطياف:

تقوم مصالح البلديات الساحلية بتهيئة شواطئها وتنظيفها خلال كل موسم الإصطياف، إذ تقوم بتخصيص مشاريع الجزائر البيضاء للتنظيف اليومي للشواطئ، كما تعمل على إجراء تحاليل لمياه البحر مرتين في الأسبوع وطبيعة هذه التحاليل هي بيكتيرولوجية وفيزيوكيميائية. وقد تحصلت على بعض الجداول تعرض هذه النتائج لسنتي 2008 و 2009.[(3)]

[1] MEUR-FEREC Catherine, de la dynamique naturelle à la gestion intégrée de l'espace littoral : un itinéraire de géographe, Document présenté en vue de l'Habilitation à Diriger des Recherches, Nantes, 2006, P9

[2] مديرية البيئة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

[3] مديرية السياحة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

الجدول44: مراقبة مياه العوم الفيزيوكميائية من طرف مديرية البيئة لشهر أوت 2009

اسم الشاطئ	عدد المراقبات المنجزة	عدد المراقبات القانونية	المراقبة%	نوعية المياه	
				ملوثة (نوع التلوث)	صافية
سيدي منصور	04	08	50	-	صافية
استيدية	-	-	-	-	-
استيديا شرقا	04	08	50	وجود طحالب – شاطئ متسخ	معكرة
ا وريعة	04	08	50	شاطئ متسخ	صافية
صبلات 1	04	08	50	شاطئ متسخ – تدفق المياه القذرة –وجود طحالب	صافية
صبلات 2	-	-	-	-	-
الصخرة	-	-	-	-	-
الشعابيبة	-	-	-	-	-
بن عبد المالك رمضان 1	04	08	50	وجود طحالب	صافية
بن عبد المالك رمضان 2	-	-	-	-	-
حجاج 1	04	08	50	وجود طحالب – شاطئ متسخ	معكرة
حجاج 2	-	-	-	-	-
الميناء الصغير	04	08	50	وجود طحالب – خشب	معكرة
الميناء الصغير الجهة الشرقية	-	-	-	-	-
عين إبراهيم 1	04	08	50	وجود طحالب – شاطئ متسخ	صافية
عين إبراهيم 2	-	-	-	-	-
سيدي العجال	-	-	-	-	-
سيدي عبد القادر	-	-	-	-	-
بحارة	-	-	-	-	-
شليف	04	08	-	وجود طحالب	معكرة
خروبة	04	08	50	شاطئ متسخ – تدفق المياه القذرة –وجود طحالب	صافية
المجموع	20	80	500		

المصدر: مديرية البيئة لولاية مستغانم، جوان 2011

2. عمليات تهيئة على مستوى منطقة صلامندر:

ذكرنا في الفصول السابقة أن منطقة صلامندر تعرف تركز كبير يؤدي إلى تدهور مباشر للبيئة. وسنحاول أن ننظر إلى الجانب الإيجابي التي عملت على تداركه الدولة ومنها:

1.2 ميناء الصيد والترفيه:

عرف هذا الميناء تأخر في تسليمه مما أدى إلى حضور الوزير بنفسه وفسخ العقد مع الشركة المكلفة بالانجاز لعدم احترامها الآجال المحددة وتسليمه إلى شركة عمومية أخرى مختصة في بناء المنشآت البحرية لإنجازه في أقرب

الآجال، كما تم تخصيص 50 قاربا للترفيه وقد إستفادت صلامندر من عملية تهيئة تابعة لمشروع الميناء، بتهيئة واجهة البحر التي سميت جبهة البحر[1].

3.2 هدم السكنات الفوضوية:

خلال البحث الميداني حاولت أخذ معطيات تفصيلية حول مشروع الميناء وعمليات التهيئة التي استفادت منها منطقة صابلات، فحصلت على معلومة بالنسبة لهم مهمة لأن هناك إرادة تجسدت من طرف السلطات المحلية بهدم السكنات الفوضوية رغم قدمها في المنطقة وذلك لبغية تنظيف المحيط لكي تكون له قيمة سياحية.

4.2 مخطط شغل الأرض يهدف إلى مشاريع سياحية ساحلية بدرجة كبيرة[2]:

تبلغ مساحة منطقة الدراسة 7 هكتار، تقع جنوب مدينة مستغانم بمحاذات ميناء الصيد والترفيه لصلامندر، تقدر عدد السكنات بحوالي 50 سكن، تأوي 435 ساكن، كما توجد مجموعة من التجهيزات تابعة للدولة، ونسبة كبيرة من هذه السكنات متواجدة على الشريط الساحلي 100م. و هي مجهزة بكل شبكات المياه الصالحة للشرب والقذرة و التيارات الكهربائية...إلخ

وأشار المخطط ضرورة إحترام قانون الساحل وتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي ينص على الجانب البيئي واسترجاع القطع الأرضية أو العقارية التي لها مردود إيجابي وتهيئتها بانسجام مع نشاط الميناء وأهم المعايير التي إعتمد عليها المخطط في عملية التهيئة هي:

1. هدم البناءات الموجودة التي تحتل مساحة تقدر ب 12717,4 م^2 للأسباب الآتية:
   - الحالة المتدهورة لهذه البنايات
   - تطبيق قانون 100م المنصوص عليه في قانون الساحل وقانون 200م المنصوص عليه في قانون الميناء.
2. إسترجاع الأراضي المحبوسة التي تقدر ب 23358,80 م^2.
3. تهيئة المنطقة على حسب طابعها التاريخي والسياحي وذلك بخلق مجالات للترفيه، ونشاطات لها علاقة مع البحر.

ومن خلال هذه المعايير تم إقتراح نموذجين من التهيئة، وكلا النموذجين ينص على هدم كلي للعقار الموجود على شريط 100م وتحويل التجهيزات الحكومية، مثل مديرية الأمن الحضري الموجود على هذا الشريط.

[1] مديرية التعمير و البناء بولاية مستغانم فيفري 2011
[2] بلدية مستغانم، ديسمبر 2010

النموذج الأول : هذا الإقتراح يهدف إلى التجانس مع حي صلامندر وينص على:

- تهيئة الطريق الثانوي الذي يؤدي إلى الميناء.
- تحديث الممرات بالمنطقة.
- إنشاء ممر ميكانيكي قرب الساحل لغرض سياحي.
- إنشاء مجموعة من التجهيزات لها علاقة مع البحر منها السياحية.

الجدول 45: برنامج النموذج المقترح الأول لتهيئة منطقة صلامندر بلدية مستغانم سنة 2010

البرنامج	المساحة م^2
موقف السيارات	2490 (100 سيارة)
مقهى 1	3495
مقهى 2	1278
مطعم 1+2	5150
مثلجات 1+2	4020
فضاء للعب	1010
باحة	1930
أراضي خالية	1100
مصلحة أمنية	4570
المجموع	23353

المصدر : بلدية مستغانم، ديسمبر 2010

النموذج الثاني: هذا النموذج يتناسق مع مدينة مستغانم يهدف إلى جلب أكبر عدد ممكن من السياح، وعلى حسب مخطط التهيئة لهذا النموذج به أعمال تهيئة من الطراز العالي تتطلب تقنيات حديثة، وهو عبارة عن ممرات تقسم المنطقة إلى قطع معزولة عن بعضها البعض وهي متصلة كلها بممر رئيسي في الوسط.

الجدول46: برنامج النموذج المقترح الثاني لتهيئة منطقة صلامندر بلدية مستغانم سنة 2010

البرنامج	المساحة م^2
موقف السيارات العمومي	3480 (140 سيارة)
موقف السيارات للعمل	150 (15 سيارة)

مقهى	1970
مقهى	1470
مقهى	1500
مطعم	1250
مطعم	2220
مثلجات	400
فضاء للعب	960
فضاء للعب	970
فضاء للعب	3350
باحة	1250
باحة	730
باحة	1070
باحة	4250
مصلحة الأمن	4570
المجموع	29640

المصدر : بلدية مستغانم، ديسمبر 2010

الشيء الإيجابي في هذا المخطط هو تعويض المباني بفضاءات فارغة وتجهيزات خفيفة اقل ضرر على الساحل كما لها دور سياحي بالدرجة الأولى. أما الجانب السلبي هو عدم العمل بحدود 300م الذي ينص عليه قانون الساحل. وذلك "لاستحالة هدم كل المنطقة"[1].

3. ساحل مستغانم و حماية السياحة الساحلية ضمن مخطط تهيئة الساحل:

يهدف هذا المخطط إلى إعطاء أهم التوصيات والتوجيهات لعملية تهيئة ساحل الغرب الجزائري في إيطار التنمية المستدامة وحماية الساحل كما يضم أهم الشوائب أو النقاط السوداء التي تعرض إليها الساحل والإشارة إلى أهم المحاور الأساسية التي يجب إتباعها عند دراسة أو تهيئة هذا المجال الحساس، كالحد من التوسعات العمرانية وتنمية المناطق الجنوبية أو المجمعات ما وراء الساحل مع تهيئة شبكة الطرقات لتسهيل عملية الولوج أو الوصول إلى المناطق الساحلية بطريقة سريعة وسهلة، وكانت للسياحة حصة الأسد في هذا المخطط نظرا لتميز الساحل الغربي بمؤهلات سياحية ممتازة وسنحاول الإشارة إلى مدى أهمية ولاية مستغانم ضمن هذا المخطط.

[1] بلدية مستغانم، ديسمبر 2010

اذ يشير الى مدى أهمية العامل السياحي بالساحل المستغانمي فأكثر من نصف المشاريع المقترحة بسواحل الغرب أو المتروبول الوهراني هي موجهة إلى ولاية مستغانم وكلها ذات أولوية قوية ماعدا منطقتين منها شاطئ الشلف الذي يعاني من سببين للتلوث: الأول هو واد الشلف الذي يحمل معه مياه بدرجة تلوث كبيرة ويحتاج إلى معالجته من طرف 9 ولايات التي يمر بها، إذ تصب مياهها المستعملة في هذا الواد الذي يصب هو الآخر مباشرة في البحر، والثاني إنشاء محطة لتحلية مياه البحر غرب واد الشلف على مستوى شاطئ سوناكتار (الشلف غرب) و تم الإشارة إليه من هذا المخطط بتحويله، إلا أن هذا المشروع هو في طريق الإنجاز وعل مشارف الإنتهاء وصرفت عليه أموال كثيرة لذا فهذا الإقتراح يستحيل تطبيقه على حسب نظري.

4. أمثلة عن أهم المشاريع المقترحة ذات أهمية إيكولوجية و سياحية ساحلية و إقتصادية

1.4. دراسة وإنشاء ثلاث محطات للتصفية:

لهدف إقتصاد الماء وحماية البيئة الساحلية تم إقتراح إنشاء ثلاث محطات لتصفية المياه المستعملة على مستوى ثلاث بلديات هي: سيدي علي و سيدي لخضر وخضرة واستعمالها لسقي الأراضي الفلاحية. وتقدر قيمة هذه المشاريع 400 مليون دينار جزائري لكل محطة، وينجز هذا المشروع بتناسق المصالح الآتية: ولاية مستغانم، محافظة الساحل، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، البلديات المعنية، وزارة المصادر المائية ووزارة الأشغال العمومية.[1]

2.4. تهيئة ممرات بغابة المقطع:

هذا المشروع يخص الطرق المؤدية إلى الغابات والمقصود هنا غابة المقطع ويساعد هذا المشروع على:

- مراقبة الغابات الساحلية وتكونها.
- محاربة الحرائق والتحكم فيها.
- محاربة المخالفات والإنتهاكات في حق هذه الغابة.
- فتح وتهيئة الممر على طول 5 كلم
- إنشاء مركزين للمراقبة أو برجين.

يكلف هذا المشروع 2,5 مليون دينار للطريق و 300 ألف دينار لمركز المراقبة، أما فيما يخص المصالح المعنية هي: ولاية مستغانم، بلدية فرناكة، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، وزارة الأشغال العمومية، محافظة الساحل، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمديرية العامة للغابات.

[1] مديرية البيئة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

3.4. دراسة وإنشاء غابة للتسلية:

هذا المشروع هو في الحقيقة منطقة للتسلية بجانب الطريق الوطني رقم 11 وبجانب غابة المقطع وشاطئ سيدي المنصور وله أهداف كثيرة منها بيئية و سياحية وتتجلى فيما يلي:

- الحد من التوافد الكثيف على غابة المقطع لتفادي تدهورها.
- إدخالها ضمن الطابع الإيكو سياحي
- إستعمالها من قبل مستعملي الطريق الوطني رقم 11، المصطافين وحتى من سكان مدينة مستغانم لأنها تمتاز بمكان إستراتيجي.

وتكون طبيعة تهيئتها عن طريق إنشاء فضاء اللعب خاص بالأطفال ، لوحات توجيهية، مقهى، مطعم،.... وتمتد هذه الغابة على مساحة 30 هكتار ويقدر المشروع 25 مليون دينار.[1]

4.4 مخطط لتهيئة شاطئ الوريعة :

هذا الشاطئ تابع إلى منطقة التوسع صابلات وريعة، وهو يعاني من ظاهرة التلوث الناتجة عن المياه المستعملة للمجمعة الحضرية للوريعة، وكذا بعض عمليات التهيئة القديمة، شوهت الشاطئ وأشار المخطط إليها ب :

- هدم المحلات المتواجدة بالقرب من الشاطئ.
- هدم المدرجات المصنوعة من الإسمنت المسلح واستبدالها بمدرجات من اللوح.
- تجهيزات بالمرشات، المراحض ومستلزمات المصطافين.
- غرس أشجار على الشريط الساحلي للشاطئ.
- معالجة المياه المستعملة وربطها بمحطات التصفية.
- تنظيف الشاطئ بطريقة مستمرة.

5.4. إعادة تهيئة الواجهة البحرية لصابلات :

يعتبر شاطئ صابلات شاطئ جميل لكن تهيئته الخارجية ليست ملائمة له، لذا أشار هذا المخطط إلى بعض التوجيهات منها:

- إنشاء محلات صغيرة واستبدال المدرجات الإسمنتية بمدرجات من اللوح.

[1] مديرية البيئة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

- غرس أشجار للتزيين والظل وإعادة الإنارة وخلق فضاء للعب.

تم تقييم هذا المشروع ب 75 مليون دينار جزائري[1]

6.4. تهيئة منطقة رأس إيفي :

هذا المشروع يضم معه عدة مشاريع للتهيئة نظرا لأهمية المنطقة ونذكر منها:

- تحديد منطقة التوسع السياحي لرأس إيفي التي تعتبر منطقة حساسة نظرا لعذريتها واحتوائها مناطق أثرية، وقد تكلمنا عن معطيات هذه المنطقة والمخطط المخصص لها في الفصول السابقة إلا أن هناك بعض الإضافات أشار إليها هذا المخطط كضرورة إنشاء دراسات لحماية هذه المنطقة من عملية الحت، وتهيئتها بالتجهيزات السياحية على حسب بيولوجية المكان.
- ترميم المنارة (PHARE) الذي يرجع تاريخه إلى سنة 1878 ويستعمل حاليا لمراقبة السفن التي تقصد ميناء مستغانم وعلى حسب المخطط يمكن إستعماله لغرض سياحي وتعليمي كطريقة الملاحة والتعريف بتاريخ هذه المنارة والمنطقة معا، وذلك بتهيئته لتسهيل لزيارته من قبل السياح مع بناء قاعات للإجتماعات، مقاهي ....
- تهيئة شاطئ بن عبد المالك رمضان الذي يوجد به مدخل حاليا، وأشار المخطط إلى ضرورة تهيئته لتفادي الإستخدام الفوضوي من قبل بعض المصطافين وذلك بإنجاز موقف السيارات لتفادي إستخدام الكثبان الرملية كموقف للسيارات، مع تجهيز الشاطئ بتجهيزات تحد من عملية التلوث، كوضع قمامات، مرشات، مراحض وعدم تسميت الشاطئ.
- دراسة وإنشاء غابة للتسلية التي تقترب كثيرا من الشاطئ وذلك بحسن التسيير على مستوى هذه الغابة وخلق مكان للتعرف والتربية على المحيط والبيئة خاص للأطفال والشباب.

7.4. تهيئة منطقة خروبة :

من أهم النقاط التي تشير إليها هذه الدراسة بمنطقة خروبة هي:

- دراسة وإنشاء مركب للترفيه بغابة خروبة تعطي إنسجام مع المركز الحضري و يمكن سكان المنطقة من قضاء أوقات الراحة.

[1] مديرية البيئة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

- خلق منابر للصيد وركن السفن الصغيرة.
- تهيئة الشاطئ وحمايته من التلوث.
- تعرف منطقة خروبة بضريح الوالي الصالح سيدي محمد المجدوب ونظرا لأهميته التاريخية وزيارته من طرف سكان المنطقة بطريقة مستمرة من الضروري تهيئة هذا الضريح وإعادة الإعتبار له.
- تهيئة واجهة البحر على طول شاطئ خروبة وخلق مساحات خضراء وغرس الأشجار والإنارة.

8.4. تهيئة وحماية واد الشلف:

يقصد بحماية واد الشلف بتجنب صرف المياه القذرة على مستوى الولايات التسعة التي يمر بها وتصفيته من البقايا الملوثة للبحر مع تحويل محطة تحلية مياه البحر التي تتواجد على مستوى الشاطئ وتهيئة الشاطئ في إيطار إيكولوجي واستغلال المحيط الخارجي لواد الشلف لغرض سياحي.

9.4. تهيئة منطقة صلامندر :

في هذا المخطط يشير إلى تهيئة شاطئ صلامندر إلا أنه في الوقت الحالي لا يوجد شاطئ بهذه المنطقة لأسباب ذكرناها في الفصول السابقة، أما فيما يخص الميناء وواجهة البحر فقد أشار إليها المخطط ببعض التوجيهات وهي الآن عبارة عن مشاريع قيد الإنجاز.

10.4. تهيئة منطقة سيدي المنصور :

تم اقتراح ميناء للصيد التقليدي بهذا الشاطئ لكن طبيعة المنطقة لا تسمح بإنشاء مشروع مثل هذا وذلك لقربها من المنطقة المحمية للمقطع، أما فيما يخص تهيئة ضريح سيدي المنصور فلا يجب أن تكون توسعات على حساب الكثبان الرملية نظرا لقربه منها.

11.4 تجديد شبكة المياه المستعملة للمدن مستغانم، مزغران:

عملية تجديد شبكة المياه المستعملة يتبعها إنشاء محطات لتصفية المياه المستعملة ومعالجتها، وإنشاء محطات للضخ على مستوى المناطق التالية: صلامندر، خروبة، وريعة، صابلات، وذلك لضمان الشواطئ التي يتوافد عليها المصطافين من التلوث وحماية الساحل بصفة عامة وإدماج السياحة ضمن التنمية المستدامة[1].

[1] مديرية البيئة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

خلاصة:

رغم النقائص و الأخطاء التي سجلناها في عملية تنمية السياحة الساحلية بولاية مستغانم إلا أنه لا يمكن إهمال دور الدولة والسلطات المحلية في الدور الذي بذلوه، باتخاذ تدابير صارمة في التسيير والمراقبة المستمرة خلال عملية التدخل وسجلنا في هذا الفصل بعض التدخلات على أرض الميدان لحماية الساحل كتثبيت وإعادة الإعتبار للكثبان الرملية التي تكثر على مستوى شواطئ الولاية والتي تم إنتهاكها من قبل، ففرضت الدولة عقوبات صارمة للمخالفين. كما أن هناك مشاريع تنتظر الإنجاز مثل محطات لتصفية المياه المستعملة وضخها إلى أماكن بعيدة لتقليل خطر تلوث البحر، وسلامة المصطافين مع محاولة التحكم في النمو الحضري على حساب الساحل بمدينة مستغانم، وتهيئة المناطق العمرانية القريبة من الساحل مثل منطقة صلامندر التي تعرف عملية تهيئة واجهة البحر مع هدم البنايات القديمة، وتخصيص مخطط شغل الأرض له وجهة سياحية بالدرجة الأولى مع محاولة تخفيف الضغط على الساحل. كما أنه هناك دراسات ومخططات تهدف إلى حماية وإعادة الإعتبار للمصادر والمجالات الطبيعية تشير إلى حماية الغابات وتهيئتها وإنشاء مخططات لكيفية تسيير الشواطئ ومناطق التوسع السياحي.

المراجع المستعملة:

1- MEUR-FEREC Catherine, de la dynamique naturelle à la gestion intégrée de l'espace littoral : un itinéraire de géographe, Document présenté en vue de l'Habilitation à Diriger des Recherches, Nantes, 2006, P9

2- WANG Xiaoyu, Le développement du tourisme à Beijing, thèse de doctorat de géographie, Angers, 2008, p10

3- محافظة الغابات لولاية مستغانم، فيفري 2010

4- مديرية البيئة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

5- بلدية مستغانم، ديسمبر 2010

6- مديرية التعمير و البناء بولاية مستغانم فيفري 2011

7- مديرية السياحة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

الخاتمة العامة

من خلال استعراضنا لكل العناصر السابقة والمرتبطة بإشكالية الموضوع والتي حاولنا الإلمام بكل جوانبها توصلنا إلى:

- عرف القطاع السياحي الساحلي تطورا وانتعاشا كبيرين وهذا في جل أنحاء العالم خاصة الدول المتطورة اقتصاديا، أين تعتبر السياحة الساحلية بها من أهم وسائل الدخل وجلب العملة الصعبة وتبقى القارة الأوروبية الرائد الأول في هذا المجال.
- " الشمال الإفريقي يشغل موضع جواري بالنسبة لأهم الوفود السياحية الساحلية الأوروبية لكن عدم الإستقرار السياسي لهذه القطعة من العالم تترجم المكانة الضعيفة فيما يخص وفود السياح لهذه الجهة من حوض البحر الأبيض المتوسط "[1] على غرار المغرب، تونس ومصر التي عززت إقتصادها بالسياحة.
- و الجزائر من البلدان العربية والإفريقية والمتوسطية التي تعاني من ضعف النهوض بصناعة السياحة الساحلية وذلك من خلال السياسة السياحية الساحلية المنتهجة التي تبدو غير واضحة. فبلادنا لم تتمكن بعد من تحقيق سياسة سياحية ساحلية فعلية كما هو الحال بالنسبة للدول المجاورة: المغرب وتونس. تتجسد من خلال توافد عدد السياح الساحليين بنسة قليلة مقارنة مع الدول المجاورة، بالرغم مما تمتلكه هذه البلدان من معنى السياحة بما فيها الطبيعية و الثقافية و الإقتصادية و التاريخية... و يمكن أن تستغل " الجانب المالي العائد من النفط الذي يمكن إستثماره بنجاح مضمون في هذا المجال وقد بينت الإحصائيات في ميدان السياحة الساحلية أن موانئ الترفيه الواقعة في شمال إفريقيا أصبحت تنافس كثيرا موانئ الترفيه في الحوض الشمالي من البحر المتوسط بسبب صعوبة الحصول على أماكن شاغرة في هذه الموانئ الأخيرة من جهة، وبسبب الفرق الشاسع في الأسعار من جهة ثانية "[2]، وخير مثال على ذلك ولاية مستغانم التي تتربع على 124 كلم من الساحل الذي يمثل خير عينة من الساحل الجزائري إذ يحوي كل أنواع الخاصيات التي يتمتع بها هذا الأخير من شواطئ رملية و غابات ساحلية و موانئ صخور و معالم أثرية ... ، فإذا تطرقنا إلى سياسة السياحة الساحلية بالجزائر فمستغانم جزء من هذا الساحل، وإذا تكلمنا على خواص السياحة، التهيئة و المشاكل التي تواجهها مستغانم، فهذا يعكس تقريبا وإذ صح القول تماما خصوصيات السياحة و أكثرها الساحلية بالجزائر. و قد لاحظنا في السنوات الأخيرة بوادر اهتمام الدولة بهذا القطاع رغم أنه متأخر إلا أنه ينقص فيه الإنسجام مع القطاعات الأخرى، إذ تعتمد

[1] DUHAMEL Philippe et SACAREAU Isabelle, Le tourisme dans le monde, Ed Armand Colin, Paris 1998, p 96

[2] ا.د. التيجاني بشير محمد ، تهيئة التراب الوطني في ابعادها القطرية (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران 2004، ص 107

الجزائر بالدرجة الأولى على السياحة الساحلية، لذا فإن تناسق السياحة مع الساحل شيء مهم ليضمن التنمية المستدامة، والساحل بدوره تأثر كثيرا من التصرفات العشوائية من طرف الأفراد، ما فرض على الدولة وضع مخططات للحد من هذه التجاوزات على أراضي الساحل.

- وولاية مستغانم عرفت تهميشا كبيرا لقطاع السياحة الساحلية في السنوات الماضية نتيجة السياسة التي كانت منتهجة. زامنتها عمليات تشجع على تدهور الساحل كبناء وحدات صناعية و التوسع العمراني و سرقة الرمال... ، و رغم امتلاكها قاعدة صناعية مهمة إلا أنها تزخر بكنوز ومؤهلات سياحية ساحلية يمكن أن تدفعها لمستقبل سياحي ساحلي واعد و تكون قطب سياحي مهم في الغرب الجزائري. غير أن الحركة السياحية الساحلية بها تبقى ضعيفة نظرا لضعف هياكل الاستقبال من جهة و غياب سياسة تنموية لقطاع السياحة الساحلية من جهة أخرى ، ويبقى العامل الأمني واستقراره من أهم العوامل المؤثرة في الحركة السياحية الساحلية في الجزائر خاصة إذا تعلق الأمر بالسائح الأجنبي.

تتميز ولاية مستغانم بإمكانيات سياحية ساحلية هائلة خاصة من الناحية الطبيعية وخصائص إيكولوجية متميزة تؤهل المنطقة لتنشيط هذا القطاع على المستوى المحلي و حتى على المستوى الإقليمي والعالمي. وتبعث على انشاء إتجاهات عديدة ومتنوعة في السياحة الساحلية، فالساحل بشريطه الأرضي والمائي يعرف تنوع في أشكال السواحل والمناظر المختلفة، ومتجانس مع مختلف التضاريس كهضبة مستغانم وجبال الظهرة والسهول، إضافة إلى الغابات والكثبان الرملية التي تغطي معظم سواحل الولاية خاصة الشرقية منها وأقصى غرب الولاية المتمثلة في المقطع الذي يحوى "محمية طبيعية". هذا الثراء الطبيعي دفع الولاية إلى انشاء 16 منطقة توسع سياحي ساحلي محتلة بذالك المركز الثاني بعد ولاية جيجل من خلال العدد إلا أنها لم تستغل كلها أو لم تستعمل بالشكل السليم إذ أن جل المشاريع تركزت في منطقة واحدة والمتمثلة في منطقة التوسع السياحي الساحلي "صابلات وريعة"، أما المناطق الأخرى تستغل شواطئها فقط في موسم الإصطياف، منها ما هو محروس وما هو غير محروس لعدم توفر مدخل إليها أو عامل التلوث، وقد نجم عن إحتياج المصطافين إلى بعض التجهيزات، بناء بعض الهياكل بطريقة عشوائية كسكنات سياحية ومطاعم... ، لم تحترم معايير التهيئة العمرانية مما سيصعب مهمة دراسة المخططات الخاصة بمناطق التوسع السياحي الساحلي التي لم تنجز كلها بعد، ماعدا منطقتي بن عبد المالك رمضان ومنطقة رأس إيفي التي تم تسليمها من قبل شركات أجنبية، أما فيما يخص الهياكل القاعدية رغم توفرها بالولاية إلا أنها قليلة وغير موزعة توزيعا منتظما نتيجة بعض العوامل، منها التضاريس التي كانت عائق خصوصا بالجهة الشرقية لذا

تركزت نسبة كبيرة من هذه الهياكل في الجهة الغربية من الولاية نظرا لقربها من عاصمة الغرب الجزائري وهران إضافة إلى التضاريس الملائمة.

ومن خلال عرضنا وبناءا على دراستنا للمؤهلات الطبيعية من شواطئ و كتل غابات و مناطق رطبة و المؤهلات البشرية و الآثار والمعالم التاريخية و الصناعات التقليدية و المقومات السياحية الساحلية و الفنادق و المطاعم و المخيمات و الوكالات السياحية و الهياكل القاعدية و شبكات الاتصال و شبكة الكهرباء والغاز، وجدنا أن لكل هذه المؤهلات والمقومات السياحية الساحلية دورا مهما في النشاط السياحي من شأنها خلق مجال وفضاء سياحي متميز بالولاية . حيث أن ولاية مستغانم تزخر بالمؤهلات السياحية الساحلية الطبيعية والبشرية والتي تخدم القطاع السياحي وهذا إذا هيئت وسخرت لها مختلف الهياكل القاعدية و التجهيزات السياحية الساحلية والتي من شأنها تلبية طلبات السياح . غير أن الملاحظ من هذه الدراسة هو النقص و العجز في مختلف الهياكل السياحية الساحلية من فنادق ومخيمات، بحيث أقتصر وجودها في البلديات الساحلية خصوصا البلديات الكبرى مثل :مستغانم والتي تتواجد بها أغلب الفنادق في حين تقل وتنعدم في البلديات الأخرى خاصة الريفية والجبلية بالرغم من كونها تملك نفس المؤهلات الطبيعية و التاريخية ، وهذا يرجع إلى النقص الكبير في مختلف الهياكل القاعدية من شبكة الطرق والكهرباء والغاز والتي تعد من ضروريات النشاط السياحي الساحلي.

يمتاز النظام البيئي الطبيعي لولاية مستغانم باتساع المساحة والذي يتميز بالتضاريس المتنوعة الممثلة في سلسلة جبال الظهرة، إضافة إلى وجود سهول وأحواض مائية، و بالمقابل تعرف الولاية مشاكل عديدة أخطرها مشكل التلوث البيئي والذي يعود سببه بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير هذا من جهة ، ومن جهة ثانية، الجانب البيئي كغياب الوعي البيئي لدى السكان وخاصة الذين يقطنون بالمناطق أو البلديات الحساسة للتلوث . وهو الشيء المميز بالولاية بحيث جل أنواع الملوثات الحضرية و الصناعية توجد بالقرب من المياه خاصة واد الشلف أحد أهم الأودية بالولاية والذي تتركز حوله جل المناطق الحضرية .وكل هذه المشاكل التي يعرفها المجال أدى إلى اختلال التوازن البيئي والتقليل من الموارد الطبيعية.

فالمسألة البيئية هي إشكالية جديدة تستدعي تحولا فكريا وسياسيا حقيقيا من شأنه أن يسمح بتحديد الرهانات الخاصة بمناطقنا منها المناطق الساحلية، و الإستجابة سواء للإعتبارات الإقتصادية أو لضرورة ضمان حياة نوعية للسكان الحاليين و أجيال المستقبل، وتراث طبيعي لا يعوض، إذ تخضع هذه الفضاءات إلى ضغوط بشرية قوية تسببت في تدهورها. نتيجة التوسعات العمرانية و الإستغلال السياحي الساحلي الغير المنظم والبنى الإقتصادية في

هذه الفضاءات الهشة إلى جانب التلوث الناجم عنها الذي يؤدي إلى عدم تنمية السياحة الساحلية في بيئة ساحلية سليمة. وتظهر نقائص التسيير البيئي للوعي الضعيف بمشاكل حماية وتثمين هذا التراث، و قد أدى التوسع العمراني بالمناطق الساحلية إلى إنكماش الأراضي خاصة القريبة من الساحل، ما أدى إلى التضييق على مناطق التوسع السياحي أو حتى اكتساح جزء كبير منها. وهذا ما سجلناه بأكبر مجمعة بالولاية و المتمثلة في مدينة مستغانم، فبالإضافة إلى التوسع الكثيف على حساب الساحل تأثرت مناطق التوسع السياحي القريبة من المدينة إذ تسجل نسبة كبيرة من أراضي منطقة التوسع السياحي الخروبة استهلكت لغرض السكن و إقامة مصنع بمحاذات منطقة التوسع السياحي صابلات، ومن هنا لابد أن تتوافق التنمية السياحية مع التخطيط العمراني الشامل، لأن خطة التنمية السياحية تعتمد على بنية المرافق الأساسية وتوفرها قبل البدء في تأهيل أي منطقة وإعدادها إعدادا سياحيا كاملا، كما أن التنمية السياحية يجب أن لا تغير طبيعة المكان أو المركز السياحي، لأن الشكل أو الطابع الفني لهما أهميتهما من الناحية السياحية. ففي كثير من الأحيان تكون السلعة السياحية الحقيقية هي الموقع السياحي بطبيعته الذي يقدم إلى السائح، إلا أن السياحة أوجدت محلات عمرانية لم يكن لها وجود من قبل، كبناء شريط من السكنات السياحية بشاطئ الميناء الصغير أدى إلى عزل الشاطئ عن الكثبان الرملية و هذه العملية يمكن أن تغير من طبيعة المنطقة على المدى البعيد وتؤول إلى ما آلت إليه منطقة صلامندر باختفاء شاطئها نهائيا.

و على هذا الأساس جاء هذا البحث تحت عنوان " **التنمية السياحية المستدامة بالجزائر مع التركيز على السواحل المستغانمية** " مهيكلا من مقدمة عامة و خاتمة عامة و ثمانية فصول هي:

- **المقدمة العامة** و تضمنت تمهيد لموضوع الدراسة مع طرح إشكالية البحث و إبراز الهدف و أهمية هذه الدراسة و مراحل انجازها.
- **الفصل الاول** تحت عنوان "**السياحة بالجزائر (من الفترة الاستعمارية الى الوقت الحاضر)**" و تناولنا فيها السياسة السياحية بالجزائر من عهد الاستعمار حتى وقتنا الحالي مرورا بالمخططات التنموية التي مرت بها الجزائر حيث تأثرت ولاية مستغانم بطريقة مباشرة فيما يخص تنمية السياحة، الناجمة عبر مختلف الأعمال التهيئوية التي قامت بها الجزائر من خلال المحاولات وتنويع المخططات التي دمجت السياحة ضمنها بحصة ضئيلة وإهتمام محتشم تظهر من خلال الدراسة التي قمنا بها، وهذا جلي في أن السياحة في الجزائر لحد الآن لم تعرف نهوض قوي ينعش إقتصادها، أو عمليات تهيئة في إيطار التهيئة العمرانية

التي تهتم بالإقليم وتنظيم المجال، و وضع قطاع السياحة في مكانه دون المساس بالقطاعات الأخرى وضمان مستقبل الأجيال القادمة، أي ما يسمى التنمية السياحية المستدامة، إذ عرفت الجزائر عدة محاولات إبتداءا من عهد الإستعمار الفرنسي الذي إكتشف وجوب السياحة في الجزائر لأنها تتمتع بمقومات سياحية هامة، ثم المحاولات العديدة من خلال المخططات التنموية منذ الإستقلال إلى غاية سنة 1990 تجسدت في بناء بعض الفنادق وتهيئة المناطق السياحية الموروثة و الكبرى مثل سيدي فرج، موريتي، تيبازة في الوسط و السرايدي، الحماديين، القالة بالمنطقة الشرقية والأندلس بوهران. ثم جاء الانزلاق الأمني الذي مس البلاد خاصة في الحقبة 1990 – 2000 الذي أثر بالسلب على هذا القطاع مما كان سبب في تدهور بعض المنشآت وفوضى عارمة أثرت على الساحل من خلال عدم إمكانية المراقبة بالتوسع على حسابه..... أما المرحلة ما بعد سنة 2000 كانت في السنوات الأولى امتداد لنهاية التسعينات وجب على الدولة إحكام المراقبة. كما قامت ببعض المخططات لآفاق 2010 و 2013 ومخطط التنمية المستدامة 2025 إلا أن الواقع غير هذه المخططات أو تجسيدها بجزء ضئيل.

- **الفصل الثاني** تحت عنوان " **وضعية الساحل الحالية بولاية مستغانم**" و قد خصص هذا الفصل لدراسة الساحل بالجزائر بصفة عامة و مستغانم بصفة خاصة و ذلك لارتباط السياحة بولاية مستغانم بشكل كبير مع الساحل فالتنمية المستدامة للمناطق الساحلية بالجزائر تتطلب حسن التسيير لها، بالتوظيف المحكم لمختلف النشاطات في هذا المجال المحدود والحساس جدا، فالمدن الساحلية الجزائرية تعتبر ملتقى لأهم عوامل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة (صيد، صناعة، سياحة، فلاحة ....)، كما أنها مهددة بعملية التوسع العمراني الغير المراقب ومن مجمل هذه العوامل التي ذكرناها نسجل تدهور الساحل تدريجيا مع زيادة حدة التلوث الذي يصعب معالجته ومراقبته ميدانيا اذ " تهيئة الساحل تحتاج إلى نظرة مستقبلية والتي لا يجب أن تكون إلا في إطار مخططات مجالية، هذه المخططات يمكن أن تسمح بتحقيق التناسق بين المحافظة على المجال الطبيعي للساحل من جهة وتلبية اللوازم الإقتصادية وخصوصا السياحية الساحلية منها في إطار التنمية المستدامة "[1]، فالساحل الجزائري لم يكن يحظى بسياسة حماية الساحل و يظهر جليا في تركز السكان به وجل النشاطات الإقتصادية مما نتج عنه إستهلاك واسع للاراضي الساحلية وحتى الفلاحية منها التي تعتبر خصبة وذلك بعمليات التوسعات العمرانية لكثرة الطلب على السكن والعمل بالصناعة كذلك، و مستغانم حسب دراستنا لموضوع الساحل في بعض

[1] BECTET Jean Marie, L'aménagement du littoral, PUF 1987 , P 16

الولايات الساحلية لاحظنا أن ولاية مستغانم تأثرت بنفس الشيء الذي لاحظناه في الولايات الأخرى عبر التراب الوطني إلا أنها وعلى حسب التحليل الشخصي لتأثير الساحل بهذه الولاية سجلنا أن الجهة الغربية إبتداء من عاصمة الولاية تعرف تركز كبير للسكان والتوسعات العمرانية والنشاطات الصناعية، وذلك لتأثير عاصمة الغرب الجزائري وهران عليها، التي تحدها من الجهة الغربية كما أن شبكة الطرق من الجهة الغربية مواتية لهذه التنمية السريعة عكس ما نلاحظه في الجهة الشرقية من عاصمة الولاية فهناك شبكة طرق ضعيفة نوعا ما إضافة إلى عدم تسجيل مشاريع إقتصادية هامة ما عدا الميناء الصغير التابع لبلدية سيدي لخضر وهنا نقف عند هذه النقطة، و هي أن هناك أهمية كبرى في عدم التسرع في التصرف اللامسؤول في هذه الجهة من الولاية والتدخل فيها بصفة عقلانية إذ أن الخطأ في استعمال الساحل لا يمكن تداركه والإهتمام بعامل السياحة مع الأخذ بعين الإعتبار البيئة وتنمية هذا المجال المهم في الإقتصاد الوطني.

- **الفصل الثالث** تحت عنوان " **السياحة الساحلية الجزائرية و حصة ولاية مستغانم منها** " و قد جاء هذا الفصل لربط العلاقة ما بين السياحة و الساحل و ضرب مثال على ولاية مستغانم فبصفة عامة الساحل هو مجال مهدد بدرجة كبيرة في الجزائر مما طرأ عليه من تغيرات في مختلف الميادين (إقتصادية، بيئة...)، اذ المناظر والمصادر الطبيعية للساحل هي المادة الأولية للساحل، فالمخاطر تنجم عن عملية تهيئة عشوائية، كالتوسعات العمرانية و إنشاء الفنادق على شاطئ البحر و وحدات صناعية ملوثة....

مما وجب إلى التفطن إلى حماية هذا الإرث الثمين الذي لا يمكن أن يعوض إذا تم العبث به، وولاية مستغانم تعتبر خير مثال لدراسة السياحة الساحلية بالجزائر لما تزخر به من ساحل متنوع على طول 124 كلم، حيث هناك جهة تعرف تمركز نشاطات إقتصادية كالميناء و وحدات صناعية و تمركز سكاني... ،و من جهة أخرى لازالت تقريبا على حالتها الطبيعية، لذا فالسياحة الساحلية بولاية مستغانم تدخل في عمليتين مختلفتين من التسيير، الأولى: الطريقة التي تدمج فيها السياحة الساحلية بعملية تكاملية بين هذه الظواهر المختلفة منها: الإقتصادية و الإجتماعية و التوسعات العمرانية...إلخ. و الثانية: التسيير العقلاني في إيطار تنمية مستدامة للمناطق الخلابة و التي هي في طريق الإستغلال.

- **الفصل الرابع** تحت عنوان " **خصوصيات السياحة الساحلية بمستغانم** " و المقصود من هذا الفصل هو ابراز أهم الخصوصيات الطبيعية من مناخ و تضاريس مؤهلة للسياحة الساحلية التي تتمتع بها ولاية مستغانم اذ تتميز بمناخ متوسطي أي شبه جاف، و هذا يعني صيف حار على طول الساحل وشتاء

معتدل مع أمطار غير منتظمة ومعدل درجة حرارة يبلغ 25° م ماعدا من 10 إلى 25 يوما ما بين شهري جويلية وأوت أين تهب رياح السيروكو في كل سنة.

تتنوع التضاريس من سهول منخفضة بالمنطقة الغربية زيادة على الهضاب والسهول بالمنطقة الشرقية، ناهيك على إمتداد جبال الظهرة، علما أن منطقة المقطع تعتبر من أهم المناطق الرطبة في الجهة الغربية بحيث تعد ملجأ لاستقبال الطيور المهاجرة، وكذلك الغابات بنسبة 14% من مجموع مساحة الولاية وشريط ساحلي يقدر ب 124,4 كلم ب 20 شاطئ و 15 منطقة توسع سياحي، وللعلم أن مستغانم لها حدود مشتركة مع أربع ولايات غربية تمتد سهولها الغربية على مساحة تصل إلى 680 كم^2 أما هضابها فتتربع على مساحة تصل إلى 560 كم^2 يتراوح إرتفاعها ما بين 100 متر إلى 350 م، أما السهول الشرقية فتمتد على مساحة تقدر ب 340 كم^2 على علو يبدأ من 0 إلى 400م، فيما تحتل جبال الظهرة مساحة 510 كم^2 ويبلغ إرتفاعها 563 م وتتموقع على مسافة 14 كم من شاطئ البحر وتزخر ولاية مستغانم بالعديد من الأماكن التي يمكن أن تجعلها قطبا سياحيا سواء تعلق الأمر بالمناطق السياحية، الشواطئ، المعالم الأثرية والأضرحة و يمكن أن تلعب دور في إستقطاب السياح المحليين الوطنيين أو الخارجين على حسب الطلب[1].

- **الفصل الخامس** تحت عنوان " **الهياكل القاعدية و دورها في تنمية السياحة الساحلية بولاية مستغانم** " و هنا نبرز أهم الهياكل التي تتوفر عليها الولاية و كيفية توزيعها و دورها في السياحة الساحلية بالولاية فرغم ما تملكه ولاية مستغانم من هياكل قاعدية لها دور مهم في النشاط السياحي الساحلي بالولاية، إلا أن من خلال هذه الدراسة تبين أن هناك عدم التوازن في توزيع هذه الهياكل والمنشآت القاعدية بجميع أشكالها داخل الإقليم، وكذالك نقص وعجز في مختلف الهياكل السياحية الساحلية من فنادق و مخيمات وملاحق سياحية أخرى للسياحة وتظهر جليا هذه الهياكل في كثافة شبكة المواصلات بالجهة الغربية من الولاية مقارنة مع الجهة الشرقية. إضافة إلى نقص كبير في هياكل الإستقبال المتمثلة في الفنادق و انعدام النوعية، وتتركز كلها بعاصمة الولاية، وقد تتسبب هذه العوامل في عرقلة تنمية وتطوير السياحة الساحلية بالولاية.
- **الفصل السادس** تحت عنوان " **تهيئة المناطق السياحية الساحلية بمستغانم**" نعرف من خلاله المناطق السياحية الساحلية بولاية مستغانم مع ابراز و ذكر شواطئهان اذ تزخر ولاية مستغانم بمؤهلات طبيعية ثرية مكنها من إحتلال المرتبة الثانية فيما يخص عدد مناطق التوسع السياحي الساحلي ب 16 منطقة بعد

[1] مديرية السياحة بولاية مستغانم، ديسمبر 2011

ولاية جيجل ب 19 منطقة موزعة كلها على الشريط الساحلي، إلا أن توزيع المشاريع عليها غير منظم، إذ ترتكز كلها على منطقة واحدة، المتمثلة في صابلات بحكم مجاورتها لعاصمة الولاية، أما فيما يخص الدراسة لهذه المناطق فشملت المناطق القريبة من أهم المراكز الحضرية أهمها : ستيديا و وريعة و صابلات القريبة من مدينة مستغانم ومزغران و خروبة في الحدود الشرقية لعاصمة الولاية و الحجاج التي تتوضع شمال مدينة الحجاج وعين براهيم والميناء الصغير التابعتين لبلدية سيدي لخضر، كلها في طور الإنجاز ولم تسلم مشاريعها حتى الآن رغم تحديد المدة الزمنية في دفتر الشروط، أما المناطق الأخرى فلم تحضى بمشاريع دراسية، ماعدا منطقتي رأس إيفي وبن عبد المالك رمضان فهي بعيدة عن المراكز الحضرية ونظرا لجمال شواطئها تم تخصيصها للمشاريع من النوع الرفيع و أنشأت بعضها مخططات دراسية من طرف مكاتب دراسات أجنبية أنهيت دراستها وتمت المصادقة عليها، وهي الآن تنتظر الإستثمار. رغم أن هذه المناطق تفتقر لدراسات معينة و عمليات التهيئة، إلا أن شواطئها تستقبل كل عام عددا معتبرا من المصطافين سواء المحروسة أو الغير محروسة، ونسبة إلى الطلب عليها تم إنشاء بعض البنى السياحية بطريقة عشوائية سواء من طرف الخواص أو من طرف الدولة و ذلك لعدم وعي المسؤولين المحليين بمنحهم رخص إستغلال الشواطئ دون علم للنصوص التي تحدد شروط اللإستغلال، لذالك هناك جهود من طرف الدولة لتوعية المسؤولين حول كيفية التعامل مع هذه النصوص التشريعية التي تركز على السير الأحسن للإستغلال و المحافظة على الساحل.

- **الفصل السابع** تحت عنوان " **مناطق التوسع السياحي الساحلي، التوسعات العمرانية وآثارها على السياحة و الساحل المستغانمي**" و يوضح هذا الفصل مدى تأثر الساحل بعمليات التوسعات العمرانية و المنشآت السياحية العشوائية بمناطق التوسع السياحي الساحلي اذ لها أثر مباشر على البيئة الساحلية فالتوزيع الغير منتظم لها أدى إلى تلاحمها وعدم ترك مسافات فاصلة تلبي قانون الساحل، وتهدده في نفس الوقت، إضافة إلى العدد الهائل لهذه المناطق شساعة مساحتها أدى إلى استهلاك مساحة من الأراضي الساحلية كما أن هناك بعض المشاكل الأخرى كعدم تحديد طبيعة ملكيتها، وهناك انتهاكات أخرى يمكن استرجاعها كالبناءات الفوضوية التي طالت مساحات مهمة من الشريط الساحلي منها ما هو لغرض سياحي وما هو لغرض سكن وخير مثال على ذلك منطقة التوسع صابلات التي تعرف كثافة في المشاريع مما يهدد ساحل المنطقة، أما المناطق الأخرى فقد أجريت عليها دراسات لكن لها اتجاه إقتصادي أكثر منه بيئي، فمثلا منطقة التوسع خروبة رغم البناءات والتوسعات العمرانية على حساب الأراضي التابعة لمنطقة التوسع إلا أن المخطط سجل مشاريع كثيفة ونفس الشيء سجلناه بمنطقة

ستيديا، أما فيما يخص المناطق الأخرى من الجهة الشرقية للولاية فهناك عدم احترام للبيئة والقانون الساحلي، ماعدا المخطط الخاص بمنطقة رأس إيفي يعرف نوعا ما تخفيف في استهلاك الأراضي. و قد يرتبط فهم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات " إن التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية"[1]. فتنمية السياحة بمستغانم تأثرت بكل عوامل التنمية الأخرى، مثل تنمية العمران الذي أثر بطريقة غير مباشرة على السياحة، وذلك بعملية التوسعات العمرانية على حساب الساحل الذي هو العمود الفقري للسياحة الساحلية. إذ بتدهوره تتدهور السياحة، إلا أن من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن الساحل يفرض نفسه على السياحة رغم استعماله لأغراض مخالفة أو لأغراض إقتصادية أخرى كالقضاء على مشكل السكن، بناء وحدات صناعية.... إذ استعملت التوسعات العمرانية المخصصة للسكن بطريقة غير مباشرة لإقامات سياحية، كما أن التجهيزات التي أنشأت في المجمعات الحضرية الكبيرة كمدينة مستغانم لتلبية حاجيات السكان القاطنين بها كان لها دور في جلب أعلى نسبة من السياح للشواطئ المحاذية لها. لذا في كل الأحوال لا يمكن أن يكون لتنمية السياحة إيطار خاص بها إلا بإدماجها ضمن تنمية شاملة ترتبط بعوامل تنمية في ميادين أخرى.

- **الفصل الثامن** تحت عنوان " **ايجابيات التنمية السياحية الساحلية بولاية مستغانم** " و لتكون الدراسة أكثر موضوعية لا يمكن اهمال ايجابيات التنمية السياحة الساحلية بالولاية فرغم النقائص و الأخطاء التي سجلناها في عملية تنمية السياحة بولاية مستغانم إلا أنه لا يمكن إهمال دور الدولة والسلطات المحلية في الدور الذي بذلوه، باتخاذ تدابير صارمة في التسيير والمراقبة المستمرة خلال عملية التدخل وسجلنا في هذا الفصل بعض التدخلات على أرض الميدان لحماية الساحل كتثبيت وإعادة الإعتبار للكثبان الرملية التي تكثر على مستوى شواطئ الولاية والتي تم إنتهاكها من بعض المخالفين، ففرضت الدولة عقوبات صارمة على المخالفين. كما أن هناك مشاريع تنتظر الإنجاز مثل محطات لتصفية المياه المستعملة وضخها إلى أماكن بعيدة لتقليل خطر تلوث البحر، وسلامة المصطافين مع محاولة التحكم في النمو الحضري على حساب الساحل بمدينة مستغانم، وتهيئة المناطق العمرانية القريبة من الساحل مثل منطقة صلامندر التي تعرف عملية تهيئة واجهة البحر مع هدم البنايات القديمة، وتخصيص مخطط شغل الأرض له وجهة سياحية بالدرجة الأولى مع محاولة تخفيف الضغط على الساحل. كما أنه هناك دراسات ومخططات تهدف إلى حماية وإعادة الإعتبار للمصادر والمجالات الطبيعية و تشير إلى حماية الغابات وتهيئتها وإنشاء مخططات لكيفية تسيير الشواطئ ومناطق التوسع السياحي الساحلية.

[1] كافي حسين ، رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهظة المصرية، القاهرة 1987 ص 37

واعتمادا على ما جاء في الفصول السابقة من تقييم للوضع البيئي والسياحي بمنطقة الدراسة . قمنا بوضع وتسطير جملة من الاقتراحات والتوصيات التي رأيناها مناسبة والتي يجب أن تقوم بها السلطات المعنية سواءا على المستوى المحلي أو الوطني . ومن أجل الحفاظ على بيئة سليمة للأجيال المقبلة وتتماشى في نفس الوقت مع تحقيق تنمية سياحية الساحلية مستدامة ، و فيما يلي جملة من الاقتراحات و نذكر منها:

01- تهيئة وتثمين الشريط الساحلي لولاية مستغانم باعتبارها أهم دعائم النشاط السياحي الساحلية بالمنطقة· .

02- الحفاظ على الثروة الغابية.في الساحل·

03- تطوير شبكات الاتصال خاصة بالمناطق الساحلية الجبلية المعزولة ·.

04- إنجاز هياكل استقبال ذات مستوى عالي وراقي في السواحل مع مراعاة مبدأ حماية ·البيئة.

05-الإهتمام بالسكان باعتبارهم أهم عنصر في التنمية السياحية الساحلية وذلك من خلال تحسيسهم ونشر الوعي السياحي وسطهم وتوعيتهم بأهمية البيئة السليمة في ظل المشاكل البيئية التي يواجهها العالم اليوم ، وذلك عن طريق وضع لوحات إشهارية وتثقيف الجماهير بحملات إعلامية مركزة لإظهار أهمية السياحة الساحلية..

06- تنمية قطاع السياحة الساحلية مع المحافظة على البيئة و الساحل

07- اعادة الاعتبار لمناطق التوسع السياحي الساحلي

08- اعادة النظر في المخططات الخاصة بمناطق التوسع السياحي الساحلي خصوصا تلك التي لا تحترم القوانين المتعلقة بحماية الساحل

09- التصدي للنزع العشوائي للكثبان الرملية بالسواحل

10- تحويل الوحدات الصناعية القريبة من مناطق التوسع السياحي الساحلي و البحر

11- تصفية مياه الصرف الصحي قبل رميها في البحر

12- الحد من التوسعات العمرانية العشوائية على حساب الساحل

و اخيرا يمكن أن تكون ولاية مستغانم ولاية نموذجية في مجال السياحة الساحلية على المستوى الوطني لكن يجب أن يكون هناك تخطيط سليم يولي الى البيئة و الساحل اهتماما كبيرا مع تطبيق قوانين حماية الساحل و المناطق السياحية الساحلية و الايكولوجية .

المراجع المستعملة:

1- ا.د. التيجاني بشير محمد ، تهيئة التراب الوطني في ابعادها القطرية (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران 2004

2- كافي حسين ، رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهظة المصرية، القاهرة 1987

3- BECTET Jean Marie, L'aménagement du littoral, PUF 1987

4- DUHAMEL Philippe et SACAREAU Isabelle, Le tourisme dans le monde, Ed Armand Colin, Paris 1998,

قائمة المراجع المستعملة

أولا : المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب والمؤلفات:

1. أ.د. التيجاني محمد بشير ، تهيئة التراب الوطني في ابعادها القطرية (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران 2004
2. أ.د التيجاني محمد البشير ، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1987م
3. أ.د التيجاني محمد البشير ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2000
4. المدني احمد توفيق ،كتاب الجزائر، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984
5. د. بوقصاص عبد الحميد ، النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية
6. كافي حسين ، رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهظة المصرية، القاهرة 1987
7. د. غلاب محمد السيد ، د. الجوهري يسرى ، جغرافية الحضر، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001

ب.الأطروحات و الرسائل

8. بركاني رشيد: تنمية السياحة في ولاية مستغانم،رسالة مهندس دولة تحت اشراف د.بشير تيجان،معهد الجغرافيا،1991، جامعة وهران
9. بخيرة أحمد، "الاستثمار السياحي في ساحل مستغانم و انعكساته، دراسة حالة منطقة التوسع السياحي صابلات" رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية، تحت اشراف د.غضباني طارق جامعة وهران، 2006
10. بزة صالح:تنمية السوق السياحية بالجزائر"دراسة حالة ولاية المسيلة"، رسالة لنيل شهادة ماجستير تحت اشراف د.فرحي محمد،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة
11. بلقندوز لكحل، حميد نسيم، التموين بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي بمدينة مستغانم، مذكرة مهندس دولة الجغرافيا، تحت اشراف د. لصقع موسى، جامعة وهران 2010
12. جرورو محمد، عزوز بوشحمة أحمد:"ميناء مستغانم، نشاطاته و دوره الإقليمي"، رسالة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية،2010 جامعة وهران
13. لشهب احمد:السياسة السياحية بالجزائر (1962-1982)،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،تحت اشراف :جبايلي محل العين، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،1985، جامعة الجزائر

14.محمدي عز الدين:التطور السياحي بالجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف:د.بلاطة مبارك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2002

15.هدير عبد القادر: واقع السياحة في الجزائر و افاق تطورها، رسالة لنيل شهادة ماجستير، تحت اشراف:د.طيب ياسين، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2006

ثانيا : المراجع باللغة افرنسية

أ. الكتب والمؤلفات:

16.BELHAMISSI Moulay : histoire de mostaganem, 2 édition SNED, alger , 1982

17.BENYOUCEF Brahim, ANALYSE URBAIN élément méthodologie, OPU, 1995

18.COTE Marc, L'ESPACE ALGERIEN, OPU, Algérie, 1983

19.DUHAMEL Philippe et SACAREAU Isabelle, Le tourisme dans le monde, Ed Armand Colin, Paris 1998

20.HEDDAR Belkacem, role socio-economique du tourisme, OPU, 1988

21. HAJIEJ Ali, LE GRAND ALGER, OPU, Algérie, 1994

22.HAMIDO Rachid, le logement :un défit, OPU et ENAL

23.HAMIDO Rachid, le logement :un défit, OPU et ENAL, 1989

24.MOHAMED CHERIF Fatima Zohra, L'activité portuaire et maritime de l'Algérie, OPU SEDJARI Ali (1999), Aménagement du territoire et développement durable, L'Harmattan, Maroc,

25.SELLAL Mokhtar, production touristique, SNED, Alger, 1980

26.SEMMOUD Bouziane, introduction a la géographie des grandes villes, édition du temps, France, 2001

27., Alger 2004

28.Tessa Ahmed: : Economie touristique et aménagement territoire Opu 1993

ب.الاطروحات و الرسائل

29. APHING-KOUASSI N'dri Germain, le tourisme littoral dans le sud-ouest ivoirien, thèse de doctorat de géographie, côte d'ivoire, 2001

30.BACHIR BEY Smain et BOUJELLEL Samia, potentialités et perspectives de développement du tourisme a Mostaganem, mémoire d'ingénieur, département de géographie université d'Oran

31.BENZINA Hayat, tourisme international : tendances mondiales et perspectives pour l'Algérie, magister en science économie, Oran, 2006-2007

32.BERRIANE Mohamed, TOURISME NATIONAL ET MIGRATIONS DE LOISIRS AU MAROC, thèse de doctorat en géographie, France

33. CHOBLET Claire: ESPACE LITTORAL ET DECISION D'AMENAGEMENT, thèse de doctorat, géographie, université de Nantes, France, 2005

34. DUVAL Mélanie, Dynamiques spatiales et enjeux territoriaux des processus de patrimonialisation et de developpement touristique, Thèse de doctorat de Géographie, France, 2007

35. FAYE Ibrahima Birame Ndébane, Dynamique Du Trait De Côte Sur Les Littoraux Sableux De La Mauritanie A La Guinee-Bissau (Afrique De L'ouest) : Approches Regionale Et Locale Par Photo-Interpretation, Traitement D'images Et Analyse De Cartes Anciennes, Docteur De L'universite De Bretagne Occidentale, 2010

36. GHODBANI Tarik, Environnement et littoralisation dans l'Ouest algérien, Préparée en cotutelle entre l'Université d'Oran et l'Université de Paris 8 pour obtenir le grade de docteur, 2009,

37. GRIMES Said, le tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral « Cas de la ville de Jijel », thèse de magister en urbanisme, unv de Constantine

38. HOUIMLI Ezzeddine, les facteurs de résistance et de fragilité de l'agriculture littorale face a l'urbanisation : Le cas de la région de Sousse Nord en Tunisie, these de doctorat en Sciences et architecture du paysage, Versailles, 2008

39. HEROUARD Florent, habiter l'hôtel, these de doctorat en aménagement de l'espace, urbanisme, paris est, 2008,

40. MEUR-FEREC Catherine, de la dynamique naturelle à la gestion intégrée de l'espace littoral : un itinéraire de géographe, Document présenté en vue de l'Habilitation à Diriger des Recherches, Nantes, 2006

41. ROBERT Samuel, La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat en géographie, France, 2009,

42. VINCENT Andreu-Boussut,(L'aménageur, le touriste et la nature sur le littoral de l'Aude (France), modèles de gestion, pratiques touristiques et enjeux environnementaux), these de doctorat de geographie, France, 2004

43. WANG Xiaoyu, Le développement du tourisme à Beijing, thèse de doctorat de géographie, Angers, 2008

ج. المنشورات و المقالات

44. Assistance a la mise en œuvre des plans d'aménagement côtier − Métropole d'Oran

45. BECTET Jean Marie, L'aménagement du littoral, PUF 1987 ? P 16Rapport du haut comité consultatif de la population et de la famille, la population en Algérie, édition artistique, France, 1960, p13, tomeIII

46. Conseil national économique et social: avant projet rapport " contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme, Alger, Novembre 2000

47. CESARACCIO M., THOMAS Y.F., DIAW A.T. et OUEGNIMAOUA L. (2004) - Impact des activités humaines sur la dynamique littorale : prélèvements de sables sur le site de Pointe Sarène, Sénégal. *Géomorphologie : relief, processus, environnement*, n° 1, p. 55-64.

48. Et PASKOFF R. (1996) Aménagement du littoral et protection de l'environnement en France. *L'information géographique*, vol. 60

49. ECONOMIA, revue de l'economie et de la finance, N°2, juiller 2007

50. Monographie mostaganem 2007
51. Monographie mostaganem 2011
52. Plan directeur d'Aménagement et d'Urbanisme de Mostaganem 2006
53. S.N.A.T 2025
54. SRAT Nord Ouest 2007

الملاحق

1- مفاهيم عامة حول الموضوع:

نحاول في هذا العنصر إدراج بعض التعريفات لبعض المفاهيم و الآراء و المصطلحات الواردة في هذه الدارسة.

1.1 مفهوم البيئة :يقصد بمصطلح البيئة أنها كل ما يحيط بالإنسان من مكونات عضوية حية مثل : النباتات و الحيوان ، ومكونات غير عضوية غير حية كالصخور و المياه و التي يؤثر فيها الإنسان ويتأثر بها"[1] .

إلا أن التفاعل بين هذين المكونين متبادل ومستمر ويشكل جزءا من عناصر البيئة الطبيعية المتداخلة و المعقدة ، والبيئة بلغة الجغرافيا هي المكان أو الإطار الذي يتمثل في ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حية متعددة الأشكال و الأنواع ، وبما تزخر به السماء من الشمس هي مصدر الحياة لكوكب الأرض.

2.1 مفهوم التنمية المستدامة :

لقد توصلت الندوة الثانية لهيئة الأمم المتحدة سنة 1992 ب ريو ديجانيرو والمعروفة » بقمة الأرض « إلى أن التنمية المستدامة هدف من الضروري الوصول إليه بحيث لا يمكن تجاوز مشاكل الفقر والتخلف دون إعتماد مفهوم حديث للتنمية ينصف الدول النامية ويلعب دورا فعالا في عملية التقدم ويبقي في نفس الوقت على التوازن بين النمو الإقتصادي والنمو البيئي"[2].

غير أننا نجد ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة تعاريف كثيرة نابعة من خلفيات مهنية متباينة ، وتلافيا للدخول في هذه التفاصيل النظرية نؤكد على أن الحفاظ على سلامة الأنظمة البيئية لا يعني بأي شكل من الأشكال إيقاف العمليات التنموية الجديدة، لأنه من المستحيل الفصل بحسم بين المشاكل البيئية و المشاكل الإقتصادية لأن الإنماء الإقتصادي سيظل شرطا حيويا مسبقا، أي أن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة تتطلب أخذ الإعتبارات البيئية والإقتصادية بالحسبان، وكخلاصة فإن" التنمية المستدامة تمثل علاقة توفيقية بين المحافظة على سلامة الأنظمة البيئية من جهة والتنمية الإقتصادية من جهة أخرى".[3]

3.1 مفهوم السياحة :

ولقد أختلف مفهوم السياحة والتعاريف الخاصة بها باختلاف الأزمان والإختصاصات ففي التعريف اللغوي: كلمة سياحة مشتقة من الفعل الثلاثي ساح وهو يدل على جملة من المعاني مثل : السيولة والجريان ، الذهاب والسير و الرجوع من مكان إلى مكان.

---

[1] يحي إبراهيم وآخرون ، جغرافية البيئة والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان - ، 2004 ، ص187/ 188

[2] يحياوي هادية ، السياحة والتنمية بالجزائر ،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة- دورة 2003 ، ص12.

[3] د.علاوة بو حلواش، التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية بين التأييد و المعارضة، مجلة وادي الرمال، علوم الارض و التهيئة،جامعة منتوري قسنطينة، العدد رقم 7، جانفي 1999، ص155.

أما إصطلاحا فالسياحة تعني :التنقل من اقليم إلى اقليم آخر طلبا للتنزه والإستطلاع أو الكشف.

و حسب منظمة العالمية للسياحة، فالسياحة تتضمن الأنشطة التي يقوم بها المسافر إلى وجهات خارج محيطهم الإعتيادي على أن لا تزيد مدة الزيارة عن سنة وتكون بغرض الترفيه أو قضاء الأعمال التجارية أو أي أغراض آخرى . وهذا يعني أن السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان إقامته وبين الأشخاص الذين يقيمون بهذا المكان وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح.

وباختلاف نظر الباحثين تعددت التعاريف المتعلقة بالسياحة ، فالجغرافيون يعرفونها على أنها هجرة مؤقتة ،أما الإقتصاديون فينظروا إليها كاستهلاك الخدمات البيئية ، في حين يعرفها الإجتماعيون كوقت فراغ مخصص للراحة والترفيه والتنمية الثقافية . بينما يركز البعض على دورها في تنمية العلاقات الدولية ويعتبرها الكثيرون عنصر مهم من العناصر التنمية المستدامة وقد حاول العديد من الباحثين تقديم تعريف للسياحة يكون جامعا وشاملا إلا أنه وقع إختلاف بين هذه التعاريف إنطلاقا من الإختلاف في التخصص العلمي وعناصر السياحة في حد ذاتها (مكان ، وظيفة ، متعة ، ثراء ....).

4.1 السائح:

السائح سواء كان محليا أو دوليا هو ذلك الشخص الذي يقضي ليلة واحدة على الأقل في مسكن خاص أو جماعي في المكان الذي يزوره . ويمكن إعتبار الأشخاص المسافرين سياحيا للأغراض التالية:

- الأشخاص الذين يسافرون من أجل الترويح والمتعة و الإستجمام أو العلاج.
- الأشخاص المسافرين من أجل حضور مؤتمرات أو إجتماعات أو ممثلين لأغراض أخرى.
- رجال الأعمال .
- الطلبة و الشباب في بيوت الإقامة بالأجر أو في المدارس الداخلية .

ونستقصي من مفهوم السائح الأشخاص:

- الواصلون بعقد أو بغير عقد لشغل وظيفة أو الإلتحاق بأي عمل
- الواصلون للإقامة الدائمة .
- المقيمون في منطقة مجاورة للحدود و الأشخاص الذين يستوطنون في منطقة ما ويعملون في منطقة أخرى. .
- الرحلات التي تقل عن 24 ساعة كالرحلات البحرية والرحلات السريعة و المسافرين العابرون وهناك

تعريف الإتحاد الدولي لمنظمات السفر الرسمي (LOUTO) والتي حاليا تسمى منظمة السياحة العالمية(OMT) الذي قدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة في روما سنة » 1963 السائح هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد لفترة تزيد عن 24 ساعة على ألا تتحول هذه الإقامة إلى إقامة دائمة. »

5.1 مفهوم التنمية السياحية:

يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي . وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها البعض ومتداخلة تقوم على محاولة عملية وتطبيقية للوصول إلى الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من الإطار الطبيعي والإطار الحضاري ، والمرافق الأساسية السياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة . وإستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المسطر في برامج التنمية وتحقيق التوسع في المرونة الواجب توفرها في تضافر القطاعات الإنتاجية المختلفة كما تؤدي التنمية السياحية إلى تبسيط أنظمة البيئة في بعض الأحيان ويكون من نتائج ذلك الحد بشكل كبير من خيارات الأجيال القادمة للتمتع بالموارد الطبيعية ، لذا فالمطلوب حاليا التوجه إلى نمط جديد من التنمية والذي يجمع بين الإنتاج وحماية البيئة ألا وهي التنمية السياحية المستدامة.

6.1 مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

التنمية السياحية المستدامة هي أداة لتوجيه التنمية في جل المجالات الإقتصادية ، الإجتماعية والثقافية وإدارة عقلانية للموارد البيئية حفاظا على قدرة هذه الأخيرة على الإستجابة لمتطلبات الأجيال القادمة خصوصا في ظل المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم في الوقت الحالي وهذا نتيجة الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

ومن هذا المنطلق فالتنمية المستدامة هي نمط من التنمية والتي تجمع بين الإنتاج وحماية الموارد وتعزيزها وربطها سوية مع توفير أسباب العيش الملائمة بشكل عادل للمجتمع » أي بمعنى التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. »

ومن هذا المفهوم يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية لكي نضيف له صفة الإستدامة من خلال إعتبارات عملية فالتنمية السياحية المستدامة هي عملية إشباع حاجيات السائحين الجسدية والنفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في إحتياجاتهم من الإستمتاع بالبيئة أي هي التنمية التي تضع في إعتبارها نوع جديد من العدالة والمساواة بين الأجيال في التمتع بالموارد الطبيعية وبالتالي الإعتماد على الطبيعة وليس إستغلالها.

ولتحقيق هذه التنمية يجب التقيد بجملة من الإجراءات نذكر منها:

- وضع آليات وبرامج للتنسيق بين المجموعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية وكل متعاملي القطاع السياحي بهدف ضمان حماية الطبيعة والمحافظة على الثقافات المحلية خاصة منها المظاهر التقليدية للمجتمعات.
- تحديد ووضع معايير خاصة بالبيئة ثابتة وواضحة وإلزامية وتطبيقها في إنجاز المشاريع والتجهيزات السياحية(خاصة المركبات السياحية والفنادق)
- وضع قوانين لتعميم مبدأ التسيير البيئي ضمن الصناعة السياحية وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يرتكز عليها النشاط السياحي.
- تشجيع إستعمال التقنيات للمحافظة على المحيط البيئي
- إلزام المؤسسات السياحية بالقيام بتقييم دوري للوضع البيئي والتغيرات التي تطرأ على النظم الإيكولوجية خاصة الهشة منها
- توظيف وسائل الإعلام والإتصال للتعريف بالمشاكل البيئية وكيفية تفاديها والتعريف بالمعايير الواجب مراعاتها
- إدراج التربية البيئية ضمن مناهج التدريس والتعليم
- تشجيع البحث العلمي في هذا المجال وذلك من خلال تخصيص مراكز تسهل عملية الباحثين وتحفيزهم ماديا ومعنويا

ومن خلال كل هذا يتضح لنا الإرتباط الوثيق بين السياحة والبيئة حيث يدعم كل منهما الآخر ، فلا يمكن للسياحة أن تقوم على قاعدة من الموارد الطبيعية الهشة ، كما لا يمكن حماية البيئة إذا لم تضع التنمية في إعتباراتها الحفاظ على توازن هذا النظام.

7.1 مفهوم التخطيط السياحي:

إن التطور الكبير الذي عرفه قطاع السياحة في جل أنحاء العالم بتعدد أنماطه وأنواعه قد يكون له الأثر السلبي على إقليم يحدث فيه لذلك من الضروري وضع تخطيط سليم وتسيير محكم لهذا التطور من أجل تحقيق تنمية سياحية متوازنة وناجحة.

1.7.1 تعريف التخطيط السياحي:

"يعرف التخطيط السياحي على أنه رسم صورة تقديرية ومستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة . ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية

سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية"[4]

2.7.1 مقومات التخطيط السياحي:

إن كل تخطيط سياحي يجب أن يقوم على مبدأين أساسيين هما:

المبدأ الأول : يجب القيام بمسح تفصيلي لخصائص المنطقة المهتم بها ، إجراء دراسة شاملة لكافة المقومات التي تحتويها تلك المنطقة ثم تحديد مواقع الجذب السياحي و الإمكانات السياحية القائمة لتنميتها وتطويرها.

المبدأ الثاني : دراسة التوجهات المستقبلية للقطاع السياحي ، وهي مبنية عل تنبؤات تحدد من خلالها وبدقة مميزات ومتطلبات السياح الذين نستهدفهم و بالتالي يمكننا تمييز الإتجاهات الجديدة في الطلب السياحي، وأخذ بعين الإعتبار عند وضع مختلف الإستراتيجيات التنموية

3.7.1 أهمية التخطيط السياحي وأهدافه:

يلعب التخطيط السياحي دورا بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي ، وذلك لكونه منهج علمي لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره أنماطه . فهو يوفر إطار عمل مشترك لإتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويزود الجهات المسؤولية بالأساليب و الإتجاهات التي يجب أن تستهلكها مما يسهل عملها ويوفر كثيرا من الجهد الضائع.

كما أن التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية القطاع السياحي وتنسيق عملها، ويقلل من إزدواجية القرارات و الأنشطة المختلفة ، مما يساعد على إنجاز الأهداف العامة و المحددة لهذا النشاط.

"لهذا فإن التخطيط السياحي يتأثر بالتقلبات السياسية و الإجتماعية و الطبيعية أكثر من تأثره بعوامل الإنتاج و القوى الإقتصادية المختلفة"[5]

ولقد أثبتت العديد من التجارب في العديد من دول العالم أنه يمكن تحقيق عائدات سياحية دائمة من خلال إعتماد التخطيط السياحي السليم و المناسب ، ويمكن لهذه العائدات أن تتضاعف في حال إستمرار التخطيط الواعي و الناضج الذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة و البعيدة المدى ، وكذلك رسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.

[4] د /نور الدين هرمز ، التخطيط السياحي و التنمية السياحية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ،العدد 3 ، سنة 2006 ، ص14.
[5] نور الدين هرمز، مصدر سابق ، ص15

- ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية و العشوائية
- تشجيع القطاعين العام والخاص على الإستثمار في مجال التسهيلات السياحية أينما كان ذلك ضروريا .
- مضاعفة الفوائد الإقتصادية و الإجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الإستثمار والإدارة لأقل حد ممكن
- الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية الناذر منها.
- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الإستخدامات المناسبة في المواقع السياحية
- تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بشكل مطلوب في المناطق السياحية
- المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة
- توفير التمويل من الداخل و الخارج اللازم لعمليات التنمية السياحية
- تنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي
- التأكيد على التنمية المستدامة التي تتصف بأنها تستوعب الأجيال الحاضرة و الأجيال القادمة وتأخذ في الحسبان الظروف الثقافية و الإقتصادية معا ، وحق هذه الأجيال في التمتع بالتراث الحضاري الوطني

2-قرارات و قوانين متعلقة بالموضوع

حماية الساحل و البيئة

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1428 الموافق أوّل يوليو سنة 2007 يعيّن السّيد بوشنتوف غريب، مديرا للضرائب في ولاية سعيدة.

وبالنتيجة، تصحّح هذه الصفة أيضا في الفهرس - الصفحة 2، العنوان الأخير.

(الباقي بدون تغيير)

قرارات، مقرّرات، آراء

وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 10 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 27 مايو سنة 2007، يحدّد قائمة الإيرادات والنفقات المسندة لحساب التخصيص الخاص رقم 113-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية".

إن وزير الماليّة،

ووزير التهيئة العمرانية والبيئة،

- بمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 06-176 المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 25 مايو سنة 2006 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 95-54 المؤرّخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدّد صلاحيات وزير الماليّة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 01-08 المؤرّخ في 12 شوّال عام 1421 الموافق 7 يناير سنة 2001 الذي يحدّد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة،

- وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 04-273 المؤرّخ في 17 رجب عام 1425 الموافق 2 سبتمبر سنة 2004 الذي يحدّد كيفيات سير حساب التّخصيص الخاص رقم 113-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية"،

يقرّران ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 3 من المرسوم التّنفيذيّ رقم 04-273 المؤرّخ في 17 رجب عام 1425 الموافق 2 سبتمبر سنة 2004 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد قائمة الإيرادات والنفقات المسندة لحساب التّخصيص الخاص رقم 113-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية".

المادّة 2 : طبقا لأحكام المادّة 3 من المرسوم التّنفيذيّ رقم 04-273 المؤرّخ في 17 رجب عام 1425 الموافق 2 سبتمبر سنة 2004 والمذكور أعلاه، فإن إيرادات الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية هي :

- الرسوم النوعية المحدّدة بموجب قوانين الماليّة،
- حاصل الغرامات المحصلة بعنوان المخالفات لقانون حماية الساحل والمناطق الشاطئية،
- التعويضات بعنوان النفقات الناجمة عن مكافحة التلوث المفاجيء الناتج عن تسرب مواد كيميائية خطيرة في البحر،
- الهبات والوصايا،

2 – **مديرية السياسة البيئية الصناعية**، وتنظم على النحو الآتي :

أ – المديرية الفرعية للمنتجات والنفايات الخطرة وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب المواد والمنتجات الكيماوية الخطرة،

2 – مكتب النفايات الخاصة والخاصة الخطرة.

ب – المديرية الفرعية للمؤسسات المصنفة وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب الإجراءات المطبقة على المؤسسات المصنفة،

2 – مكتب متابعة ومراقبة المطابقة البيئية للمؤسسات المصنفة.

ج – المديرية الفرعية للتكنولوجيات النظيفة وتثمين النفايات والمنتجات الفرعية وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب ترقية استعمال التكنولوجيات النظيفة،

2 – مكتب ترقية تثمين النفايات والمنتجات الفرعية الصناعية.

د – المديرية الفرعية لبرامج إزالة التلوث الصناعي والأخطار الصناعية وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب متابعة برامج إزالة التلوث الصناعي،

2 – مكتب متابعة مخططات الوقاية من الأخطار الصناعية.

3 – **مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمواقع والمناظر والساحل**، وتنظم على النحو الآتي :

أ – المديرية الفرعية للحفاظ على الساحل والوسط البحري والمناطق الرطبة وتتكون من ثلاثة (3) مكاتب :

1 – مكتب متابعة حماية الساحل،

2 – مكتب متابعة حماية الوسط البحري،

3 – مكتب متابعة حماية المناطق الرطبة.

ب – المديرية الفرعية للحفاظ على النظومات البيئية الجبلية والسهبية والصحراوية وتثمينها وتتكون من ثلاثة (3) مكاتب :

1 – مكتب متابعة وتثمين النظومات البيئية

ج – المديرية الفرعية للمواقع والمناظر والتراث الطبيعي والبيولوجي وتتكون من ثلاثة (3) مكاتب :

1 – مكتب الواقع والمناظر،

2 – مكتب متابعة التراث الطبيعي والبيولوجي،

3 – مكتب متابعة المساحات الخضراء.

4 – **مديرية تقييم الدراسات البيئية**، وتنظم على النحو الآتي :

أ – المديرية الفرعية لتقييم دراسات التأثير وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب دراسة مطابقة دراسات التأثير،

2 – مكتب تحليل وتقييم دراسات التأثير.

ب – المديرية الفرعية لتقييم دراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب دراسات الخطر،

2 – مكتب الدراسات التحليلية البيئية.

5 – **مديرية التوعية التربوية البيئية والشراكة**، وتنظم على النحو الآتي :

أ – المديرية الفرعية للتوعية والتربوية البيئية وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب التحسيس البيئي،

2 – مكتب التربية البيئية.

ب – المديرية الفرعية للشراكة من أجل حماية البيئة وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب ترقية الشراكة مع الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية،

2 – مكتب الشراكة مع الجمعيات والمتعاملين الاقتصاديين.

المادة 3 : تضم المديرية العامة لتهيئة وجاذبية الإقليم ما يأتي :

1 – **مديرية الاستشراف والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم**، وتنظم على النحو الآتي :

أ – المديرية الفرعية للدراسات والمخططات الاستشرافية وتتكون من مكتبين (2) :

1 – مكتب متابعة الدراسات العامة لتهيئة

أ) الأنشطة البحرية على السواحل أو الموانىء أو مصبات الأنهار بما في ذلك أنشطة مصايد الأسماك، والتي تشكل وسيلة رئيسية من وسائل كسب الرزق للأشخاص المعنيين،

ب) المنافع السياحية في المنطقة المعنية،

ج) صحة سكان السواحل ورفاه المنطقة المعنية بما في ذلك صيانة الموارد البحرية الحية والحياة البرية.

5 - "المنظمة" : وهي المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية.

المادة 3

عندما تمارس دولة ساحلية ما حقها في اتخاذ إجراءات وفقا للمادة الأولى، فمن الواجب تطبيق الأحكام الآتية :

أ) قبل اتخاذ أية إجراءات، تبدأ الدولة الساحلية بالتشاور مع الدول الأخرى المتأثرة بالحادثة البحرية، ولا سيما دولة أو دول العَلَم،

ب) تقوم الدولة الساحلية بدون تأخير بتبليغ الإجراءات المقترحة إلى أي أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تعرفهم الدولة الساحلية أو أخطرت بهم أثناء المشاورات، من ذوي المصالح التي ينتظر أن تتأثر اعتياديا بتلك الإجراءات. وعلى الدولة الساحلية أن تراعي أية آراء قد يقدمها هؤلاء لها،

ج) قبل اتخاذ أية إجراءات، يجوز للدولة الساحلية التشاور مع خبراء مستقلين يختارون من قائمة تحتفظ بها المنظمة،

د) في الحالات العاجلة جدا التي تتطلب إجراءات فورية، يجوز للدولة الساحلية أن تتخذ الإجراءات التي تفرضها الحالة العاجلة بدون إخطار أو استشارة مسبقين، أو بدون متابعة ما بدأته من مشاورات،

هـ) تبذل الدولة الساحلية، قبل اتخاذ هذه التدابير وأثناء تنفيذها، كل ما في وسعها لتفادي تعريض الحياة البشرية لأي خطر، ولتقديم أية مساعدة قد يحتاج إليها المكروبون، وكذلك لتيسير إعادة طواقم السفن إلى أوطانهم في الحالات المناسبة وعدم خلق أية عراقيل في ذلك الصدد،

و) تبلّغ الإجراءات المتخذة تطبيقا للمادة الأولى بدون تأخير إلى الدول المعنية وإلى الأشخاص

المادة 4

1 - توضع قائمة الخبراء المشار إليها في المادة الثالثة من الاتفاقية الحالية وتستكمل تحت إشراف المنظمة، وتقرر المنظمة اللوائح اللازمة والمناسبة المتعلقة بها، بما في ذلك تحديد المؤهلات المطلوبة.

2 - يجوز للدول الأعضاء في المنظمة ولأطراف هذه الاتفاقية ترشيح خبراء لإدراجهم في القائمة. وتدفع رواتب هؤلاء الخبراء من قبل الدول التي تستعين بهم على أساس ما قدموه إليها من خدمات.

المادة 5

1 - ينبغي أن تتناسب الإجراءات التي تتخذها الدولة الساحلية وفقا للمادة الأولى مع الأضرار الفعلية أو المحدقة.

2 - ينبغي ألا تتجاوز هذه الإجراءات حدود ما هو لازم بصورة معقولة لبلوغ الغاية المحددة في المادة الأولى، وأن تتوقف حالما يتحقق ذلك، ومن الواجب ألا تمس هذه الإجراءات دون داع بحقوق ومصالح دولة العَلَم أودول أخرى أو أي أشخاص طبيعيين أو اعتباريين معنيين.

3 - وعند النظر فيما إذا كانت الإجراءات تتناسب مع الأضرار، يتعين مراعاة ما يأتي :

أ) مدى الأضرار الوشيكة واحتمالات وقوعها في حالة عدم اتخاذ تلك الإجراءات،

ب) احتمالات فعالية تلك الإجراءات، و

ج) مدى الأضرار التي قد تنجم عن تلك الإجراءات.

المادة 6

يلزم أي طرف يقدم على اتخاذ إجراءات مخالفة لأحكام الاتفاقية الحالية ويتسبب في الإضرار بالآخرين، بدفع تعويض عن الأضرار الناجمة عن الإجراءات التي تتجاوز ما هو ضروري اعتياديا لبلوغ الغاية المذكورة في المادة الأولى.

المادة 7

وباستثناء ما نص عليه بصورة محددة، فإن الاتفاقية الحالية لا تتضمن ما يخل بأية حقوق أو واجبات أو امتيازات أو حصانات قائمة، أو يحرم

– إذا استدعت ذلك حاجة إنشاء مشروع ذي مصلحة وطنية يصادق على مراجعات المخطط الساري المفعول في نفس الظروف والاشكال المنصوص عليها لاعداد مخطط شغل الاراضي.

المادة 38 : تضبط عند الاقتضاء إجراءات الاعداد والموافقة على مخططات شغل الأراضي وكذلك محتوى المستندات المتعلقة بها عن طريق التنظيم.

القسم الرابع

قوام الاراضي المعمرة والقابلة للتعمير

المادة 39 : يتمثل قوام الاراضي المعمرة والقابلة للتعمير كما تحددها أدوات التهيئة والتعمير، من الاراضي التي يقتضيها التشريع حسب طبيعتها القانونية.

المادة 40 : يمكن البلدية، في إطار تطبيق أدوات التهيئة والتعمير، أن تكون محفظة عقارية قصد إشباع حاجاتها للاراضي من أجل البناء.

يخضع تسيير هذه المحفظة العقارية للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

المادة 41 : تتكون المحفظة العقارية البلدية من :

– الاراضي التي تملكها البلدية

– الاراضي المقتناة في السوق العقارية.

– الاراضي المتحصل عليها من ممارسة حق الشفعة طبقا للتشريع المعمول به،

المادة 42 : تعد البلدية، من أجل إنجاز برامجها الاستثمارية المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، برنامجا لاقتناء الأراضي منسجما مع مخططات التنمية البلدية والولائية والوطنية.

الفصل الرابع

احكام خاصة تطبق على بعض الاجزاء من التراب الوطني

المادة 43 : يخضع الساحل والاقاليم التي تتوفر على مميزات طبيعية او ثقافية أو تاريخية بارزة وكذلك الاراضي الفلاحية ذات المردود الفلاحي العالي أو الجيد للأحكام الخاصة أدناه.

القسم الأول

الساحل

المادة 44 : يضم الساحل بالنظر إلى هذا القانون كافة الجزر والجزيرات وكذلك شريطا من الأرض عرضه الادنى ثمانمئة (800) متر على طول البحر ويشمل :

– كافة الأراضي ومنحدرات التلال والجبال المرئية من البحر والتي لاتكون مفصولة من الشاطىء بسهل ساحلي.

– السهول الساحلية التي يقل عرضها عن ثلاثة (3) كيلومترات.

– كامل الغابات التي يوجد جزء منها بالساحل كما هو محدد أعلاه.

– كامل " المناطق الرطبة " وشواطئها على عرض ثلاثمئة (300) متر بمجرد ما يكون جزء من هذه المناطق على الساحل كما هو محدد أعلاه.

المادة 45 : يجب أن يحافظ التوسع العمراني بالساحل على المساحات، وأن يبرز قيمة المواقع والمناظر المميزة للتراث الوطني الطبيعي والثقافي والتاريخي للساحل والبيئات اللازمة للتوازنات البيولوجية، ويجب أن يتم هذا، طبقا لأحكام شغل الاراضي.

يمنع كل بناء على قطعة أرض تقع على شريط من منطقة عرضه 100 متر ابتداء من الشاطىء، وتقاس هذه المسافة أفقيا من نقطة أعلى المياه.

غير أنه يمكن الترخيص بالبناءات أو النشاطات التي تتطلب الجوار المباشر للمياه.

يحدد التنظيم كيفيات تطبيق هذه المادة.

القسم الثاني

الأقاليم ذات الميزة الطبيعية والثقافية البارزة

المادة 46 : تحدد وتصنف الأقاليم التي تتوفر إما على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة والتاريخية والثقافية وإما على مميزات ناجمة عن موقعها الجغرافي والمناخي والجيولوجي مثل المياه المعدنية أو الاستحمامية، طبقا للأحكام التشريعية التي تطبق عليها.

المادة 47 : تضبط النصوص التشريعية والتنظيمية الالتزامات الخاصة التي تطبق على المناطق المشار إليها في المادة أعلاه، في مجال استخدام الاراضي وتسييرها لاسيما فيما يخص البناء والموقع والخدمة واقامة البنايات والهندسة وطريقة التسييج وتهيئة محيط التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي وحمايته وتنميته.

3-قوانين التهيئة و التعمير

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 02 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988، المعدل والمتمم، والمتعلق بالتخطيط،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990، والمتعلق بالبلدية،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990، والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في أول جمادى الاولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990، المتضمن التوجيه العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

الفصل الاول

مبادىء عامة

المادة الاولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الاراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للاراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، وأيضا وقاية المحيط والاوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادىء وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.

المادة 2 : يجري استغلال وتسيير الاراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل الاطار المبني في إطار القواعد العامة للتهيئة والتعمير، وأدوات التهيئة والتعمير المحددة في هذا القانون.

الفصل الثاني

القواعد العامة للتهيئة والتعمير

المادة 3 : مع مراعاة الاحكام القانونية والتنظيمية الخاصة بشغل الأراضي وفي غياب أدوات التهيئة والتعمير تخضع البنايات للقواعد العامة للتهيئة والتعمير المحددة في المواد أدناه من هذا الفصل.

المادة 4 : لاتكون قابلة للبناء إلا القطع الارضية :

– التي تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون هذه القطع داخل الاجزاء المعمرة للبلدية،

– التي تكون في الحدود المتلائمة مع القابلية للاستغلالات الفلاحية عندما تكون موجودة على أراض فلاحية.

– التي تكون في الحدود المتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الاثرية والثقافية.

تضبط كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 5 : عدا المواصفات التقنية المخالفة، لايمكن تشييد أي بناء أو سياج داخل الاجزاء المعمرة من البلدية إلا اذا ابتعد بأربعة أمتار على الاقل من محور الطريق المؤدي إليه وفي حالة وجود هذه البنايات أو السياجات من الصلب من قبل على جانب من الطريق يعتبر محور الطريق كانه يبعد بأربعة أمتار عن السياجات أو البنايات الموجودة.

المادة 6 : لايمكن أن يتجاوز علو البنايات في الاجزاء المعمرة من البلدية متوسط علو البنايات المجاورة وذلك في إطار احترام الاحكام المنصوص عليها في التشريع المعمول به وخاصة مايتعلق بحماية المعالم التاريخية،

يجب أن يكون علو البنايات خارج الاجزاء المعمرة منسجما مع المحيط،

يحدد التنظيم كيفيات تطبيق هذه المادة وكذا معاملي شغل الاراضي والمساحة المبنية.

المادة 7 : يجب أن يستفيد كل بناء معد للسكن من مصدر للمياه الصالحة للشرب، كما يجب أن يتوفر على جهاز لصرف المياه يحول دون رمي النفايات على السطح.

المادة 8 : يجب تصميم المنشآت والبنايات ذات الاستعمال المهني والصناعي بكيفية تمكن من تفادي رمي النفايات الملوثة وكل العناصر الضارة خارج الحدود المنصوص عليها في التنظيم.

المادة 9 : يجب تنظيم استغلال المحاجر ومواقع التفريغ بكيفية تضمن بعد الاستغلال أو نهاية فترة الاستغلال صلاحية استعمال الاراضي وتعيد للموقع مظهره النظيف.

الفصل الثالث

أدوات التهيئة والتعمير

القسم الاول

أحكام عامة

المادة 10 : تشكل أدوات التعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الاراضي وتكون أدوات التهيئة والتعمير وكذلك التنظيمات التي هي جزء لا يتجزأ منها قابلة للمعارضة بها أمام الغير.

لايجوز استعمال الاراضي أو البناء على نحو يتناقض مع تنظيمات التعمير دون تعريض صاحبه للعقوبة المنصوص عليها في القانون.

المادة 11 : تحدد أدوات التهيئة والتعمير التوجيهات الاساسية لتهيئة الاراضي المعنية كما تضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح، من جهة بترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى، تعيين الاراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة والبنايات المرصودة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة والنشاطات والمساكن وتحدد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الاخطار الطبيعية.

المادة 12 : يمكن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخطط شغل الاراضي أن يضم مجموعة من البلديات تجمع بينها مصالح اقتصادية واجتماعية أو بلدية أو بالنسبة لمخطط شغل الاراضي جزءا من بلدية.

يحدد الوالي المختص إقليميا، في حالة مجموعة من البلديات بقرار منه وباقتراح من رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية، بعد مداولة من المجالس الشعبية المذكورة، مخطط تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو مخطط شغل الاراضي.

وفي حالة أراضي بلدية تابعة لولايات مختلفة تحدد محيطات تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي بقرار مشترك من الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات الإقليمية.

المادة 13 : يتكفل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي ببرامج الدولة والجماعات الاقليمية والمؤسسات والمصالح العمومية، وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وعلى مخطط شغل الاراضي.

المادة 14 : ينشر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي للمصادقة عليهما باستمرار في الامكنة المخصصة عادة للمنشورات الخاصة بالمواطنين التابعين للادارة، وتلتزم السلطة التي وضعتهما باحترام محتواهما.

المادة 15 : يجب استشارة الجمعيات المحلية للمستعملين والغرف التجارية والفلاحية والمنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي.

القسم الثاني

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

المادة 16 : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الاساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الاراضي.

المادة 17 : يتجسد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في نظام يصحبه تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية.

المادة 18 : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

– يحدد التخصيص العام للاراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.

– يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الاساسية.

– يحدد مناطق التدخل في الانسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

4–قوانين أخرى

1652 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 52 15 جمادى الاولى عام 1411 هـ

قـوانـين

قانون رقم 90 – 29 مؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق اول ديسمبر سنة 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور،

– وبمقتضى الامر رقم 64 – 244 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1384 الموافق 22 غشت سنة 1964، المتعلق بالمطارات والارتفاقات لفائدة الأمن،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – 62 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1385 الموافق 26 مارس سنة 1966، المتعلق بالمناطق والمواقع السياحية والنصوص اللاحقة،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الاجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الامر رقم 67 – 281 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967، المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 43 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975، المتضمن قانون الرعي،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 ديسمبر سنة 1975، المعدل والمتمم، والمتضمن القانون المدني،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975، المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 79 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975، والمتعلق بدفن الموتى،

– وبمقتضى الامر رقم 76 – 29 المؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976، والمتعلق بامتلاك وتسيير ملك سكة الحديد،

– وبمقتضى الامر رقم 76 – 48 المؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1396 الموافق 25 مايو سنة 1976، المتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية،

– وبمقتضى القانون رقم 82 – 02 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982، المعدل والمتمم، والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983، المتعلق بحماية، البيئة،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الوافق 13 غشت سنة 1983، المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984، المتضمن النظام العام للغابات،

– وبمقتضى الامر رقم 84 – 02 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1404 الموافق 8 سبتمبر سنة 1984، المتضمن تعريف الأملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها الموافق عليه بموجب القانون رقم 84 – 19 المؤرخ في 6 نوفمبر سنة 1984،

– وبمقتضى الامر رقم 85 – 01 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1405 الموافق 13 غشت سنة 1985، الذي يحدد انتقاليا قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها والموافق عليه بموجب القانون رقم 85 – 08 المؤرخ في 12 نوفمبر سنة 1985،

– وبمقتضى القانون رقم 86 – 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986، المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 03 المؤرخ في 27 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987، والمتعلق بالتهيئة العمرانية،

5- أهم القوانين والمراسيم السياحية في الجزائر

-الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1385 الموافق لـ 26 مارس سنة 1966 يتعلق بالمناطق والأماكن السياحية.

-المرسوم رقم 66-75 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1385 الموافق لـ 4 أفريل سنة 1966 يتضمن تطبيق الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1385 الموافق لـ 26 مارس سنة 1966 يتعلق بالمناطق والأماكن السياحية.

-المرسوم رقم 81-298 مؤرخ في 3 محرم عام 1402 الموافق 31 أكتوبر سنة 1981 يعدل ويتمم المرسوم رقم 66-75 المؤرخ في 4 أفريل سنة 1966 والمتضمن تطبيق الأمر 66-62 المؤرخ في 26 مارس سنة 1966 والمتعلق بالمناطق والأماكن السياحية.

-المرسوم رقم 88-232 مؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1409 الموافق لـ 5 نوفمبر سنة 1988

-القانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه .

-القانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة :

-القانون رقم 03-02 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003 يحدد القواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ :

-القانون رقم 03-03 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية :

-المرسوم التنفيذي رقم 04-81 مؤرخ في 22 محرم عام 1425 الموافق 14 مارس سنة 2004، يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للسياحة :

-المرسوم التنفيذي رقم 04-111 مؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 13 أبريل سنة 2004 ، يحدد شروط فتح ومنع الشواطئ للسباحة .

-المرسوم التنفيذي رقم 04-112 مؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 13 أفريل سنة 2004، يحدد مهام اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطئ للسباحة وتنظيمها وكيفيات سيرها.

-المرسوم التنفيذي رقم 04-113 مؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 13 أفريل سنة 2004 يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها.

-المرسوم التنفيذي رقم 04-274 مؤرخ في 20 رجب عام 1425 الموافق 5 سبتمبر سنة 2004، يحدد شروط الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة وكيفيات ذلك.

-المرسوم التنفيذي رقم 04-421 مؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1425 الموافق 20 ديسمبر سنة 2004، يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة للإدارات المكلفة بالسياحة والثقافة في مجال منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.

-المرسوم التنفيذي رقم 07-86 مؤرخ في 21 صفر عام 1428 الموافق 11 مارس سنة 2007، يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.

6- الاستمارة

رقم الاستمارة..... **يوم / /**

المكان:.....

1- السن

2- مكان الازدياد.....

3- المهنة.....

4- الجنس.....

5- الحالة العائلية : متزوج....أعزب.....مطلق.....

6- ما هي وسيلة تنقلك: سيارة أجرة .....حافلة.....راجلا.....أخرى.....

7- الدخول الى هذه المنطقة: جيد.....صعب.....متوسط.....

8- هل تتردد دائما الى هذه المنطقة: نعم.....لا.....

9- أنت تأتي الى هذه المنطقة : وحدك.....مع العائلة.....مع الاصدقاء.....

10- تحب أن تكونتجهيزات سياحية هنا: نعم.....لا.....

11- اذا نعم ما نوعها.....

12- تحب أن تقيم في: فندق.....بنقالوهات.....سكنات قريبة من البحر.....التخييم.....

13- تحب الشواطئ الرملية أو الصخرية.....

14- تحب المجيء الى الشواطئ: كل يوم.....نهاية أسبوع.....أو تقيم.....

7- الاستثمار

1- استمارة حول المشاريع

المشروع: فندق.....مطعم.....أخرى

مساحة المشروع:.....

قدرة الاستقبال:.....

مدة الانجاز:.....

عدد العمال:.....

2- استمارة حول الاستثمار:

مستثمر..... شركة خاصة..... شركة عمومية.....

الاصل الجغرافي للمستثمر: خاص.....عمومي.....خارجي.....

قيمة المشروع.....

ملك المشروع: خاص.....عام.....شراكة.....

8- الاشكال البيانية المهمة

المخطط رقم: 03

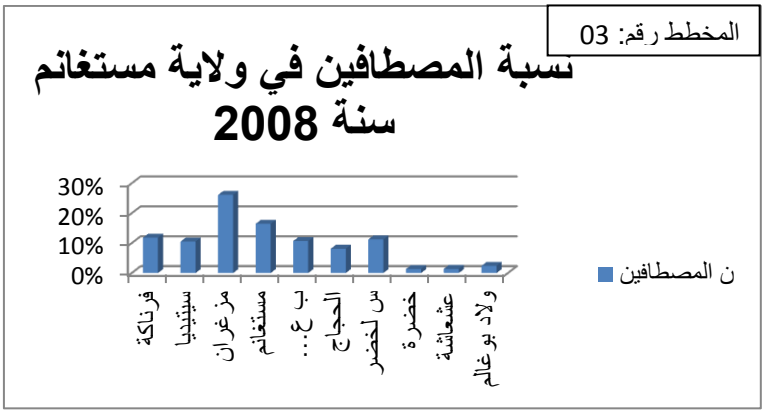

المخطط رقم:04

المخطط رقم: 05

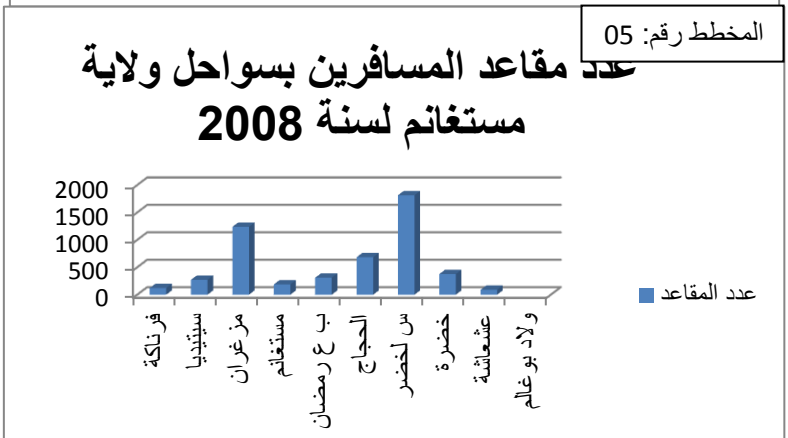

المخطط رقم: 06

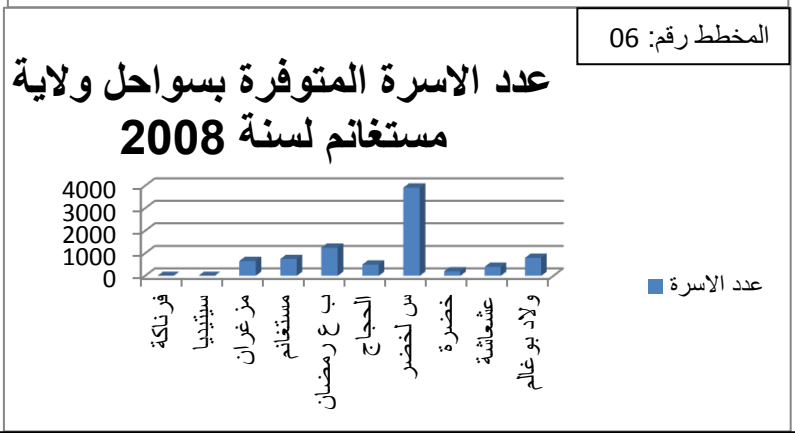

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية مستغانم، جوان 2011

فهرس الخرائط

عنوان الخريطة	رقم الخريطة	الصفحة
التوزيع الجغرافي للبلدان السياحية بحوض البحر الابيض المتوسط لسنة 1990	01	05
البنية التضاريسية لولاية مستغانم	02	35
الاطار الاداي و الساحلي لولاية مستغانم	03	37
ساحل مستغانم	04	39
توزيع السكن بالتجمعات الحضرية الساحلية لولاية مستغانم حسب احصاء 2008	05	43
توزيع شبكة الطرق بولاية مستغانم لسنة 2008	06	84
توزيع مناطق التوسع السياحي الساحلي بولاية مستغانم	07	99

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
توزيع طاقات الإيواء السياحي في سنة **1962**.	01	17
برنامج المخطط الثلاثي (**1967-1969**)	02	20
المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول (**1980 – 1984**)	03	21
الإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)	04	22
توزيع التدفقات السياحية في الجزائر من سنة **1990** إلى **1999**	05	23
مساحة المنطقة الساحلية حسب البلديات بولاية مستغانم سنة 2010	06	36
السكان بالبلديات الساحلية المستغانمية حسب إحصاء **2008**	07	42
توزيع حضيرة السكن بالتجمعات الحضرية الساحلية لولاية مستغانم حسب احصاء سنة 2008	08	44
مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم سنة **2011**	09	45
توزيع وحدات القطاع العام بولاية مستغانم	10	46
الأحواض الهيدرولوجية بولاية مستغانم	11	71
المعدل الشهري للتساقطات بمستغانم	12	73
درجة الحرارة المسجلة على مستوى ولاية مستغانم	13	73
مصادر المياه المعدنية	14	78
شبكة الطرق بالولاية سنة **2010**	15	83
شبكة الطرق الوطنية بالولاية سنة 2010	16	83
محطات ضخ المياه المستعملة سنة 2010	17	89
توزيع الفنادق بولاية مستغانم سنة 2010	18	90
المطاعم بولاية مستغانم لسنة 2010	19	92
وكالات السفر بولاية مستغانم لسنة 2010	20	93
توزيع عدد المرافق التسلية بولاية مستغانم سنة 2010	21	93
توزيع مناطق التوسع السياحي بولاية مستغانم	22	98

الشواطئ المرخصة للإصطياف بسواحل ولاية مستغانم لسنة 2011	**23**	**109**
المسافات الفاصلة بين مناطق التوسع السياحي الساحلي بولاية مستغانم سنة 2011	**24**	**115**
شغل مناطق التوسع السياحي للساحل المستغانمي سنة 2011	**25**	**117**
الإستثمار السياحي بصابلات سنة 2005	**26**	**120**
شغل المساحات المبنية في منطقة التوسع السياحي الساحلي (خروبة) سنة 2011	**27**	**124**
طبيعة شغل الأرض لمنطقة خروبة الساحلية سنة 2011	**28**	**124**
التجهيزات المقترحة في المتغيرة الأولى بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة"	**29**	**125**
التجهيزات المقترحة في المتغيرة الثانية بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة"	**30**	**126**
السكنات بمنطقة ستيديا الساحلية لسنة 2008	**31**	**127**
شغل الأرض بمنطقة ستيديا لسنة 2008	**32**	**127**
عمليات التهيئة حسب الاقتراح الاول بمنطقة استيديا سنة 2011	**33**	**128**
عمليات التهيئة حسب الاقتراح الثاني بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "استيديا" سنة 2011	**34**	**129**
برنامج التهيئة في منطقة التوسع رأس إيفي حسب المخطط سنة 2010	**35**	**130**
تأثير المشاريع السياحية على الساحل المستغانمي	**36**	**131**
مصفوفة تبين التأثير على البيئة في ولاية مستغانم	**37**	**133**
توزيع التجهيزات المقترحة بن عبد المالك رمضان حسب التأثير على البيئة	**38**	**135**
المصانع بولاية مستغانم سنة 2010	**39**	**140**
طبيعة إستعمال المساكن بصلامندر وخروبة	**40**	**142**
شغل المساكن بصلامندر لسنة 2008	**41**	**142**
شغل المساكن بخروبة لسنة 2008	**42**	**143**
توزيع المصطافين عبر شواطيء ولاية مستغانم 2010	**43**	**145**
: مراقبة مياه العوم الفيزيوكميائية من طرف مديرية البيئة لشهر أوت 2009	**44**	**156**
برنامج النموذج المقترح الأول لتهيئة منطقة صلامندر بلدية مستغانم سنة 2010	**45**	**158**
برنامج النموذج المقترح الثاني لتهيئة منطقة صلامندر بلدية مستغانم	**46**	**158**

فهرس الأشكال و الرسومات البيانية

عنوان الشكـل	رقم الشكل	الصفحة
علاقة السياحة بالمجال	01	**53**
أسباب تعميرالساحل	02	54
دور البيئة في العمليات الإقتصادية والسياحة	03	56
نسبة المصطافين في ولاية مستغانم سنة 2008	04	200
نسبة السكان بساحل ولاية مستغانم سنة 2008	05	200
عدد مقاعد المسافرين بسواحل ولاية مستغانم لسنة 2008	06	200
عدد الأسرة المتوفرة بسواحل ولاية مستغانم لسنة 2008	07	200

فهرس الصور

عنوان الصـورة	رقم الصورة	الصفحة
تفريغ المياه المستعملة في البحر دون معالجة بمحاذات شاطئ صابلات، مستغانم	01	32
مصب المقطع بولاية مستغانم	02	40
مصب وادي الشلف بولاية مستغانم	03	40
ظاهرة الحت بالمنطقة الشرقية من ساحل مستغانم	04	41
شاطئ اوريعة بولاية مستغانم	05	60
قناة تصريف المياه القذرة و مصب تفريغها مباشرة على شاطيء خروبة سنة 2011	06	125
قناة تصريف المياه القذرة و مصب تفريغها مباشرة على شاطيء خروبة سنة 2011	07	125
أشغال اعادة التشجير على مستوى اوريعة	08	153
أشغال اعادة التشجير على مستوى سيدي المنصور	09	153
أشغال اعادة التشجير على مستوى سيدي المنصور	10	153

فهرس المحتويات

المـــــحـــــتـــــــــوى	الصفحة
مقدمة عامة	3
1. تمهيد	4
2. الإشكالية	6
3. أهمية الدراسة	08
4. أسباب إختيار الموضوع	09
5. أهداف الدراسة	09
6. منهجية البحث	09
1.6 مرحلة البحث النظري	09
2.6 مرحلة البحث الميداني	09
3.6 مرحلة معالجة المعطيات	10
7. هيكلة المذكرة	10
8. أرضية الدراسة	11
1.8 تقديم الولاية	12
2.8 الموقع الجغرافي	12
3.8 الموقع الإداري	12
الفصل الأول: السياحة بالجزائر (من الفترة الاستعمارية الى الوقت الحاضر)	14
تمهيد	15
1. تطور السياحة بالجزائر	15
1.1. السياحة في الجزائر في عهد الاستعمار	15
2.1 السياحة في الجزائر ما بعد الاستقلال	17
1.2.1 التنمية السياحية حسب ميثاق 1966	19
2.2.1 محاولة الدولة بالنهوض بالنشاط السياحي عبر مختلف مخططاتها	19
2. التهيئة و التحكم في العقار السياحي	24
3 . تفطن الدولة الى سرد قوانين لفائدة السياحة الساحلية	25

1.3 قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الساحلية	25
2.3 قانون متعلق باستغلال السواحل	25
3.3 قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي الساحلي	26
خلاصة	27
الفصل الثاني: وضعية الساحل الحالية بولاية مستغانم	29
تمهيد	30
1. الاستغلال المفرط للساحل	31
1.1 سرقة الرمال	31
2.1 توحل الموانئ	31
3.1 الإستغلال المفرط في الصيد	31
4.1 تلوث المياه البحرية	32
2.ساحل مستغانم وأهم مميزاته	33
1.2 الإيطار المورفولوجي للساحل المستغانمي	33
2.2 الإيطار الإيداري للساحل المستغانمي	35
3.2 الساحل المستغانمي حدوده وأجزائه	37
1.3.2 تحديد مكونات الساحل المستغانمي	37
2.3.2الحدود والأجزاء للساحل المستغانمي	38
4.2. بعض النقاط المهمة من الساحل المستغانمي	39
1.4.2 المجمعة الحضرية لمستغانم	39
2.4.2. مصب المقطع	40
3.4.2 مصب وادي الشلف	40
4.4.2 الكثبان الرملية	41
5.4.2 الغابات الساحلية	41
6.4.2 مناطق ضعيفة التغطية النباتية	41

7.4.2 جزر صغيرة	42
3. ساحل مستغانم في مواجهة عملية التحضر والتوسعات العمرانية	42
1.3. السكان	42
2.3 المجمعات الساحلية بولاية مستغانم	43
3.3 البناءات و التوسعات العمرانية	44
4. النشاطات الاقتصادية	44
1.4 النشاطات السياحية	44
2.4. النشاطات الفلاحية	45
3.4 المنشآت الصناعية والبحرية:	46
1.3.4 الموانئ	46
2.3.4 النشاطات الصناعية	46
الخلاصة	47
الفصل الثالث: السياحة الساحلية الجزائرية وحصة ولاية مستغانم منها	48
تمهيد	49
1. السياحة الساحلية بالجزائر	50
2.بوادر التنمية السياحية	50
3. تسيير متكامل للمناطق الساحلية والسياحة	52
4.العوامل المتعلقة بالسياحة في المناطق الشاطئية (الساحلية) وولاية مستغانم كمثال	53
5.العراقيل الحالية لتنمية معتدلة للسياحة	54
1.5 عراقيل مؤسساتية وتنظيمية	55
2.5 عراقيل تسييرية للوسائل و الأموال	55
3.5 عراقيل تكنولوجية	55
4.5 عراقيل بيئية منها ناجمة من تدخل الإنسان	55
5.5 عراقيل إجتماعية	56

6. السياحة و حماية النظام البيئي للشواطئ والساحل	56
7. أهداف حماية البيئة الساحلية لخدمة السياحة	57
1.7 حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على المناطق الغير المبنية على السواحل	57
2.7 المحافظة على الكثبان الرملية	57
3.7 تحقيق نظام بيئي ملاحظ	58
8. أهم نقاط ضعف السياحة في الجزائر على حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)	58
9.الترددات على الشواطئ وتحسين عملية تسيير التدفقات عليها على حسب الشروط الملائمة لها	59
1.9 أهداف عملية	60
10.دور تحسين مستوى السوسيو إقتصادي في السياحة المستدامة	60
11.ضرورة إدماج النشاطات مع الأخذ بالإعتبار خصائص المجال في تنمية سياحية مستدامة	61
12. أثر النشاط السياحي على المتغيرات السكانية في الساحل المستغانمي	61
13. حصة مستغانم من اهتمامات الدولة بالسياحة الساحلية	63
الخلاصة	64
الفصل الرابع: خصوصيات السياحة الساحلية بمستغانم	66
تمهيد	67
1.الخصائص الطبيعية لولاية مستغانم	68
1.1 تضاريس ملائمة للسياحة الساحلية	68
1.1.1 المنطقة الجبلية	68
2.1.1 السهول الشرقية	69
3.1.1 الحوض الأدنى الغربي	69
4.1.1 هضبة مستغانم	69
2.1 الشبكة الهيدروغرافية بولاية مستغانم	70

1.2.1 الأحواض الهيدرولوجية	71
2.2.1. مشاريع في طريق الانجاز	72
3.1 مناخ ملائم	72
1.3.1 الامطار	72
2.3.1 الحرارة	73
3.3.1 الرياح	73
4.3.1 الضباب	74
2.تنوع الأثار و المعالم التاريخية	74
2.2.2 العصور الوسطى والعصر التركي	74
3.2 الأحياء القديمة	75
1.3.2 الطبانة أو البلاد	75
2.3.2 تيجديت	75
4.2 مناطق تشهد الإستعمار الفرنسي	76
3. أهم نشاطات الصناعة التقليدية في ولاية مستغانم	76
4. مناظرطبيعية متنوعة	77
1.4 إمتداد الساحل	77
2.4. المياه الساخنة	78
خلاصة	78
الفصل الخامس: الهياكل القاعدية و دورها في تنمية السياحة الساحلية بولاية مستغانم	80
تمهيد	81
1.شبكات المواصلات و المنشآت القاعدية	82
1.1 شبكات المواصلات	82
1.1.1 علاقة شبكة الموصلات مع الساحل و السياحة بمستغانم	83

2.1.1 تأثير شبكة الموصلات على النشاط السياحي الساحلي	83
3.1.1 ضعف خطوط السكك الحديدية	84
2.1 ميناء مهم وعلاقته بالسياحة الساحلية	85
3.1 مطار مهمش	85
4.1 شبكة الإتصال	86
1.4.1 البريد	86
2.4.1 تجهيزات الإتصالات	86
5.1 شبكة الكهرباء و الغاز	86
2.التموين بالمياه في ولاية مستغانم	87
1.2 مخطط مشروع الماو (MAO)	87
2.2 سد قرقار	87
3.الصرف الصحي	88
1.3 محطات الضخ للمياه المستعملة	89
4.نقص وضعف الهياكل السياحية	90
1.4 هياكل الإستقبال	90
1.1.4 الفنادق	90
2.1.4 المخيمات السياحية	91
3.1.4 مراكز الاصطياف	91
2.4 المطاعم	91
3.4. وكالات السياحة والأسفار	92
4.4 مرافق التسلية	93
خلاصة	94
الفصل السادس: تهيئة المناطق السياحية الساحلية بمستغانم	95
تمهيد	96

1.مناطق توسع سياحي ساحلي غير مجسدة	97
1.1 عرض عام لمناطق التوسع السياحي الساحلي بالولاية	97
2.1 اهم مناطق التوسع السياحي الساحلي بولاية مستغانم	99
1.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي المقطع	99
2.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي ستيديا	100
3.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي وريعة صابلات	100
4.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي خروبة	101
5.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي الشلف	102
6.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي رأس إيفي	102
7.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي الصخرة	103
8.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي بن عبد المالك رمضان	103
9.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي الحجاج	104
10.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي كاف الأصفر	105
11.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي الميناء الصغير	106
12.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي عين براهيم	106
13.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي زريفة	107
14.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي كاف قدوس	107
15.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي سيدي عبد القادر	107
16.2.1 منطقة التوسع السياحي الساحلي البحارة	108
2 الشواطئ	108
1.2 الشواطئ المرخصة للإصطياف بولاية مستغانم	109
2.2 الشواطئ الغير المرخصة للإصطياف	110
خلاصة	111
الفصل السابع: مناطق التوسع السياحي الساحلي، التوسعات العمرانية، وآثارها على السياحة و الساحل المستغانمي	112

تمهيد	113
I / مناطق التوسع السياحي الساحلي و تأثيرها على الساحل و السياحة	114
1 . أثر مناطق التوسع السياحي الساحلي على البيئة	114
1.1 توزيع غير منتظم لمناطق التوسع السياحي الساحلي	114
2.1 دور مناطق التوسع السياحي الساحلي في استهلاك الساحل	116
2. مشاكل بعض مناطق التوسع السياحي الساحلي	118
1.2 سكنات سياحية غير مدرجة ضمن مخططات التوسع السياحي الساحلي	118
1.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "خروبة"	118
2.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "بن عبد المالك رمضان"	119
3.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الحجاج"	119
4.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "الميناء الصغير"	119
5.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "عين براهيم"	120
6.1.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي "ستيديا"	120
1.2.2 منطقة التوسع السياحي الساحلي صابلات ومشاكلها	120
2.2.2 ساحل صابلات مهدد	121
3. مخططات التوسع السياحي التي أنجزت	123
1.1.3 منطقة خروبة	123
2.1.3 كثافة المشاريع المبرمجة على مستوى منطقة التوسع السياحي الساحلي (خروبة)	125
1.2.3 منطقة ستيديا الساحلية	127
2.2.3 المشاريع المبرمجة بمنطقة التوسع السياحي الساحلي "ستيديا"	127
3.3 منطقة التوسع السياحي الساحلي رأس إيفي	130
1.3.3 النقاط الإيجابية للمخطط	132
2.3.3 النقاط السلبية للمخطط	132

3.3.3 درجة التأثير على البيئة	132
4.3 منطقة التوسع السياحي الساحلي "بن عبد المالك رمضان"	133
1.4.3 المشاريع المبرمجة بالمنطقة	134
2.4.3 توزيع التجهيزات حسب التأثير على البيئة	135
3.4.3 النقاط الإيجابية للمخطط	136
4.4.3 النقاط السلبية للمخطط	137
II / التوسعات العمرانية، وتأثيرها على الساحل والسياحة	137
1.علاقة التوسعات العمرانية مع الساحل والسياحة بمستغانم	137
2.توسعات عمرانية على حساب الساحل	138
3.تدهور ملاحظ بمنطقة صلامندر	139
1.3. تلوث بصري مرئي بمنطقة صلامندر	139
4.التمركز الصناعي بمدينة مستغانم	139
5.دور العمران الساحلي في السياحة بمستغانم	141
6.توزيع غير منتظم للمصطافين عبر سواحل مستغانم	144
1.6. توزيع توافد المصطافين عبر شواطئ مستغانم لسنة 2010	145
2.6 اسباب اختلال التوازن في توزيع السياح عبر سواحل مستغانم	146
3.6 النتائج المستخرجة من اختلال التوازن في توزيع السياح عبر سواحل مستغانم	147
خلاصة	148
الفصل الثامن: ايجابيات التنمية السياحية الساحلية بولاية مستغانم	150
تمهيد	151
1.التنمية السياحية الساحلية بولاية مستغانم ضمن البعد البيئي	151
1.1 تثبيت وإعادة تأهيل الكثبان الرملية	151
2.1 دراسات ومشاريع تنتظر الإنجاز	154
1.2.1 مشاريع لإنجاز محطة لتصفية المياه المستعملة بالساحل	154

2.2.1 محاولة التحكم في النمو الحضري بساحل مستغانم	154
3.2.1 حماية وإعادة الإعتبار للمصادر والمجالات الطبيعية	155
4.2.1 متابعة شواطئ المرخصة للسياحة الساحلية في موسم الإصطياف	155
2.عمليات تهيئة على مستوى منطقة صلامندر	156
1.2 ميناء الصيد والترفيه	156
3.2 هدم السكنات الفوضوية	157
4.2 مخطط شغل الأرض يهدف إلى مشاريع سياحية ساحلية بدرجة كبيرة	157
3.ساحل مستغانم و حماية السياحة الساحلية ضمن مخطط تهيئة الساحل	159
4.أمثلة عن أهم المشاريع المقترحة ذات أهمية إيكولوجية و سياحية ساحلية و إقتصادية	160
1.4. دراسة وإنشاء ثلاث محطات للتصفية	160
2.4. تهيئة ممرات بغابة المقطع	160
3.4. دراسة وإنشاء غابة للتسلية	161
4.4 مخطط لتهيئة شاطئ الوريعة	161
5.4 إعادة تهيئة الواجهة البحرية لصابلات	161
6.4. تهيئة منطقة رأس إيفي	162
7.4. تهيئة منطقة خروبة	162
8.4. تهيئة وحماية واد الشلف	163
9.4. تهيئة منطقة صلامندر	163
10.4. تهيئة منطقة سيدي المنصور	163
11.4 تجديد شبكة المياه المستعملة للمدن مستغانم، مزغران	163
خلاصة	164
الخاتمة العامة	165
قائمة المراجع المستعملة	177
الملاحق	182

1- مفاهيم عامة حول الموضوع	183
2-قررات و قوانين متعلقة بالموضوع	189
3-قوانين التهيئة و التعمير	193
4-قوانين أخرى	195
5-أهم القوانين والمراسيم السياحية في الجزائر	196
6-الاستمارة	198
7-الاستثمار	199
8-الأشكال البيانية	200
فهرس الخرائط	201
فهرس الجداول	202
فهرس الأشكال و الرسومات البيانية	204
فهرس الصور	205
فهرس المحتويات	206

ملخص

عرفت الجزائر عدة محاولات إبتداءا من عهد الإستعمار الذي إكتشف وجوب السياحة في هذا البلد لأنه يتمتع بمقومات سياحية هامة، ثم المحاولات العديدة من خلال المخططات التنموية منذ الإستقلال إلى الوقت الحاضر، والجزائر من البلدان التي تعتمد أكثر على السياحة الساحلية، و الساحل بدوره هو مجال مهدد بدرجة كبيرة في الجزائر مما طرأ عليه من تغيرات في مختلف الميادين (إقتصادية و بيئة و سياسية و اجتماعية... ، اذ المناظر والمصادر الطبيعية للساحل هي المادة الأولية للسياحة، فالمخاطر تنجم من عمليات التهيئة العشوائية، كالتوسعات العمرانية و الفنادق على شاطئ البحر و وحدات صناعية ملوثة... ، مما وجب إلى التفطن إلى حماية هذا الإرث الثمين الذي لا يمكن أن يعوض إذا تم العبث فيه، و كون ولاية مستغانم ولاية ساحلية، وتعتمد على السياحة الساحلية، وجب علينا دراسة الساحل دراسة تبين خصائص و مميزات و مشاكل التسيير وتأثره بالسياحة وتأثيره عليه، و وولاية مستغانم تعتبر كخير عينة لدراسة السياحة الساحلية بالجزائر لما تزخر به من ساحل متنوع على مدى 124.4 كلم، حيث هناك الجهة الغربية تعرف تمركز نشاطات إقتصادية كبيرة كالميناء و وحدات صناعية و تمركز سكاني كبير... ، والجهة الشرقية لازالت تقريبا على حالتها الطبيعية، لذا فالسياحة بولاية مستغانم تدخل في عمليتين مختلفتين من التسيير، الأولى الطريقة التي ندمج فيها السياحة بعملية تكاملية بين هذه الظواهر المختلفة منها: الإقتصادية و الإجتماعية و التوسعات العمرانية....

الثانية التسيير العقلاني في إيطار تنمية مستدامة للمناطق الساحلية و التي هي في طريق الإستغلال.

الكلمات المفتاحية: الساحل، السياحة، المناطق السياحية، التنمية المستدامة، المجال، البيئة، التلوث، الاقتصاد، التسيير، الجزائر، مستغانم ....